قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

العدد الحادي والعشرون

رجب - رمضان ١٤٣٥هـ ، يوليو - سبتمبر ٢٠١٤م

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

رئيس التحرير
د. إبراهيم العامر
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د.إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د.حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د.محمد أحمد لوح (السنغال)
د.محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. جلال الدين محمد صالح
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

المراسلات : بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place,
Parsons Green Fulham,
London SW6 4HW, UK
هاتف : 0044-207-4718261
فاكس : 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف : 0096614944949
فاكس : 0096614942900
جوال : 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف : 002 02 22874277
فاكس : 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف : 00249188266666
فاكس : 00249183285830

التسويق / التوزيع : marketing@qiraat.org
وكيل التوزيع في السعودية :
الشركة الوطنية للتوزيع هاتف: 4871414

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

افتتاحية	مستقبل التمويل الإسلامي في إفريقيا	٢
قراءات إسلامية	الإسلام في دولة بوروندي.. مراحل انتشاره وأسبابه د. ندا موزاني ماجوتو	٤
قراءات تاريخية	الاقتصاد الإفريقي في كتابات الرحالة الأوروبيين د. أحمد عبد الدايم حسين	١٠
	مستقبل الصومال.. متغيّرات البيئة الاستراتيجية د. عبدالله عبدالرحمن محمود	٢٠
قراءات سياسية	إريتريا.. عقدان بعد الاستقلال.. وبوادر التغيير د. نايب صالح	٣٢
	السياسة التركية والإيرانية تجاه إفريقيا: دراسة مقارنة أ. بوزيدي يحيى	٣٨
	كفاءة التمويل الإسلامي في الوقاية من الأزمات المعاصرة د. عبدالحليم عمار غربي	٤٨
قراءات تمويل	تطبيق صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة في المجال الزراعي بإفريقيا أ. داود عبدالباقي محمد	٦٠
	التمويل الإسلامي في إفريقيا.. رؤية استشرافية أ. محمد العقيد	٦٨
قراءات اجتماعية	التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في القرن الإفريقي د. فاطمة عمر العاقب	٧٨
قراءات ثقافية	التخطيط اللغوي بإفريقيا.. تحديات وعوائق د. إسماعيل زَنْغُو بَرَزِي	٨٢
المشهد الإفريقي	إعداد: تحرير المجلة	٩١
حوارات وتقارير	حوار أ. د. سيد جابر - مدير معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة حاوره: أحمد عمرو	١٠٤
	حملة القلوب الصغيرة السابعة في موريتانيا إعداد : تحرير المجلة	١١٢
	أهم التحديات التي تواجه إفريقيا إعداد : تحرير المجلة	١١٤
خلاصات إفريقية	قراءة أوليّة للوضع الدينيّ في جمهورية أنغولا أ. د كمال جاه الله	١٢٠

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول / الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
		أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا	١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج	١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا	-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

مستقبل التمويل الإسلامي في إفريقيا

شهدت الفترة الأخيرة اتجاه عدد كبير من الدول الاقتصادية الكبرى نحو (التمويل الإسلامي)، حيث بدأت في تغيير قوانينها المالية بما يتوافق مع نظام التمويل الإسلامي، وذلك بعد أن بذلت هذه الدول جهوداً كبيرة لتحديد عوامل حدوث الانهيارات الاقتصادية المتتابعة وأسبابها؛ بهدف التخفيف من آثارها.

ومن أجل ذلك تبنّت هذه الدول سياسات الاستقرار التي تهدف إلى الحدّ من اقتصاد المضاربات الذي لا يرتبط بالاقتصاد الحقيقي، وتقليص المديونيات التي تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي، ومن هذه البدائل التي سعت إلى استخدامها الدول الصناعية الكبرى (التمويل الإسلامي)، وذلك لما يتميز به من توزيع المخاطرة، وتجنّب بيع الديون والمجازفات، وتشجيع الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

ولم يقتصر الأمر على الدول الكبرى فقط؛ فقد شهدت القارة الإفريقية اهتماماً كبيراً بالتمويل الإسلامي، خصوصاً في دول كينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا، وتعدّ الأخيرة سوقاً واعدة للمعاملات المالية الإسلامية.

وأشار تقرير أعدته شركة (بيتك للأبحاث) - التابعة لمجموعة (بيت التمويل الكويتي: بيتك) - إلى أنّ قارة إفريقيا تستحوذ على ٣٨ مؤسسة مالية إسلامية، تعمل على أراضيها، وأنّ معظم دول القارة قد غيرت من تشريعاتها للسماح بعمل البنوك الإسلامية، كما تسعى دول بعينها، مثل كينيا ونيجيريا، لتكون مراكز مهمّة لصناعة التمويل الإسلامي الناشئة على مستوى القارة.

وفي هذا العدد من مجلة قراءات إفريقية حرصنا على نشر عدد من الدراسات التي تتحدث عن (مستقبل التمويل الإسلامي في إفريقيا)؛ نظراً لأهمية هذا الموضوع، وأثره الإيجابي على نموّ المجتمعات الإفريقية وتطورها، ولإيماننا بأنه من الموضوعات التي تستحق عناية الباحثين والمتخصّصين في النظام المالي الإسلامي، ذلك أنّ هذه القارة ما تزال بكراً من حيث مواردها البشرية، والطبيعية، وتتوفر فيها الفرص في مجال التمويل الإسلامي؛ بالرغم من وجود عوائق متعددة، بعضها سياسية، وبعضها اقتصادية.

التمويل الإسلامي جزء لا يتجزأ من التشريع الإسلامي العام، والتشريع الإسلامي جاء لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل معاً، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنّ

الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها»[1]، وقال ابن القيم: «فإنّ الشريعة مبناها وأساسها على الحِكَم ومصالح العباد، في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلها، ورحمةٌ كلها، ومصلحةٌ كلها، وحكمةٌ كلها، فكلّ مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أُدخلت فيها بالتأويل»[2].

وبما أنّ المال هو عصب الحياة، وضرورة من الضرورات الخمس التي عليها مدار الحياة؛ فإنّ التشريع الإسلامي قد اعتنى بالمال إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً، وصانه بسياج منيع من الخصائص والمزايا، تُوجّه التمويل إلى تحقيق مصالح العباد والبلاد.

إنّ أحكام الشريعة الإسلامية هي المحفّز الذي يوجّه تصرفات الفرد واختياراته المالية المتعلقة بالاستهلاك والعمل والإنتاج والاستثمار وغيرها، كما أنّ الإسلام يحفّز أفراده للتنازل الطوعي عن بعض ملكياتهم الخاصّة لتحقيق مصالح عامّة للمجتمع من خلال الأوقاف والوصايا.

ويترتب على هذا: أن يكون للقطاع التطوعي دور اقتصادي أكبر في المجتمع الإسلامي، وأن يقتصر دور الدولة على الخدمات العامّة الصِّرفة التي لا يمكن لغيرها القيام بها، ومعلوم أنّ حجم القطاع التطوعي يعتمد طردياً في أي مجتمع إسلامي على متوسط درجة التقوى في هذا المجتمع.

إنّ تناول قضايا التمويل الإسلامي بالبحث والتحليل يأتي دعماً للنجاحات التي حققها التمويل الإسلامي عالمياً، وترسيخاً لتجاربه، وخصوصاً في إفريقيا التي باتت مرشحة لتقدّم للعالم أفضل النماذج التطبيقية للتمويل الإسلامي، فهي تحتضن أكثر من ٤٠٠ مصرف إسلامي، كما أصبحت بما اتخذته العديد من دولها من تدابير، وما أصدرته من تشريعات، مركزاً أساسياً لمناقشة شؤون التمويل الإسلامي وبحث تطويره؛ ومن ذلك مثلاً عقد (القمة الثانية للمصارف الإسلامية الإفريقية)، في ٦ و ٧ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، في فندق كمبينسكي بجيبوتي، بحضور أكثر من ٣٥٠ شخصية من قطاع المصارف الإسلامية وحكام المصارف المركزية في مختلف الدول المشاركة.

وكانت أهم توصيات خبراء المصارف الإسلامية وحكامها – الآتين من مختلف أنحاء القارة الإفريقية – أن تستغل إفريقيا الصناعة المالية الإسلامية لسدّ الهوة التي تعانيها على صعيد التنمية.

كما يهدف هذا التناول إلى تأكيد أنّ الإسلام ليس إرثاً تاريخياً جامداً، بل هو دين حيوي متجدد، يستوعب بشموله كلّ مستجدات الحياة، والتمويل الإسلامي يقدّم نموذجاً واقعياً حياً لذلك، ويمثّل كسباً دعوياً في جانب حيوي مهم، تتأكد فيه مصداقية الدعوة وسلامة المنهج، كما يؤكد حتمية الأخذ بالإسلام منهجاً متكاملاً لحلول مشكلات الحياة، وتحقيق الأمن الشامل فيها.

(١) موسوعة فقه ابن تيمية، مادة (مصلحة – ج ٢)، وانظر: مجموع الفتاوى في عدة مواضع، منها (٢٣ / ٣٤٣).

(٢) ابن القيم: إعلام الموقعين، (٣ / ١١)، ضبط محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط (بدون)، سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

الإسلام في دولة بوروندي..
مراحل انتشاره وأسبابه

د. ندا موزاني ما جوتو*

تقع جمهورية بوروندي Burundi في وسط قارة إفريقيا، وهي دولة حبيسة (أي داخلية)، لا سواحل لها، وتقع ضمن هضبة البحيرات في وسط إفريقيا[1] بين دول ثلاث، كلها جمهوريات، هي جمهورية رواندا في الشمال، وجمهورية تنزانيا الاتحادية في الشرق والجنوب، وجمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير سابقاً) في الغرب.

الديانات في بوروندي:

الديانات الموجودة في بوروندي هي: الإسلام، والنصرانية بفرقها ومذاهبها المختلفة، والوثنية.

نسبة المسلمين:

وهناك تعمّد بارز في بعض المصادر الغربية لتقليل نسبة المسلمين في بوروندي، تقول بعض مصادرهم بأنّ نسبة المسلمين: ١٪، وهذه مغالطة كبيرة ومتعمّدة، الهدف منها الوضع من شأن مسلمي بوروندي؛ كما هي عادتهم في كثير من الدول ذات الأقلية المسلمة، إذ يعمدون إلى تقليل نسبة المسلمين ورفع نسبة غيرهم من النصارى وغيرهم.

لكن المنصفين من الكتّاب يقولون بأنّ المسلمين في هذا البلد يشكّلون ربع السكان من غير الجنسيات الأخرى، أما مع الجنسيات غير البوروندية، فتشير بعض المصادر الإسلامية إلى أن نسبتهم تصل إلى ٨٠٪، وهذه مبالغة كبيرة جدّاً ولا تستند إلى دليل.

والصواب في هذه القضية هو أنّ نسبة المسلمين في بوروندي هي: ٢٠٪[2]، وهم في ازدياد مع انتشار الإسلام في هذه الأيام.

يوجد المسلمون في عاصمة بوروندي (بوجمبورا) أو (سومبورا) سابقاً، كما ينتشرون في مناطق قبائل الهوتو، فحوالي ربع هذه القبائل التي تشكل غالبية السكان من المسلمين، كما يوجدون في مناطق قبائل التوتسي، وإلى جانب هذا يشكّل المسلمون أغلب العناصر المهاجرة إلى بوروندي، وهم من مالي والسنغال ومن الهنود والباكستانيين والعرب، وينتشر هؤلاء في معظم مدن بوروندي.

اللغات:

اللغة الرسمية هي الكيروندية (لغة البانتو)، واللغة الفرنسية، ثم اللغة السواحلية التي يتخاطب بها المسلمون، وتعد السواحلية لغة التجارة في بوروندي، ويلم بها معظم السكان، فإذا كنت مثلاً تتجول في السوق ستجد عبارة (قريبو) - تعني (تفضل) بالعربية - على لسان الباعة أصحاب المحلات، وهي تدل على مدى الارتباط اللغوي والثقافي العربي الموجود في دول شرق إفريقيا، وتتضمن السواحلية ٦٠٪ من المفردات العربية.

وهناك لغات محلية أخرى.

بوروندي ونيل الاستقلال:

خضعت بوروندي للاستعمار الألماني في نهاية القرن الماضي ١٨٩٧م، حيث أضيفت للمستعمرة الألمانية تنجانيقا (حالياً تنزانيا)، وبعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩٢٣ م أصبحت (رواندا أوروندي) إقليماً تحت

(*) باحث متخصّص في الدراسات الإفريقية - دولة بوروندي.

(١) انظر: البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر، د. محمد السيد غلاب وآخرون، مراجعة د. محمد فتحي عثمان، ص ٦٨٤، والأقليات المسلمة في إفريقيا، سيد عبد المجيد بكر، ص ٢٤٠، والمسلمون في بوروندي: مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا ١٣، للشيخ محمود شاكر، ص ٥١.

(٢) انظر: العالمي (بوروندي) ١٩٩٩م، ص ٣، والإسلام والمسلمون في جمهورية بوروندي، ص ٥٧، والأقليات المسلمة في إفريقيا، ص ٢٤١، وتاريخ الأقليات المسلمة في العالم، د. السر سيد أحمد العراقي وآخرون، ص (١٥٣ - ١٥٤)، في إفريقيا الخضراء، مشاهدات وانطباعات وأحاديث عن الإسلام والمسلمين، لمعالي الشيخ محمد بن ناصر العبود، الأمين العام المساعد لرابطة العالم الإسلامي، ص ٤٩٥، المملكة العربية السعودية ودعم الأقليات المسلمة في العالم، ص ١٣٤.

الانتداب تديره بلجيكا، وفي عام١٩٤٦ م أصبحت (رواندا أورونـدي) مملكة بوروندي المستقلة، واقترعت بعد ذلك رواندا لتصبح جمهورية رواندا، ونالت بوروندي استقلالها في عام ١٣٨٢ه / ١٩٦٢م[١]، ثم تحولت إلى جمهورية بوروندي.

دخول الإسلام إلى بوروندي:

اتفقت المصادر والمراجع التي كتبت عن تاريخ الدعوة الإسلامية في هذا البلد على أنّ الإسلام دخل عن طريق شرقي إفريقيا على أيدي بعض التجار من العرب، قدموا من زنجبار في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي، في عهد دولة السلطان سعيد بن سلطان (إمام مسقط)، وكان السلطان سعيد قد نقل مقر حكمه من مسقط بسلطنة عمان إلى زنجبار منذ سنة ١٨٣٢م[٢].

ثم انتشر الإسلام على مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الانتشار أيام الاحتلال البرتغالي للساحل الشرقي لإفريقيا:

في هذه المرحلة كان انتشار الإسلام في بوروندي محدوداً؛ لأنّ المسلمين كانوا يلزَمون المدن الواقعة على السواحل، ولا يتعدونها إلى المدن الداخلية؛ بسبب الأوضاع القبلية والغابية والمناخية الخاصّة، وكانت المدن التي انطلق منها الإسلام تعيش في حياة منتظمة، إلى أن جاء المحتل البرتغالي فأفسدها.

المرحلة الثانية: زوال الحكم البرتغالي ودخول المحتل الجديد (ألمانيا):

خرج البرتغاليون من المنطقة مهزومين على أيدي القوات العربية المدعومة من سلطنة عمان، بدأ الإسلام ينتشر في المناطق الداخلية التي دخلها البرتغاليون، ومهّدوا الطرق، وفي هذا يقول الشيخ محمود شاكر: «وبزوال النفوذ البرتغالي من شرق إفريقيا؛ بدأت المدن تستعيد قوتها، وتسترجع مجدها، وكان المسلمون قبل الاحتلال البرتغالي يلزَمون الساحل ولا يتعدونه».

وكانت سياسة الألمانيين أقلّ صرامة على المسلمين من السياسة البرتغالية والبلجيكية - كما سيأتي بيانه -.

تمَّ تقسيم المنطقة في (مؤتمر برلين) و (مؤتمر بروكسل) بين الدول الغربية، وهي: فرنسا وبريطانيا (إنجلترا) وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا، في عامي: ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م، ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م، يقول الشيخ محمود شاكر: «تسلّمت ألمانيا حكم مستعمراتها بما في ذلك بوروندي، ومنعت تجارة الرقيق، وتلا ذلك توسّع كبير في نشاط الدعوة الإسلامية، وتوطّد السلام والنظام في الجهات الداخلية، ومدّت السكك الحديدية، وأنشئت الطرق، وحينئذ استطاع التاجر المسلم أن يشقّ طريقه في مناطق كانت مغلقة في وجهه حتى ذلك الحين، واختار المستعمر لإدارة هذه البلاد موظفين مسلمين من بين السكان؛ لأنّ أهل البلاد من غير المسلمين كانوا لا يستطيعون أن يمارسوا أي عمل إداري لحياتهم القبلية، وعدم انتشار العلم بينهم، كما أنّ الألمان كانوا قلّة في البلاد، بحيث لا يستطيعون القيام بأكثر من عملية الإشراف على الجهاز الإداري، ولهذا اضطرت ألمانيا أن تُسند إلى المسلمين آلاف الوظائف التي أنشأتها، وقد استفاد هؤلاء الموظفون من مراكزهم التي شغلوها في إدخال قرى بأجمعها في الإسلام، وكان معلمو مدارس الدولة مسلمين كذلك؛ لأنه لا يوجد مَن يشغل هذه الوظائف غيرهم»[٣].

يقول د. عبدالرحمن زكي: «ونلاحظ أنه بالرغم مما جلبه الاستعمار معه في القرن التاسع عشر؛ فقد انتشر الإسلام منذ ذلك الحين بين الأهالي في المناطق الداخلية، وذلك في أثناء الاحتلال الألماني لتنجانيقا منذ أواخر التاسع عشر، وفي أيام الحرب العالمية الأولى، ويعود ذلك إلى أنّ غالبية المدرسين كانوا من المسلمين، وكذلك التجار، فانتشر الإسلام في مراكز كثيرة»[٤].

هذا الانتشار للإسلام في أيام الاحتلال الألمان للبلاد، والصمت الألماني الطويل، لا يدل على رضاهم

(١) انظر: البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر، ص ٦٨٧، والمسلمون في بوروندي، ص (٣٤ ، ٣٨ ، ٤١).

(٢) انظر: دراسات... (sengera). وانظر: مقالة بعنوان: العلاقة بين عمان وزنجبار (١٢٧٧ه - ١٣٠٨هـ / ١٨٦١م - ١٨٩١م)، مجلة الدارة: تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، الرياض - العدد الثاني، السنة الخامسة والعشرون، ١٤٢٠هـ، ص ١٨١ وما بعدها، وتاريخ دخول الإسلام إلى بوروندي، بجيج سالم، ص ٤ وما بعدها.

(٣) المسلمون في بوروندي، محمود شاكر، ص (٣٥ - ٣٦).

(٤) الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا، د. عبدالرحمن زكي، ص (٩١ - ٩٢)، وانظر: حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في إفريقيا الشرقية، محمد أحمد مشهود الحداد، ص (١٦١ - ١٦٢).

بذلك، فقد كان سكوتهم عن ذلك حماية لمصالحهم، يقول الشيخ محمود شاكر: «نشاط هذه الحركة الجديدة في نشر الدعوة أصبح يستدعي النظر إلى حدٍّ كبير في الجهات الداخلية في مطلع القرن الرابع عشر الهجري، حيث ظهر أنّ دوافعها إسلامية، ومحركيها وقادتها من المسلمين أيضاً، إذ مع انتشار الإسلام تتسع فكرة المقاومة، إذ إنّ ولاية الكافر غير واردة في نظر الإسلام، وإن ساعد وجوده، أو اضطرته الظروف للعمل مع المسلمين أو السكوت المؤقت عن نشاطهم».

المرحلة الثالثة: انتشار الإسلام في بوروندي أيام الاحتلال البلجيكي:

بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٣هـ؛ دخلت جيوش الإنجليز إفريقيا الشرقية التي كانت تحت سيطرة ألمانيا، في هذه الأثناء وضعت مملكة بلجيكا يدها على الأجزاء الغربية للمنطقة، وكانت منها (مملكة بوروندي).

في هذه الأثناء خشيت بلجيكا من وجود المسلمين في المناطق التي تسيطر عليها، فوضع البلجيكيون عقبات أمام انتشار الإسلام في بوروندي[١]، وحظرت على المسلمين الإقامة في منطقة واحدة، لدرجة أن الاحتلال البلجيكي كان يمنع أن تسكن ثلاث أسر مسلمة متجاورة، ومَن يخالف يُعاقب بتدمير بيته أو قتله أو تشريده، كما سلب الاحتلال البلجيكي بعض أملاك المسلمين لبناء الكنائس.

المرحلة الرابعة: انتشار الإسلام بعد استقلال البلاد إلى الوقت الحاضر:

حصلت بوروندي على الاستقلال عام ١٣٨٢ه / ١٩٦٢م، وتسلّم الحكم الملك (مواميموامبوسا)، لكن على الرغم من خروج الجيوش البلجيكية من بوروندي؛ فإنّ أفكارها هي التي بقيت مسيطرة، وبقيت الكنيسة وإرساليتها هي الفعالة بكلّ شيء، وكما حاربت الإسلام في أثناء الاستعمار حاربته بعده وبكلّ عنف، وبقيت فتن بلجيكا هي التي تعمل، ودسائسها هي التي تحرك الأحزاب الموجودة، وقُتل ابن الملك، وفي عام ١٣٨٦ه / ١٩٦٦م تغير الحكم وأصبح جمهورياً، وكانت تُعرف باسم (أورندي)،

(١) انظر: المسلمون في بوروندي، ص (٣٨ – ٣٩).

وعندما فصلت بعد الاستقلال عن رواندا عُرفت باسم (بوروندي).

عندما تولى (ميكويرو) الحكم، وهو قائد عسكري، اعترف بالدين الإسلامي بالرغم مما كان عليه، وأعطى المسلمين شيئاً من الحرية تقديراً لدورهم[٢]، وقد أعطى هذا الإجراء الدعوة الإسلامية دفعة قوية بعدما كانت الدعوة الإسلامية قد تراجع سيرها، مع أنّ الجمعية الإسلامية التي كانت السلطات الاستعمارية قد رفضت تسجيلها كانت قد أعادت نشاطها، وأقامت بعض المساجد في بعض المحافظات، منها: مورامفيا Muramvya وجيتيجا Gitega ونجوزي Ngozi [٣]، وأخذ الإسلام ينتشر في جميع مناطق بوروندي بعد هذا الاعتراف من رئيس الدولة، وازداد انتشار الإسلام بعد جهود مكثفة من الدعاة، حيث قاموا بجولات دعوية في المدن والقرى، فانتشر الإسلام انتشاراً واسعاً[٤].

ومما يدل أيضاً على انتشار الإسلام في السنوات الأخيرة وصول شخصيات مرموقة مسلمة إلى الحكومة، وكذلك اعتماد عيد الفطر وعيد الأضحى إجازة رسمية لكلّ الدوائر الحكومية، كما هو معمول به في الأعياد النصرانية، حصل هذا التطور مع كون رئيس الدولة نصرانياً، وذلك بسبب وجود عدد من الشخصيات المسلمة المؤثرة في الحكومة، من بينها رئيس الحزب الحاكم سعادة الأستاذ حسين رجب، ووزير الإعلام، وكذلك وزير التربية والتعليم، وأمراء بعض المحافظات، وبعض الشخصيات البارزة في الجيش والشرطة والدوائر الحكومية الأخرى، إضافة إلى التطوّر الذي حصل بعد استقالة النائبة الثانية لرئيس الدولة في الشهر التاسع من العام ١٤٢٧ه / ٢٠٠٦م، حيث عينت الحكومة فور هذه الاستقالة امرأة مسلمة في منصب النائبة الثانية للرئيس، وهي من الأسرة المسلمة المعروفة لدى المسلمين في بوروندي، وهي: (مارينا بارامبام)[٥]، وهذا أعطى انتشار

(٢) المسلمون في بوروندي، محمود شاكر، ص ٤١، ومقابلة مع أبناء الذين شارك آبائهم في مطالبة الاستقلال في مدينة (رومنج)، وفي العاصمة (بوجمبورا)، ١٠/٨/٢٠٠٦م.

(٣) المسلمون في بوروندي، ص ٤١.

(٤) انظر: مذكرة الداعية، عبد الجبار، ص (٣ – ٥).

(٥) انظر: صحيفة: (intumwa, no: ١٠٦, ١٥)–٢٠٠٦/٩/٣٠.

الإســـلام قوة ودَفعة أخرى إلى الأمـــام، في ظل الحكومة التي يرأســـها حزب CNDD/FDD (المجلس الوطني للدفـــاع عن الديمقراطية – الجبهة مـــن أجل الدفاع عن الديمقراطية).

والإســـلام في بوروندي الآن أقـــوى مقارنة بالفترات الســـابقة[1]، فالانتشـــار الآن واســـع وكبير، وما زال ركب الدعوة سائراً ماضياً في طريقه برغم التحديات والعقبات التي تعترضه في كلّ منعطف.

أسباب انتشار الإسلام في بوروندي:

السبب الأول: ذاتية الإسلام نفسها؛ أي طبيعة هذا الدين:

ويسمّي بعض المنصّرين هذه الطبيعة باسم (الجاذبية الطبيعيـــة من قِبَـــل الإفريقيين نحو الإســـلام)، يقول د. عبدالرحمن عبدالله الشـــيخ – نقلاً عـــن بعض الباحثين الأوروبيين –: «ويذكر بعض الباحثين الأوروبيين إنّ عملية نشـــر الإسلام في شـــرق القارة لم تكن تتبع خطة، بل إنّ العـــرب لم يبذلوا مـــالاً من أجل تحويـــل الإفريقيين إلى الإســـلام، ولم يكونوا إيجابيين في ذلك، ورغم هذا فبعد ســـنة ١٨٨٥م – وهي فترة الســـيطرة الأوروبية – تسرّب الإســـلام إلى بقاع جديدة في تنجانيقا، خاصة في غربها ووســـطها، ونخـــرج من هذا بجملـــة نتائج، منهـــا: ذاتية الإسلام»[2].

ويقول المؤرخ محمد أحمد مشهور الحداد: «والوضع الثالث الذي أثار الاهتمام الكبير هو انتشـــار الإسلام في إفريقيا، لقد كُتب الكثير عما يُسمّى بـ (الجاذبية الطبيعية من قِبَل الإفريقيين نحو الإسلام)، ولقد اعتبر البعض هذا الاتجاه مرغوباً وحتمياً؛ لأنّ الإســـلام يلائم الزنوج جدّاً، وهو يحسّن من أوضاعهم، ولا أمل للمسيحية في منافسة الإسلام»[3].

«لقد انتشر الإسلام في إفريقيا انتشاراً سريعاً؛ وذلك لأنّ الإسلام دين فطرة بطبيعته، ليس به تعقيد، فهو سهل التطبيق والتناول، فإذا أراد الإنســـان أن يعلن إسلامه فما عليه إلا أن ينطق بالشهادتين، فالإفريقيون كان لهم السبق في الدخول في الإســـلام لســـهولته، ولعـــدم التفرقة بين الناس، فهو دين يسر وسهولة»[4].

وكان الوثنيون يرون الدخول في الإســـلام دليلاً على الترقي إلى حضارة وشـــرف، يقول الشيخ محمود شاكر: «وينظـــر الوثنيون هنـــاك (أي في بورونـــدي) إلى قبول الإســـلام على أنه دليل على الترقي إلـــى حضارة ومنزلة اجتماعية أرفع مما هم فيها، ويقال إنّ الشـــفقة التي كان ينظر به المســـلمون إلى الوثنيين كانت عاملاً حاسماً في تحولّهم إلى الإسلام»[5].

السبب الثاني: إظهار محاسن الإسلام:

من أســـباب انتشـــار الإســـلام في بوروندي: القدوة الحسنة والتعامل الحسن:

يقول د. عبدالرحمن عبدالله الشيخ: «دور القدوة في انتشار الإســـلام، والقدوة تبدو في ظاهرها عملية سلبية، ولكن الأحداث التاريخية أثبتت أنّ للقدوة دوراً أساسياً في انتشـــار الإسلام، ولقد كان للتجار بالذات دور أساسي في نشـــر الدين الحنيف، من خلال ظهورهم بمظهر مشـــرّف في تعاملهم؛ من حيث الأمانـــة، والوفاء بالوعد، والملبس النظيف، والإيمان الذي يبدو في تصرفاتهم»[6].

فالقدوة من الأســـباب ذات التأثير القوي في انتشار الإســـلام في بوروندي، والمعاملة الحسنة قديماً وحديثاً، ومـــا زال النـــاس فـــي بورونـــدي يدخلون في ديـــن الله أفواجاً؛ بســـبب ما يلقون من التعامل الحســـن، وما يرون لدى المســـلمين من القدوة الحســـنة، والصدق، والأمانة،

(p:١) صحيفة تصدر في بوروندي.

(١) انظر: تقرير لجنة اتحاد شباب رومنج لعام ١٤٢٧ه / ٢٠٠٦م، ص (٤ – ١٠)، ومجلة السلام، مجلة شهرية، كانت تصدر من مكتب الرابطة في بوروندي، رقم ١، بدون سنة، ص ٤، و (جريدة نيتوموا) التي تصدر من الحزب الحاكم في البلاد، رقم ١٠٦ / ٢٠٠٦م، ص ١، والمسلمون في بوروندي، ص (٤١ – ٤٢).

(٢) دول الإسلام وحضارته في إفريقيا بحوث في التاريخ الحديث، د. عبدالرحمن عبدالله الشيخ، ص ٣٢، ط ١ – ١٤٠٣ه / ١٩٨٣م، دار اللواء، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(٣) حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في شرق إفريقيا، ص ١٦٩.

(٤) انظر: الإسلام في شرق إفريقيا، صبحية عبد المحسن الزيد، تعليق: محمد أديب غالب، ص ٣١.

(٥) المسلمون في بوروندي، محمود شاكر، ص (٣٧ – ٣٨)، نقلاً عن: الدعوة الإسلامية بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، توماس أرنولد، الترجمة والتعليق: د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، وإسماعيل النحراوي، ص (٣٨٢ – ٣٨٣).

(٦) دول الإسلام وحضارته في إفريقيا، بحوث في التاريخ الحديث، ص ٣٣.

والتعاون، والتسامح.. وغير ذلك.

وكان تعامل العرب الذين دخلوا بالإسلام إلى بوروندي تعاملاً حسناً، يقول الباحث عبد المنعم محقّق كتاب (جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار): «ولم يتعرض العرب العمانيون للأهالي الوطنيين بشيء من الأذى أو القهر، ولم يفرضوا عليهم ذلاً أو هواناً واستعباداً، بل إنهم عملوا جاهدين على تخليصهم من بطش أبناء جنسهم، الذين استرقوهم وصيروهم كالأنعام أو أضل سبيلاً، فعلّموهم الحرف والزراعات، وأشركوهم معهم في شؤون الحياة، وأعطوهم الأملاك والمزارع، يتبايعونها ويتوارثونها في حرية تامّة، كما هو ثابت ومسجّل في عديد من الصكوك التي يحويها كتاب (جهينة الأخبار)»[١].

وقد اعترف أعداء الإسلام بأنّ من أسباب انتشار الإسلام في بوروندي التعامل الحسن، نقل المؤرخ محمد أحمد مشهور الحداد تساؤلات النصارى[٢] عن أسباب انتشار الإسلام في إفريقيا بشكل كبير، وذكر منها (بوروندي) فقال: «لماذا انتشر الإسلام في إفريقيا بشكل كبير وأكثر من المسيحية (أي النصرانية)؟»، فكان من الإجابات ما يأتي:

- لأنّ الاتصال الإسلامي كان أكثر.

- التجار المسلمون والمعلمون المسلمون (المحليون) كانوا يبدون إلى الزنوج أنهم متفوقون، وأنهم ليسوا بعيدين من الإفريقيين جميعاً.

- رسالة الإسلام إيجابية وسهلة الفهم، وليست مغالية جداً في متطلباتها:

- فالإسلام يعطي رؤية محددة تجلب الشعور بالراحة.

- والمتحول إلى الإسلام يصلي بجانب أستاذه، كما أنه بمجرد تكوين مجتمع إسلامي؛ فإنّ صلاة المسجد والواجبات الدينية الأخرى تعطيه الشعور بالوحدة الاجتماعية.

- والأخوة في الإسلام ليست دينية فقط، وإنما اجتماعية أيضاً.

- والمسلم لا يرسم خطاً لونياً بين الأبيض والأسود[٣].

هذا ما قاله عميد الدراسة التبشيرية عن حسن التعامل الذي في الإسلام، وهذا حقّ، وقد اعترف به الأعداء، يقول د. عبدالرحمن زكي في محاضراته في معهد الدراسات الإسلامية في مصر: «وهكذا رأينا أنّ الإسلام قد انتشر في منطقة فسيحة من القارة الإفريقية، ليس بفضل السلاح كما يقال، بل بفضل مُثله العليا والدعوة الحكيمة الهادفة»[٤].

السبب الثالث: نشاط دعاة الإسلام:

من أسباب انتشار الإسلام في بوروندي نشاط الدعاة، من الموظفين وغير الموظفين، من طلبة العلم الذين تحمسوا لنشر هذا الحقّ بين الناس، من حين دخول الإسلام هذا البلد وهذه الأنشطة مستمرة، يتوارثها جيل عن جيل بفضل الله تعالى؛ لهذا قال أهل العلم بأنّ الإسلام له ذاتية خاصة، وله جاذبية طبيعية ينتشر بها، ولا يرتبط بالأشخاص، مع قيام بعض الناس بالدعوة إليه، وهذا من أسباب انتشار الإسلام في بوروندي، هذا النشاط الدعوي الحيّ منذ عهد الاستعمار إلى الوقت الحاضر[٥].

السبب الرابع: التعليم:

التعليم من الأسباب التي أدت إلى انتشار الإسلام في بوروندي بشكل كبير، يقول الشيخ محمود شاكر: «وقد لوحظ أنّ معلمي المدارس من السواحلية يقومون بنشاط حيّ وناجح في نشر الدعوة بين الأهالي»(٦)؛ حماية لأبناء المسلمين من المدّ التنصيري، ولمّا كانت الدعوة الإسلامية لا تقوم إلا على بصيرة وعلم، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ

(١) جهينة الأخبار من تاريخ زنجبار، سعيد بن علي المغيري، تحقيق: عبد المنعم عامر، ص: ل، وانظر: دول الإسلام وحضارته في إفريقيا بحوث في تاريخ الحديث، د. عبدالرحمن عبدالله الشيخ، ص (٥٦ - ٥٧).

(٢) نقل هذا التساؤل من عميد الدراسة التبشيرة في الولايات المتحدة، وهو سايللر، في كتابه: (المسلم يواجه المستقبل)، وتحت فقرة: لماذا يجذب الإسلام الزنوج؟، انظر: حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في شرق إفريقيا، محمد أحمد مشهور الحداد، ص ١٦٩، ط ١، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، دار الفكر.

(٣) حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في شرق إفريقيا، محمد أحمد مشهور الحداد، ص (١٦٩ - ١٧٠)، وانظر: هكذا دخل الإسلام ٣٦ دولة، أحمد حامد، ص ١٥١، ط ١ - ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، دار مكتبة هلال، بيروت.

(٤) الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا، د. عبد الرحمن زكي، مجموعة محاضرات ألقيت في معهد الدراسات الإسلامية، ص ٩٣، طبعة مطبعة يوسف بالقاهرة.

(٥) انظر: المسلمون في بوروندي، محمود شاكر، ص (٣٥ - ٣٦).

(٦) المسلمون في بوروندي، ص ٣٦.

اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف : ١٠٨]، كان التعليم من الأسباب الرئيسة في انتشار الإسلام في بوروندي، من تاريخ دخول الإسلام إلى الوقت الحاضر، حيث كانت الكتاتيب منتشرة في البلد.

السبب الخامس: حركة التوسع العمراني:

حركة التوسع العمراني تعدّ من الأسباب التي ساعدت على انتشار الإسلام في بوروندي، فكم من مناطق كان دعاة الإسلام لا يستطيعون الوصول إليها، وفي هذا يقول المؤرخ فضيلة الشيخ محمود شاكر: «وقد سايرت حركة التوسع في نشر الدعوة هذه - بصفة خاصة - السكك الحديدية، والطرق التجارية الكبيرة، والمشروعات الاستصلاحية التي قامت، فانتشرت في خط مستقيم عبر إفريقية الشرقية الألمانية، حتى حدودها الغربية على بحيرة (تنجانيكا) وبلاد (رواندا) و (بوروندي)، وكان الذين قاموا بنشر هذه الدعوة من التجار، وبخاصة أهالي الساحل والجنود وموظفو الحكومة» [١].

وقد ساعدت حركة التوسع العمراني على نشر الدعوة الإسلامية في جميع مدن بوروندي، حيث يمكن الجزم الآن بأنه لا توجد مدينة من مدن بوروندي إلا وقد وصل دعاة الإسلام إليها؛ لدعوة أهلها إلى الإسلام، قبل أهلها الإسلام أو لم يقبلوا، أمّا القرى فهي بحاجة إلى جهود مضاعفة.

السبب السادس: التزاوج:

كان للتزاوج دور كبير في انتشار الإسلام في بوروندي في بداية دخول الإسلام، يقول د. عبدالرحمن زكي في كلمته التي ألقاها في معهد الدراسات الإسلامية في مصر، حول التأثير العربي على أفارقة شرق إفريقيا وما حولها، قال: «تطورت أحوال أهالي الساحل، فقد أخذ العرب بأيديهم في مسالك الحضارة، وأضفى الإسلام على حياة الذين اعتنقوه طابعاً اجتماعياً واضحاً، وكان التزاوج المستمر سبباً في ظهور جماعات كثيرة، خلطت دماؤهم العربية بالدماء الزنجية»[٢]، وما زال هذا الدور قائماً حتى وقتنا الحاضر، حيث يأتي الزواج سبباً في دخول بعض أفراد أسر من النصارى أو كلها في الإسلام، واستغل كثير من شباب بوروندي هذا السبب في الزواج من الأسر ذات الأغلبية النصرانية، حيث يشترطون على الفتاة النصرانية أن تدخل في الإسلام، ثم يتزوجها شاب مسلم، وهذا يحصل بكثرة، وينتشر الإسلام في تلك الأسرة بسبب هذا الزواج[٣].

السبب السابع: الانفتاح السياسي الجديد:

من أسباب انتشار الإسلام في بوروندي الانفتاح السياسي الجديد، يعيش شعب بوروندي في السنوات الأخيرة في أمن واستقرار نسبي، بعد فترة طويلة عاشت فيها البلاد في الحروب القبلية، ثم تحولت إلى الحروب السياسية، ونتجت عنها ظهور الأحزاب السياسية الكثيرة، كلها تتنافس على رئاسة البلاد، وأدى فوز حزب CNDD/ FDD - الذي يضم في عضويته شخصيات إسلامية مرموقة - إلى نجاح كبير في انتشار الإسلام في بوروندي، حيث تولى رئاسة هذا الحزب أحد أفراد العائلة المسلمة المشهورة في البلاد، وانضم إلى ذلك اختياره لمساعديه في الحكومة التي رأسها حزبه، واختياره لوزيرين مسلمين في حكومته، وهما: وزير التربية والتعليم ووزير الإعلام، وغيرهما، وعدد من أمراء المناطق من المسلمين، كما دخل كثير من المجندين النصرانيين في الإسلام[٤].

هذه هي بعض الأسباب وإلا فالأسباب كثيرة.

الخاتمة ونتائج هذا البحث:

من أهم نتائج هذا البحث: قوة الإسلام في تعاليمه، وحسن تعامل المسلمين مع الآخرين، وهذا ما كان سبباً في جذب غير المسلمين إلى هذا الدين الحنيف، وأثّر في البوروندين حتى دخلوا في الإسلام.

والحاجة قائمة الآن في بوروندي لإظهار مزيد من القدوة الحسنة، وتكثيف الجهود من قِبَل المهتمين بالدعوة إلى الله تعالى، بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، إذ ما زال المسلمون هم الأقلية في البلاد بالرغم من الانتشار الكبير للإسلام فيها.

---

(١) المسلمون في بوروندي، محمود شاكر، ص ٣٧، وانظر: مذكرة الداعية: كنياتا محمود إسماعيل، ص (٣ - ٦).

(٢) الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا، مرجع سابق، ص ٩١.

(٣) من مشاهدات الباحث: مقابلات مع الشباب أصحاب هذا الشأن في بوروندي.

(٤) انظر: تقرير مكتب الدعوة لعام ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م، حول زيارة الدكتور عبدالمحسن الزكري وزميله لبوروندي، ومقابلتهما لرئيس الحزب سعادة الأستاذ حسين رجب، وانظر كذلك التقرير الصادر عن: اتحاد شباب رومنج (UVIRU) لعام ٢٠٠٦م.

الاقتصاد الإفريقي في كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن ١٩

د. أحمد عبد الدايم حسين*

بعد أن تمّ اختراق أسرار الجغرافيا في إفريقيا، حيث جاء إليها عدد من المستكشفين والمغامرين والرحالة الأوروبيين، على حسابهم الخاص، أو بتمويل من قِبَل الجمعيات الجغرافية الخاصة، بدأ الاستغلال الاقتصادي للقارة الإفريقية على أشدّه.

فقد قامت الجمعيات الجغرافية بدور مهمّ في كشف أسرار القارة الداخلية، واكتشاف المزيدً من مجاري الأنهار، وإجراء تقييم مهمّ للثروة المعدنية والزراعية فيها، ولعلّ جهود الرحالّة والمستكشفين في نهر النيل والنيجر – فقط – تدلّ على هذا الدور الذي قاموا به وتشرحه، وربما كانت رحلاتهم لجنوب إفريقيا ووسطها، وتتبعهم لمسار نهر زمبيزي في الفترة من ١٨٥٣م – ١٨٥٦م، ومجرى نهر الكونغو العلوي عام ١٨٧١م، تُعَدّ من أبرز الجهود التي بذلوها في تقديم المعلومات الاقتصادية المطلوبة عن تلك المناطق، فقد أتاحت هذه المعلومات الفرصة أمام رجال الأعمال الأوروبيين والشركات للتجارة مع إفريقيا[١].

ولفهم الدور الذي مارسه هؤلاء الرحالة سنقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة.

المحور الأول: إرسال الرحالة والمستكشفين لجمع المعلومات عن الاقتصاد الإفريقي:

حينما نتحدث عن الاستكشاف الأوروبي لإفريقيا لا يكون حديثا عن كشفٍ لقارة مجهولة تماماً، بل حديث عن قارة كانت معروفة على المستوى الإفريقي والعربي والإسلامي[٢]، لكن المعلومات عنها في العالم الأوروبي كانت قليلة، وفي هذا الإطار قامت بريطانيا بالدور الأكبر في فتح الطريق لاستكشاف مدى توافر مقومات التجارة مع أوروبا، ومن ثمّ مارست الدور الأهمّ في توجيه أنظار الأوروبيين إلى وجوب إرسال رحالة ومستكشفين لإفريقيا، تكون مهمتهم جمع المعلومات الاقتصادية، وفتح الطريق أمام التجارة الحرّة.

(*) أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة القاهرة.

(١) Africa, India, and the New British Empire, ١٧٥٠–١٨٧٠, CHAPTER OUTLINE in Changes and Exchanges in Africa, pp ٦٢٨, ٦٢٩.

(٢) يدل على ذلك كتابات الرحالة العرب والمسلمين، وهي منهجياً تُعد من أهم المصادر الأولية وأقدمها، وقد استفاد منها الأوروبيون كثيراً، ومنها مصنفات الجغرافيين العرب، كاليعقوبي وابن الفقيه والمسعودي وابن حوقل، خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين.

ومن بعدهم الإدريسي، أحد كبار الجغرافيين المؤسسين لعلم الجغرافيا، استُخدمت مصوراته وخرائطه في سائر كشوف عصر النهضة الأوروبية؛ حيث قام بتحديد اتجاهات الأنهار والمرتفعات والبحيرات، وضمّنها أيضاً معلومات عن المدن الرئيسة، بالإضافة إلى حدود الدول، ويُعد الإدريسي من أول مَن رسموا خريطة للعالم تطابق الشكل الذي نعرفه اليوم.

وهناك ابن جبير الأندلسي، ولد في بلنسية (Valencia) سنة ٥٤٠هـ / ١١٤٥م، ودوّن مشاهداته وملاحظاته في يوميات اشتهرت باسم (رحلة ابن جبير)، وسمّيت باسم (تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار)، وكذلك محمد بن عبد الله بن محمد الطنجي، المعروف بابن بطوطة، وكتابه (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار).

وغير من ذكر كثير، كأحمد بن فضلان البغدادي، والحسن الوزان الفاسي المشهور باسم (ليون الإفريقي)، اشتهر بتأليفه الجغرافي في عصر النهضة، وكتب قصة رحلاته في كتابه (وصف إفريقيا)، وانتهاءً ببعض المتأخرين، مثل محمد بن عمر التونسي في كتابه (تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان)، والرحالة العبودي ومجموعة كتبه عن إفريقيا، ومنها كتابه (في إفريقيا الخضراء). (مجلة قراءات).

كان البحث عن التجارة أحد الأسباب الرئيسة لقيام العديد من المستكشفين الأوروبيين بالرحلات خلال القرن ١٩، فقد قامت رحلات مونجو بارك في النيجر ١٧٩٥م و ١٨٠٥م، وهنري بارث ١٨٥٠م – ١٨٥٦م في المنطقة نفسها، بدور مهمٍّ في وضع صورة اقتصادية لمجمل العلاقات والأنشطة الاقتصادية للمناطق المطلة على النهر[١].

وبرغم أنّ الكشف الجغرافي كان مهمّة فردية خلال القرون الأولى لاستكشاف إفريقيا اقتصادياً؛ فإنه في القرن الذي سبق الاستعمار صارت له جمعيات تنظّمه، وترعى الكاشفين في العصور المتأخرة، مثل (جمعية ترقية كشف الأجزاء الداخلية في إفريقيا Association for Promoting the Discovery of the Interior Parts of Africa) التي تأسّست في لندن عام ١٧٨٨م.

واهتمت بعض الدول الأخرى أيضاً، مثل فرنسا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال، بالإضافة إلى بريطانيا، بالكشف الجغرافي لشيوعه وقتها وأهميته، حيث وجدت بعض الأسباب التي سوّغته، وجعلته يدخل ضمن اهتماماتها، فالموارد الطبيعية التي تحظى بها إفريقيا، سواء تلك التي تقع على سطحها أو في باطنها، قد جعلتها مقصداً للقوى المختلفة، لكن كان أغلب الكشافة من إنجلترا، حيث بلغ عددهم – بالإضافة للاسكتلنديين الأربعة – خمسة عشر كشافاً.

وتمثّلت الأهداف الكشفية في عمومها في خمسة:

١ – جلب الحجارة والمعادن النفيسة.

٢ – التوسّع الإمبراطوري.

٣ – نشر المعرفة العلمية.

٤ – نشر الديانة المسيحية.

٥ – جلب بعض المشتقات الحيوانية، مثل الجلود والصوف والعاج.. وخلافه.

وكانوا حريصين على معرفة جوانب خمسة:

١ – منابع الأنهار ومساراتها.

٢ – كشف البحيرات وما حولها.

٣ – السيطرة على مناطق وجود الذهب والمعادن النفيسة.

٤ – إيجاد الطرق البحرية السهلة.

٥ – السيطرة على المواقع المساعدة في التجارة الدولية.

وتطلّب تنفيذ تلك الأهداف قيام جمعيات كشفية عديدة، كان أولها (الجمعية الجغرافية) في باريس عام ١٨٢١م، ثم (الجمعية الجغرافية الملكية) في لندن عام ١٨٣٠م، وقبلها (جمعية برلين) عام ١٨٢٨م، وبلغت الجمعيات الأوروبية مائة جمعية، انضم إليها حوالي ٥٠ ألف عضو[٢].

ولعلّ الإجابة عن سؤال: مَن الذي كان يهتم بكتابات الرحالة الأوروبيين عن إفريقيا؟ بأنّ وزارة المستعمرات البريطانية كانت على رأس المستفيدين من تقاريرهم؛ توضح لنا الفلسفة من وراء قيام تلك الحكومات بتمويلهم.

وإذا ما عرفنا أنّ زيارات هؤلاء الرحالة لإفريقيا لم تكن قصيرة وسريعة، فقد مكث بعضهم عدة سنوات، لأدركنا القوى الخفية التي كانت تقدّم لهم الرعاية والمؤونة، فالرحلات الجغرافية من قِبَل الرحالة جاءت فى سياق اهتمام القوى الكبرى، وفي إطار اهتمام الجمعيات الجغرافية الأوروبية بإفريقيا، وبخاصة البريطانية، لفتح السبيل أمام ما يُسمّى (التجارة المشروعة).

(١) رونالد أوليفر، أنتوني اتمور: إفريقيا منذ عام ١٨٠٠م، ترجمة فريد جورج بوري، المشروع القومي للترجمة، العدد ٩٤٨، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص (٩١، ٩٢، ١٤٥، ١٤٦).

(٢) مصطفى محمد علي: الكشوف الجغرافية الأوروبية للقارة الإفريقية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها، موقع التاريخ، ١٣ أبريل ٢٠١٣م.

ويمكننا القول بأنّ الفترة من ١٨٥٠م – ١٨٨٤م كانت فترة الذروة في مجال استكشاف الإمكانيات الاقتصادية لإفريقيا، فالدور الذي قامت به (الجمعية الجغرافية البريطانية) خلال فترة جوزيف بانكس ١٧٨٨م – ١٨٢٠م كان مهمّاً وكبيراً، ففي غرب إفريقيا – على سبيل المثال – كان أحد أهم أهداف (الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية) من تتبع نهر النيجر تنشيط الكشف الجغرافي، وإيجاد تجارة بين بريطانيا وغرب إفريقيا، فبعثت مونجو بارك سنة ١٧٩٥م لتلك المهمة.

ولعلّ مقولة مونجو بارك بأنه «ينبغي أن أنقل جغرافية إفريقيا لتصبح معروفة لأهل بلدي، وأن أفتح أمام طموحاتهم وأمام صناعاتهم مصادر جديدة من الثروة، وقنوات جديدة من التجارة»[١]؛ تكشف المهمة الرئيسة لهؤلاء الرحالة.

لقد تنوعت وظائف هؤلاء الرحالة، فكان منهم الطبيب، والمنصِّر، وعالم الطبيعة، والجغرافي، والصحافي، والأثري، والقائد والضابط العسكري، وصاحب الدعوات الإنسانية[٢]، وهو ما يعكس تكامل المعلومات والمهمّات التي قام بها هؤلاء.

وشارك الرحالة الفرنسيون بدور كبير في تلك الكشوف، خصوصاً في منطقة غرب إفريقيا ووسطها، ولعلّ استعراض أسماء مثل (جورج شفاينفورث، وجوستاف ناختيجال، وبول دو شيللو) في غرب إفريقيا والجابون[٣]؛ يدل على الجهود التي بذلوها في تلك المناطق، وإجمالاً بحث الأوروبيون عن الطرق التجارية، وعن أعراف أخرى تصلح للتجارة الجديدة (القانونية).

المحور الثاني: نماذج من الأدوار التي قام بها الرحالة في المجال الاقتصادي:

لو أخذنا ليفينجستون مثالاً للرحالة سنجد أنه قام بثلاث رحلات إلى إفريقيا:

الرحلة الأولى (١٨٤١م – ١٨٥٨م): اتخذ من كوروما مركزاً للانطلاق والتوغل داخل القارة، ثم عبر صحراء كلهاري، ونجح في الوصول إلى أراضي الباروتسي (في روديسيا الشمالية)، وتتبع مجرى نهر زمبيزي حتى مصبّه، مكتشفاً المساقط المائية التي تعترض مجرى النهر، وأطلق عليها (شلالات فيكتوريا) نسبة إلى ملكة بريطانيا.

أما الرحلة الثانية (١٨٥٩م – ١٨٦٤م): فقد استأنف فيها اكتشاف مجرى نهر زمبيزي، ووصل إلى نهر شيريه أحد فروعه، ثم وصل إلى بحيرة نياسا.

أما رحلته الثالثة (١٨٦٦م – ١٨٧٣م): وهي الرحلة التي كلّفته بها (الجمعية الجغرافية الملكية) في لندن، فقد كان الهدف منها حلّ لغز شبكة الأنهار في وسط إفريقيا، والتأكد من الأنهار والبحيرات فيها، وتأكيد اكتشافات غيره من المكتشفين[٤].

ولمّا كان المستكشفون – في كثير من الحالات – قد أصبحوا هم رواد التجارة وتوسيع الإمبراطورية؛ فقد اجتاز ليفينجستون القارة من الغرب إلى الشرق، واكتشف الممرات المائية، كنهر زمبيزي ونهر شاري وشلالاته وبحيرة نياسا – كما سبق –، وكان من دعاة البعثات التجارية والمسيحية في وسط إفريقيا، وحينما عاد إلى بريطانيا في محاولة

(١) جوزفين كام: المستكشفون في إفريقيا، ترجمة السيد يوسف نصر، دار المعارف، ١٩٨٣م، ص (٨٥ – ١٢٦)، وكذلك انظر: شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١م، ص (٧٣ – ١٠٦).

(٢) جوزفين كام: المرجع السابق، ص (٨٥ – ١٢٦)، وكذلك انظر: شوقي الجمل: المرجع السابق، ص (٧٣ – ١٠٦).

(٣) http://www.search.com/reference/European_exploration_of_Africa

(٤) إلهام محمد علي ذهني: بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩م، http://www.marefa.org/sources/index.php.

لحشد الدعم لأفكاره، ونَشَرَ كتاباً عن رحلاته التي جلبت له الشهرة، ركّز في توجيه الأنظار إلى العثور على طرق للتجارة في القارة الإفريقية، ومساعدة من رئيس (الجمعية الجغرافية الملكية) البريطانية عيّن ليفينجستون قنصلاً لصاحبة الجلالة في الساحل الشرقي لإفريقيا[1].

وفي غرب إفريقيا:

كان لرحلات كلابرتون ولاندر سنة ١٨٢٦م – ١٨٢٧م، ورحلة الإخوة سنة ١٨٣٠م، دور مهمٌّ في تقديم معلومات غاية في الأهمية حول التاريخ الاقتصادي لغرب إفريقيا، ولعلّ عمل لاندر مستشاراً للبعثة التجارية الأولى يشي بالمهمّة الرئيسة التي كان يقوم بها هؤلاء الرحالة، بل إنّ المعلومات الاقتصادية التي قدّموها ساعدت في ولوج الشركات التجارية من الساحل للداخل الإفريقي، كما تدور المعلومات الواردة في رحلة بارث ١٨٤٩م – ١٨٥٥م، عن الأراضي الخصبة والسهول والنقل النهري والثروة، في هذا الإطار وتشرحه[2].

وفي دلتا النيجر تمّ تشجيع التجارة في زيت النخيل والعاج لتحلّ محلّ تجارة الرقيق، بل قامت بريطانيا بإرسال حملة لكشف وسائل تنشيط التجارة عبر الصحراء للقضاء على تجارة الرقيق، وكانت رحلة هنريك بارث ١٨٤٩م – ١٨٥٦م تصبّ في هذا الإطار.

وفي سنة ١٨٣٠م وصل كلابرتون ولاندر لنهر النيجر ودلتاه، وقابلا تجّاراً بريطانيين، حيث حلّت (التجارة المشروعة)، لكن لم يكن للتجار مزايا أو مستودعات لتجارتهم، حيث كانوا يبادلون زيت النخيل بالمنتجات الأوروبية، وعرضوا معاهدات على سلطان سوكوتو لتأمين الطريق من الداخل للمحيط، مقابل أن يتسلم ما يريده من سلع تجارية وبأسعار رخيصة عن تلك التي تأتي من الصحراء[3].

وفي عام ١٨٢٧م وصل ملاح فرنسي يُدعى رنيه كاييه إلى تمبكتو قادماً من غينيا الفرنسية، ونجح في اختراق الصحراء والوصول إلى مراكش، فحقّقت رحلته نصراً لـ (الجمعية الجغرافية الفرنسية) الناشئة.

وفي عام ١٨٥٤م قام لاندر بتكليف من القنصل البريطاني بيكروفت بمحاولة لاكتشاف منطقة النيجر الأولى، للتأكد من أن نهر بنوي هو أقوى فروع النيجر، وأنه صالح للملاحة والتجارة وطريق مهمٌّ للمناطق الداخلية.

وفي الفترة ما بين ١٨٥٢م – ١٨٥٤م استطاع هنريك بارث اكتشاف المناطق الداخلية من النيجر، فوصل إلى بلاد الهوسا وبنوي وتمبكتو، وتابعت إنجلترا جهودها لاكتشاف المناطق المحيطة بالنيجر، فأرسلت عام ١٨٥٧م بعثة للاتصال بالممالك الإسلامية الواقعة شمال سوكوتو، حيث أرادت تدعيم علاقتها بها تمهيداً للسيطرة عليها[4].

وفي شرق إفريقيا ووسطها:

كان للرحالة الألمان والبريطانيين (جون كرابف ١٨٤٣م، وربمان ١٨٤٨م، وبرتون وسبيك ١٨٥٦م – ١٨٥٩م، وسبيك وجرانت ١٨٦١م – ١٨٦٣م، وبيكر ١٨٦٣م) دور مهمٌّ في إتاحة المعلومات الاقتصادية لبني جلدتهم.

وإذا ما نظرنا إلى حديثهم عن الثراء والتجارة والطرق والثروة والخيرات الاقتصادية؛ لتفهمنا دور هؤلاء الرحالة في جمع المعلومات الاقتصادية لدولهم وحكوماتهم، حتى إنّ دولاً أخرى حاولت

(١) http://en.wikipedia.org/wiki/David_Livingstone.

(٢) جوزفين كام: المرجع السابق، ص (١٣٣ – ١٨٤).

(٣) دونالد وايدنر: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، الجزء الأول، ترجمة علي أحمد فخري وشوقي عطاالله الجمل، مؤسسة سجل العرب، ص ٨٣.

(٤) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق.

الاستفادة من جهودهم، فالرحالة صمويل بيكر على سبيل المثال أرسله الخديوي إسماعيل لإقامة مراكز تجارية في أوغندا، وأسال حديث ليفينجستون وستانلي عن الثروات الكبيرة من نخيل الزيت والأخشاب لعاب الأوروبيين، فتكونت (الرابطة الدولية للكونغو)[١].

ولعلّ المذكرات التي كتبها المسؤولون الفرنسيون عن الأهمية الاقتصادية لنهر الكونغو، والمناطق الداخلية، واستفادة الحكومة الفرنسية من تلك التقارير[٢]، تدل على تكامل الأدوار بين الرحالة والمسؤولين الفرنسيين، وكانت الرحلات التي أُرسلت لأنهار النيل والكونغو والنيجر تمهيداً لاستخدامها طريقاً عامّاً للتجارة[٣].

وحديث ليفينجستون عن الأنشطة الاقتصادية، ووصفه لتجارة شرق إفريقيا ووسطها، مما يؤكد هذا الأمر ويقطع به، فما أبرزه خلال تقاريره عن الجوانب الاقتصادية في تلك المناطق هو الذي جعل الكثيرين يولونها اهتمامهم، إلى أن جاءت كتابات ستانلي لتفجّر التنافس الاقتصادي داخل القارة[٤]، فقد أثارت تلك المعلومات الهيئات التجارية والعلمية، وحفزتها لاكتشاف أقاليم القارة الإفريقية أكثر من ذي قبل ومحاولة السيطرة عليها.

وقصة ذهاب الرحالة لشرق إفريقيا ووسطها تعود لتلك الرحلات التي قام بها البكباشي سليم قبطان وجون بتريك John Patherick الذي وضع مؤلفاً باسم (مصر والسودان ووسط إفريقيا).

هذا، وقد أدى كشف ربمان وكراف الألمانيين لجبل كليمنجارو في كينيا إلى تزويد أوروبا بمعلومات عن البحيرات الكبرى في المنطقة، كما أشعل حماس المستكشفين الآخرين، ثم أرسلت (الجمعية الجغرافية البريطانية) سبيك Speke في رحلة ثانية في عام ١٨٦٠م وبصحبته الكابتن جرانت، فوصلا زنجبار عام ١٨٦١م، ومنها إلى تابورة، وكان الغرض الرئيس من الرحلة هو التحقّق من أنّ النيل يخرج من بحيرة فيكتوريا، وحقّقت الرحلة هدفها، وفي عام ١٨٦٢م اتجهَا مع النهر حتى وصلا غندكرو، حيث التقيا صمويل بيكر الذي وفد من الخرطوم لمساعدتهما، هذا.. وقد واصل بيكر جهوده، ونجح في عام ١٨٦٤م في اكتشاف بحيرة ألبرت وشلالات مرشيزونFalls Murchison، ثم كان له جولة أخرى في منابع النيل الاستوائية عام ١٨٦٩م لإخضاع الأقاليم الواقعة جنوب غندكرو للإدارة المصرية[٥].

وكانت (جمعية الإرساليات البريطانية) هي التي أرسلت الألماني كراف إلى سواحل إفريقيا الشرقية، فاستطاع توجيه أنظار الدول الأوروبية إلى ضرورة التوغل في داخل القارة، كما زودها بمعلومات جغرافية عن إفريقيا الشرقية، وكان ذلك بداية لدخول البعثات التنصيرية إلى أوغندا، إذ أسفرت جهوده عن إنشاء عدة محطات للتنصير، كما أنه لفت الأنظار لوجود بحيرة عظيمة في أونيامويزي، وفي عام ١٨٤٩م نجح في الكشف عن جبل الجون عند الحدود الشرقية لأوغندا، ومنها اتجه شمالاً إلى بلاد أتشولي ولانجو.

وكان سبيك Speke في أثناء رحلته قد سمع بالبحيرة الغربية الكبرى، والتي تُعرف الآن باسم (ألبرت نيانزا)، ولكنه لم يتمكن من الوصول إليها، وعند وصوله لغندكرو في فبراير ١٨٦٣م قابله صمويل بيكر فأوصاه باكتشاف البحيرة التي أطلق

(١) جوزفين كام: المرجع السابق، ص (٢٦١ – ٢٨٢).

(٢) إلهام ذهني: التوسع الفرنسي في إفريقيا الاستوائية، المجلة التاريخية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد ٣٤، القاهرة، ١٩٨٧م، ص (١٦٤، ١٦٦).

(٣) دونالد وايدنر: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٨٣.

(٤) نفسه، ص (١٨٠، ١٨١).

(٥) إلهام محمد علي ذهني: المرجع السابق.

عليها اسم (بحيرة ألبرت).

وتُعَدّ بعثة ريتشارد برتون Richard Burton وسبيك Speke من أهم البعثات لمنطقة شرق إفريقيا ووسطها، فقد قام برتون بعدة رحلات إلى شرق إفريقيا بهدف الوصول إلى النيل، وفي عام ١٨٥٦م أسندت إليه (الجمعية الجغرافية) استكشاف ساحل إفريقيا الشرقي ومعه سبيك، وفي عام ١٨٥٧م وصلا زنجبار ونزلا عند باجامايو، ومنها توجّهَا صوب الجنوب الغربي، ومنها إلى طابورة عام ١٨٥٧م قرب بلدة أوجيجي، وعلمَا في طابورة بوجود ثلاث بحيرات عظمى، هي (نياسالاند، وفيكتوريا، وتنجانيقا)، ثم استأنفَا الرحلة، فوصلا أوجيجي عند بحيرة تنجانيقا، والتي تمّ اكتشافها عام ١٨٥٨م، ثم عادَا إلى طابورة، وعلمَا أنّ هناك بحيرة شمالاً أعظم من تنجانيقا، فواصل سبيك الرحلة بمفرده بعد مرض برتون، ونجح في الوصول إلى البحيرة، وأطلق عليها (فيكتوريا نيانزا) عام ٨١٨٥م[١].

هذا فيما يتعلق بخطوط تلك الرحلات وسيرها، أما أهم ما فيها فهو عرضهم لمختلف الأنشطة الاقتصادية والخيرات التي قابلوها في طريقهم.

ويرجع الفضل في اكتشاف نهر الكونغو إلى ستانلي، وهو من رحالة أيرلندا، عمل صحفياً لحساب صحيفة (نيويورك هيرالد) الأمريكية، بدأ رحلته عام ١٨٧٤م، وكان قد ذاع صيته بسبب الرحلة التي قام بها في ١٨٦٩م للبحث عن ليفينجستون، وكان الهدف من رحلته الطواف حول بحيرتي فيكتوريا وتنجانيقا، والوصول إلى نهر اللوالابا، وفي أغسطس ١٨٧٦م عبر ستانلي بحيرة تنجانيقا، ووصل إلى بلدة نيانجوي، ثم تقدّم ستانلي حتى وصل إلى المنطقة التي عُرفت باسم (شلالات ستانلي) في يناير ١٨٧٧م، وفي يوليو ١٨٧٧م وصل قرب مصبّ نهر الكونغو.

ثم أرسلت فرنسا دي برازا في عدة رحلات إلى نهر الكونغو ١٨٧٤م – ١٨٧٩م، فاكتشف نهر أوجويه ووصل إلى منابعه، وأخيراً إلى مدينة فرانس فيل.

وعلى إثر ذلك راح الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا يرسل البعثات الكشفية والمستكشفين لإفريقيا، بهدف الحصول على اعتراف بدولة (الكونغو الحرة)، ولذلك حاول إغراء رجال الأعمال البريطانيين بممارسة نشاطهم التجاري في المنطقة، وعمل على إقناعهم بأنّ تجارتهم ستكون أكثر أمناً تحت إدارته مما لو كانت تحت إدارة البرتغال أو فرنسا، كما حرص في الوقت نفسه على ضرورة إقناع بسمارك بالاعتراف بدولة (الكونغو الحرة).

وكان للبعثات الكشفية التي أرسلتها بلجيكا إلى إفريقيا، بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر بروكسل عام ١٨٧٦م، والتقاء سبعة من أشهر المستكشفين، دور في إلقاء الضوء على الاكتشافات التي تمّت في القارة، كما كان لعودة ستانلي عام ١٨٧٧م من رحلته الشهيرة من إفريقيا الاستوائية، وإعلان اكتشافاته في أعالي الكونغو، أثر كبير في القارة الإفريقية.

وأدى تسابق فرنسا وبلجيكا وتنافسهما على الكونغو إلى جذب أنظار الدول الأوروبية، وسعى بسمارك الوزير الألماني لعقد مؤتمر في برلين لحلّ مشكلة الكونغو، وعُقد المؤتمر بالفعل فيما بين ١٥ نوفمبر ١٨٨٤م إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥م، وحضره أربع عشرة دولة، منها خمس دول كان لها النصيب الأكبر من الاهتمام بالقارة الإفريقية، وهي: (ألمانيا، بريطانيا، البرتغال، فرنسا، بلجيكا)[٢].

وفي جنوب إفريقيا:

قام أحد الرحالة بجمع عينات من الحيوانات التي شارفت على الانقراض، ودرس القبائل الإفريقية ونُظمها، وأماكن إقامتها، وطرق حكمها، بل أشار بعضهم إلى أنّ صناعة الذهب في ماشونالاند

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

كانت في مراحلها الأولى، غير أنّ صعوبة استغلاله ترجع لصعوبة النقل، ولانتشار ذبابة (تسي تسي) القاتلة، وكان للحصول على العينات ورسم خرائط طوبوغرافية لمناطق الثراء دور مهمٌّ في هذا الاندفاع الاقتصادي[١].

وقام الرحالة بدور كبير في كشف مناطق الجنوب الإفريقي أمام الاستغلال الأوروبي قبل أي منطقة أخرى في إفريقيا، فالرحالة الأفريكانرز، الذين احتلوا المنطقة منذ سنة ١٦٥٢م، ساهموا في التوغل في الداخل، وتحدث الرحالة البريطانيون عن الخيرات والثراء الداخلي، وفتحو الطريق أمام التجارة مع الشركات.

وبعد احتلال البريطانيين للكيب سنة ١٨٠٦م بدأت بريطانيا تقوم برحلات كشفية مهمة للشمال، فجون بارو رئيس (الجمعية الجغرافية البريطانية) قام بنفسه برحلات في عامي ١٨٠١م – ١٨٠٢م (أي خلال فترة الاحتلال البريطاني الأول للكيب) لمناطق البتشوانا، وكتب عن الثراء الداخلي، ورحلات كلٍّ من وليم بورشل وجون كامبل وهنري فين والأب جاردينر كشفت آلية هذا الثراء، والإمكانيات التعدينية والزراعية الكبيرة في الداخل الإفريقي.

ومهدت رحلات كلٍّ من (وليم كورنوالز هاريز، ولويس تريشاردت، وأوذويل، وشابمان، وجالتون وأندرسون) الطريق لرحلات ليفينجستون التي اخترقت المنطقة الشمالية في مناطق بحيرات فيكتوريا وأنهار الزمبيزي وغيرها، ووصف الخيرات التي أسالت لعاب الأوروبيين[٢]، والمعلومات التي جمعها الهولنديون والرحالة الإنجليز في جنوب إفريقيا عن خصوبة الأراضي جعلت الأوروبيين في الكيب يحسدون الشعوب المحلية، ولذلك كان الغزو هو الوسيلة الوحيدة التي مكّنت الأوروبيين من الاستيلاء على أراضيها.

المهم.. أنّ التجار والمنصّرين علموا الإمكانيات المتاحة للمسيحية والتجارة في الأراضي شمال نهر ليمبوبو بعد رحلة ليفينجستون الكبيرة من باروتس لاند إلى لواندا، ومن هناك عبروا لمصبّ نهر زمبيزي ١٨٥٣م – ١٨٥٦م، ومن ثمّ أدركت الحكومة البريطانية الأهمية الحيوية لطريق المبشرين بين جنوب إفريقيا والداخل[٣].

فكتابات الرحالة الإنجليز والهولنديين، وتتابعها منذ القرن ١٧ حتى ثلاثينيات القرن ١٩، شكّلت محرّكاً أساسياً لهذا التدافع ناحية الشمال والشرق من الكيب، فرحلة سيمون فان دير ستيل في الفترة من ١٦٨٥م – ١٦٨٨م تحدثت عن بعض إمكانيات المنطقة الشمالية، من توافر الماء والعشب والأراضي الخصبة، فمحاولته – كحاكم للكيب – أن يُدخل حكومة (الشركة الهولندية) المسيطرة على الكيب في اتفاقية للتجارة في المنتجات الإفريقية مع الأماكو (قبيلة تبعد عن الكيب بـ ٧٥ ميلاً) تدل على أسبقية الهولنديين في استكشاف تلك المناطق، بل إنّ كتابات الرحالة كارل برنك عن بلاد الناماكو الكبرى، خلف نهر الأورنج، وثرائها بالماشية والأغنام والتربة السمراء والمياه والرعي، وغناها بسنّ الفيل[٤]، تعني أنّ المعلومات عن اقتصاد المنطقة

(١) Fredrick Courteney Selous: Travel and Adventure in South –East Africa. Being the Narrative of the Last Eleven Years Spent by the Author on the Zambesi and its Tributaries; With an Account of the Colonial of Mashunaland and the Progress of the Gold Industry in that Country. Third Ediion. Rowland Ward and CO. LIMITED London. ١٨٩٣. PP vii–x.

(٢) إريك إكسيلون: أشهر الرحلات في جنوب إفريقيا، ترجمة عبدالرحمن عبدالله الشيخ، الألف كتاب الثاني، عدد ٢٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص متفرقات.

(٣) رونالد أوليفر، أنتوني اتمور: المرجع السابق، ص (١٣١، ١٤٤).

(٤) إريك إكسيلون: المرجع السابق، ص (٤١ – ٤٧، ٥٧، ٥٩، ٦٤).

الشـمالية والغربية كانت متوفرة عبر كتابات هؤلاء الرحالـة، وأنّ هجرة البوير التي تمّت في ثلاثينيات القرن ١٩ لم تكن لمناطق مجهولة - كما يشيعون -.

ولـم يكن البويـر بمفردهـم هـم المهتمون باستكشـاف المناطق الشـمالية والشـرقية، بل شـاركهم الإنجليز - قبل سـيطرتهم النهائية على جنـوب إفريقيا - في هذا الاهتمام، فرحلات جون بـارو (ترأس الجمعية الجغرافيـة البريطانية فيما بعد) للمنطقة حول نهر الأورنج، وحديثه عن الثروة الحيوانية، وكثافة السكان المرتفعة ومعيشتهم على الزراعة، خصوصاً زراعة الذرة واللوبيا والفاصوليا، شـكّلت ملمحاً مهمّاً في عملية انتزاع الأرض، بل إنّ الفلاحين البوير المصاحبين لرحلته تعرفوا المنطقة جيداً[١]، ومن ثـمّ كانت من أكثر المناطق التي تمّت فيها عملية انتزاع أراضي الإفريقيين فيما بعد.

وهكـذا، قدّمت لنا تقارير الرحالة ملمحاً مهمّاً لمحاصيـل الإفريقيين وزراعاتهم فـي مناطق لم يصل إليها البيض إلا بعد سنة ١٨٣٥م، فعلى سبيل المثال قدّمت رحلة وليم بورشـال منطقة نهر الفال في أحسن صورة لهؤلاء الطامعين في المنطقة، في حين قدّم الرحالة جون كامبـل منطقة نهر الهارتز (زارها سـنة ١٨١٣م) ومنطقة كورنيشن (قريبة من نهر ليمبوبو، وزارها سـنة ١٨٢٠م) كمناطق شهيرة بالزراعة والغابات، وتجارة الأخشـاب مع المناطق الشرقية البرتغالية، وبذرة الكافير، والقطن البري، حيث تحدث عـن ملايين الأفدنة التي بلا صاحب، وأنّ المنطقـة لها علاقات تجارية مع موزمبيق، وأنّ الأهالي يشـتهرون بزراعة القمـح، وأنهم يذهبون لقمم الجبال لجمع الفاكهة، وأنّ منطقتهم بها منجم للحديد وآخر للنحاس[٢].

(١) نفسه، ص (٩٢، ٩٨، ١٠١، ١١٠).

(٢) نفسه، ص (١٣٧، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩).

ونخرج من حصيلة كتابات الرحالة بأمور ستة:

١ - ثـراء منطقـة جنـوب إفريقيـا، ورواج تجارتها المحلية والخارجية مع مستوطنة موزمبيق البرتغالية.

٢ - أنّ امتـداد هجرات الأوروبيين إلى مناطق شـمال جنوب إفريقيا ووسـطها وشـرقها لم يكن صدفة تاريخية قضى بها الربّ - كما يدّعون -.

٣ - أنّ كتابات هؤلاء الرحالة تشكّل نقيضاً لكلّ مـا تمّ ترويجه من قِبَل البويـر والبريطانيين بأنهم كانوا هم السـبب الرئيس فـي ازدهار الزراعة في جنوب إفريقيا[٣].

٤ - أنّ عملية استكشـاف ثـراء تلك المناطق ظلّت حتـى بعد تمام الهجرة الكبـرى، وخير مثال لذلك حديـث الرحالة وليم كورنوالز هاريز إلى نهر الفال سـنة ١٨٣٨م عن كثرة الحيوانات والمجاري المائية والأعشاب والعاج[٤].

٥ - أنّ كتابات الرحالة قدّمت لنا صورة مغايرة تمامـاً عن الصورة النمطية عـن الإفريقيين بأنهم ينتجون ليأكلون لا ليبيعون[٥].

٦ - أنّ تلك الرحلات تشير إلى أنّ منطقة جنوب إفريقيا قـد توافرت معلومات كثيـرة عن خيراتها وثرائهـا، وأنها لم تكن مجهولة بالنسـبة للفلاحين للبويـر الذين هاجروا إليهـا وانتزعوا أراضيها من الإفريقيين.

المحور الثالث: نتائج دور الرحالة والمستكشفين في المجال الاقتصادي:

عرفنا مما سـبق الجهد الذي بذلـه الرحالة

(٣) Cole, Monica: South Africa, Methuen and Co. Ltd. London, ١٩٦١, ٩٥.

(٤) إريك إكسيلون: المرجع سابق، ص (٢١٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٩).

(٥) Kingsnorth, G.W: Africa South of the Sahara, Campridge University Press, London, ١٩٦٦, PP ١٤٩,١٥٠.

الأوروبيـــون في إفريقيـــا، حيث قاموا بـــدور مهمٍّ فـــي مجال جمـــع المعلومات الاقتصاديـــة تمهيداً لاستعمارها، وعرفنا أنه بعد المرور بمرحلة الكشف الســـاحلي أطل القرن ١٩ ومعه حلم الكشـــف عن أعماق القـــارة، وأنّ الجمعيات الجغرافية الأوروبية قد ســـاهمت بدور كبير في هذا الاتجاه، خصوصاً في الفترة مـــن ١٧٦٩م – ١٨٧٣م، وتحولت لمرحلة الكشـــف السياسي برحلة ســـتانلي لوسط إفريقيا ســـنة ١٨٧٣م، ليعمل بعدها لصالح الملك البلجيكي ليوبولـــد الثاني في الكونغـــو، وانتهت تلك المرحلة بتقسيم إفريقيا على الدول الاستعمارية[١].

ويمكن تلخيص تلك الجهود في تسعة أمور:

١ – توفير المعلومات عن المواد الأولية المهمة التي تتطلبها الثورة الصناعية في العالم الغربي.

٢ – كشـــف آلية التجارة الداخلية، وأهم السلع التـــي يتاجرون فيها، ومدى قدرة إفريقيا لأن تصبح مجالاً للتصدير.

٣ – نمـــو الطلب على زيت النخيل، وشـــحنات الفول الســـوداني، والدهون والزيوت، لتلبية حاجات الثورة الصناعية.

٤ – تشـــجيع المنتجين، وتكوين نواة من الطبقة الوسطى ليكونوا وكلاء للشركات التجارية.

٥ – مقاومة السياسات الاحتكارية.

٦ – ارتياد المنطقة ومسحها وكشفها قبل بحث إمكانية التجارة معها.

٧ – تقديم العروض للحكام الإفريقيين بالتجارة مـــع بريطانيا، مثلما فعل كلٌّ من (كلابرتون، ودنهام، وأودني) مع حكام سوكوتو في شمال نيجيريا، ومثلما فعل البلجيك مع تيبوتيب في أعلى الكونغو، ومثلما فعـــل كلابرتون فـــي رحلته الثانيـــة، حينما عرض معاهدة صداقة على الســـلطان بللو حاكم سوكوتو، وذلك لتأمين الطريق لتســـليم السلع التجارية حتى وصولها للمحيط الأطلسي.

٨ – كانت مقدمـــة لِولوج الشـــركات التجارية الأوروبية وإرسال البعثات التجارية.

٩ – اســـتفادة وزارة المســـتعمرات من تقارير الرحالة.

ولعـــلّ الخرائـــط التي تحتفظ بهـــا (الجمعية الجغرافية الملكية) البريطانية، وتلك اللوحات التي تلخّص المشاهد الطبيعية لإفريقيا وخيراتها، كان لها الفضل الكبير في بلورة الأفكار الاستعمارية، وعقد مؤتمر برلين ســـنة ١٨٨٥م، ويُعَدّ وجود العديد من الصور الفوتوغرافيـــة للمناطق الداخلية الإفريقية، والرسوم التوضيحية والكتب المخطوطة[٢]، خير دليل على الدور الذي قام به الرحالة والمستكشـــفون في تقديم المعلومات الاقتصادية، ليس فقط للحكومات والتجار والشركات، بل في كتابة التاريخ الاقتصادي لإفريقيا في العصر الحديث بصفة عامّة.

ولعلّ حديـــث الرحالة باســـتفاضة عن الثروة الحيوانية، وإفرادهم صفحـــات طويلة عن عمليات الصيد، ووصفهم للفيلة والماعز والخراف والماشية.. وغيرها، يعطينا فكرة عـــن طبيعة المعلومات التي قدّموها، بل كان حديثهـــم عن النواحي الاقتصادية وعلاقتها بالنّظم السياسية، وانتقادهم لنُظم الحكم القائمة أحياناً، يشي بأنّ الاقتصاد والسياسة شَغَل صفحات كثيرة عبر كتاباتهم.

كمـــا أنّ الحديث عن المشـــروعات العمرانية المختلفـــة، مـــن أجل تنميـــة الزراعـــة والصناعة والتجارة في إفريقيا، تدل على أنّ تلك المشروعات قد جذبتهـــم، ووجدوهـــا جديرة بالتدويـــن، ولعلّ الخطابـــات التي كان يرســـلها جون بـــارو وأودني وكلابرتـــون والميجور دنهام لوزارة المســـتعمرات،

(١) د. فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ص ١٠٧.

(٢) FREDERICK COURTENEY SELOUS: Op. Ci t. PP vii–x.

يطلبون مساعدتهم بالمال، خلال الفترة من ١٨٢٤م – ١٨٢٥م، تقطع بالدور الذي قامت به الحكومات في تمويل تلك الرحلات[١].

من هنا؛ أدّت المعلومات التي قدّمها هؤلاء الرحالة دوراً مهمّاً في تسهيل مهمة المستعمرين الأوروبيين، فحتى سنة ١٨٧٩م كان الإفريقيون يحكمون ٩٠٪ من القارة، ولكن بحلول عام ١٩٠٠م تغيّر تماماً هذا الأمر، فحكمها الأوروبيون باستثناء بعض المناطق، فالتحجّج بفرض (التجارة المشروعة) تسبّب في قيام فرنسا بفرض حمايتها التجارية على السنغال وغينيا وساحل العاج وداهومي والجابون ومدغشقر منذ أربعينيات القرن ١٩، وبالمثل فرضت بريطانيا رسوماً جمركية على المنتجات البريطانية والأجنبية على السواء في كلّ مستعمراتها الإفريقية، لذا فإنّ تجار جميع الأمم كانوا يعملون في إفريقيا الساحلية، بل إنّ بريطانيا ظلّت لا تجد أسباباً تجارية تدفعها للاستيلاء على مساحات كبيرة من القارة ما دامت التجارة في القارة مستمرة ومتاحة للجميع[٢]، حيث دلّت الإحصاءات على أنّ النصف الأول من القرن ١٩ زادت فيه كمية الصادرات من زيت النخيل إلى ٥٠ ألف طن، فعقدت إنجلترا اتفاقيات تجارية، وعدّتها (معاهدات حماية) فيما بعد، في حين كانت الشركات معنية بالحصول على تجارة الداخل.

وتمكّن تجار جريئون من أن يتوغلوا في أعقاب المكتشفين، وينشئوا وكالات تجارية، وأدت هذه المزاحمة إلى تخفيض الأسعار على السلع المستوردة، كما سمح إلغاء الوسطاء بأن تشتري أوروبا كميات كبيرة من المنتجات الإفريقية.

نخلص من ذلك إلى أنّ عملية الكشف الجغرافي لم تستمر بعد مؤتمر برلين، الذي عُقد في الفترة من نوفمبر ١٨٨٤م – فبراير ١٨٨٥م، نظراً للحاجة إلى السوق الإنتاجي الإفريقي، وفي هذا الإطار كان لا بد من وجود قوة أوروبية لتتدخل لاستغلال الموارد الإفريقية[٣]، ففي هذا المؤتمر أقرّ حياد إقليم الكونغو، وحرية الملاحة والتجارة فيه، وأقرّت حرية الملاحة والتجارة في النيجر، وكان انعقاد المؤتمر بالأساس، بالإضافة لذلك، لوضع مبادئ عامّة لمنع اصطدام القوى الاستعمارية بعضها ببعض.

وبعد المؤتمر كان مجرد وصول التجار والإرساليات التبشيرية هو الخطوة الأولى عادة للاستعمار، يتبع ذلك تكوين شركات، ثم فرض حماية، أو فرض السيطرة السياسية، أو الاقتصادية، وكم من الحالات أدى فيها شره شركة، أو إقدام فرد، أو إصرار ضابط بحري أو برّي، إلى رفع العلم وتقرير مصير أقطار وأمم[٤]!

وفي العموم تمثّلت نتائج كشف إفريقيا في ثلاث:

أولها: صارت القارة الإفريقية مستعمرة من قِبَل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والبرتغال.

ثانيها: استيطان عناصر أوروبية في بعض أجزاء إفريقيا، وبخاصة تلك التي تشبه أوروبا من حيث الخصائص الجغرافية الطبيعية، كمنطقة الكيب وموزمبيق وكينيا وروديسيا الجنوبية والشمالية وجزر المغرب.

ثالثها: تمّ استغلال كثير من الموارد الإفريقية من قِبَل الأوروبيين، حيث قامت صناعات بريطانية وفرنسية معتمدة على الخامات الإفريقية، وذلك بعد إدخال الزراعة العلمية الواسعة، والأساليب الحديثة للتنقيب عن المعادن[٥].

(١) جوزفين كام: المرجع السابق، ص (١٣٣ – ١٨٤).

(٢) رونالد أوليفر، أنتوني اتمور: المرجع السابق، ص (٩١، ٩٢، ١٤٥، ١٤٦).

(٣) جوزفين كام: المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٤) إلهام محمد علي ذهني، المرجع السابق.

(٥) مصطفى محمد علي: المرجع السابق.

مستقبل الصومال.. متغيّرات البيئة الاستراتيجية، وآفاق المستقبل المرغوب فيه

د. عبد الله عبد الرحمن محمود *

المقدّمة:

المستقبل هو ذلك المجهول الذي ينتظرنا، ولا يعلم حقيقة ما سيأتي فيه إلا عالم الغيب والشهادة، ولا يجوز لأحد أن يدّعي معرفته، ولكن لأهميته في الحياة اهتم البشر منذ قديم الزمان باستطلاعه.

وقد جَنّد الإنسان لذلك كلّ ما تمكّن من الاستعانة به لاستشراف المستقبل بواسطته، فظهرت أساليب كثيرة لمعرفة ما يهمّ الإنسان من المستقبل، بدأت بأعمال محرّمة كالكهانة بصورها المتعدّدة، وأساليب مدّعي معرفة الغيب المختلفة، وانتهت إلى أساليب علميّة، مثل: استشارة الخبراء، والألعاب الجادة جداً[1]، والنمذجة والمحاكاة، وتصوّر الرؤى المستقبلية، والتحليل التاريخي.. وتقنية «دلفاي»[2]، وغيرها كثير، حتى نشأ علم المستقبليات الذي يُعَدّ اليوم من أرقى التخصّصات وأهمّها في الجامعات والمراكز العلميّة المختلفة.

وتكمن أهمية الدراسات المستقبلية في أنها تضع بين يدي صنّاع القرار صور المستقبل الممكنة والمحتملة والمتوقّعة وشبه المؤكّدة والمستحيلة؛ مما يعين أصحاب القرار في تعرّف التحدّيات والمخاطر والمهدّدات والفرص التي قد يكنّها المستقبل، وهذا مما يساعدهم في رسم صورة المستقبل المرغوب فيه، أي وضع استراتيجية المواجهة، وهندسة ذاك المستقبل.

وبسبب انعكاسات العولمة السلبيّة، ولتزايد المخاطر والتهديدات الوطنية والإقليمية والكونية، أصبحت الدراسات المستقبلية والاستراتيجية ذات أهمية بالغة في مختلف مجالات الحياة، وتزداد تلك الدراسات أهمية عندما تكون في شأن الدول بحكم كونها الوحدة الأساسية في بناء النظام الدولي.

وتزداد أهمية تلك الدراسات أكثر عندما تكون عن مستقبل دول فاشلة، وتبلغ أهمية الدراسة المستقبلية ذروتها عندما تكون عن مستقبل دولة منهارة، والفرق الرئيس بين الدولة الفاشلة والمنهارة هو أن الدولة في حالة الفشل لا تزال قائمة وذات وجود، ولكنها فاشلة في القيام بوظائفها الأساسية بصورة مقبولة، والأمثلة على ذاك الصنف من الدول كثيرة، أما في حالة الانهيار فلا دولة أصلاً، ولا يوجد أدنى ما يمكن وصفه بنظام، ولعل الصومال هو المثال الوحيد لهذا الصنف الثاني من الدول في التاريخ المعاصر.

المتغيّرات المؤثّرة في مستقبل الصومال:

هناك العديد من المتغيّرات التي يتوقّع أن تشكّل مستقبل الدولة الصومالية القريب والمتوسط، ويمكن التعرف على تلك المتغيّرات من واقع البيئة الاستراتيجية للمسألة الصومالية، كما يمكن أيضاً تصنيفها إلى متغيّرات محليّة وإقليميّة ودوليّة.

أولاً: المتغيّرات الداخلية:

من أبرز المتغيّرات في البيئة الاستراتيجية المحليّة،

(*) باحث صومالي متخصص في العلوم الاستراتيجية.

(١) وهي تجسيد سيناريو متوقّع في تمثيلية، والتمرن على مواجهته، وتحديد المفاجآت الممكنة فيه، وغالباً ما يستخدم من قبل الفرق الأمنية والعسكرية المنوط بها المهمات الخاصة.

(٢) هي استشارة خبراء مطوّرة، ولها جولات عدة، قام بتطويرها وتوظيفها للدراسات المستقبلية كلٌ من أولاف هلمر (Olaf Helmer) ونورمان دالكي (Norman Dalkey).

والتي سيكون لها أثر في مستقبل الصومال ما يأتي:

١ - بروز ظاهرة الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة:

استقلت جمهورية الصومال عام ١٩٦٠م، وبدأ الحكم فيها مدنياً، وامتد إلى عام ١٩٦٩م، حين اختطف الجيش الحكم بالانقلاب العسكري في ذاك العام، فبدأت مرحلة حكم عسكري صارم ومتفرّد، امتدت حتى سقط النظام العسكري عام ١٩٩١م بأيدي الجبهات القبلية المسلّحة، ومنذ عام ١٩٩١م دخل الصومال مرحلة اللادولة(١)، والتي امتدت بدورها لتسع سنوات، لتبدأ مرحلة الحكومات الانتقالية (٢٠٠٠م - ٢٠١٢م)، وتمّ التصديق على الدستور الصومالي الجديد في عام ٢٠١٢م، واختير رئيس جديد من المجتمع المدني الصومالي، وأُسدل الستار على الفترة الانتقالية، وعاد الصومال إلى الأسرة الدولية دولة ذات سيادة. كان الصراع العسكري بين الأطراف على السلطة قد أخذ بالاختفاء طيلة العقد الأخير، وبدأت ظاهرة الحزبية تعود إلى الساحة السياسية الصومالية، وهذه كلّها مؤشرات لانتهاء عهد الصراع المسلّح على السلطة، فبروز ظاهرة التداول السلمي للسلطة في الصومال مؤشّر جيد بأن مستقبل الصومال سيكون أحسن مما هو عليه الحال.

٢ - ارتفاع مستوى وعي الشعب بسبب ويلات الصراع الأهليّ:

يمكن لكلّ مطّلع على الواقع الصومالي ملاحظة أن وعي الشعب الصومالي ليس بالمستوى الذي كان عليه قبل عقدين عند إسقاطه لحكومته وانهيار دولته بين يديه، فوعي الشعب الصومالي كان في تطوّر مستمر طيلة العقدين السابقين، فقد ذاق الشعب الويلات بسبب غياب الدولة، وعرف بحق أن دولة ضعيفة فاشلة أحسن من لا دولة، فهو الآن متعطّش للدولة وغير متجاوب مع النداءات القبلية والجماعية الداعية إلى العنف، فهو في حاجة حقيقية إلى الأمن والاستقرار ليعيش بسلام.

وهناك بعض القضايا والأمور التي كانت ولا تزال تؤثّر بصورة مباشرة في القضية الصومالية، وكان الصوماليون يواجهونها بتصرفات غير واعية وغير متوازنة، من بين تلك الأمور والقضايا: أهمية وجود الدولة، ومشكلة التعصب للقبيلة، والصراع التاريخي مع دول الجوار، والتطرّف الديني المسلّح، فالشعب الصومالي اليوم مدرك بأن الصراع القبلي والديني والجهوي هو الذي أتى على دولته، وحوّل عاصمته التي كانت تحمل يوماً لقب «درّة المحيط الهندي» إلى أخطر عاصمة في العالم، فالشعب ليس متحمساً إلى خوض صراعات جديدة باسم القبليّة.

والشريحة المثقّفة من الشعب الصومالي مدركة تماماً أن الصراع العقيم مع دول الجوار لا ينبغي أن يمتد لأكثر من ذلك، وتدرك تماماً بأن السلام وحسن الجوار مع الجيران هو الشيء الوحيد الذي يفيد الجميع، وأن المشكلات الحدودية التي خلّفها الاستعمار بين الشعوب الشقيقة المتجاورة يجب أن تحلّ بالطرق السلميّة والقانونيّة بعيداً عن العنف، بل إن كثيراً من القيادات الرسمية والشعبية لا ترى أهمية لوجود حدود بين شعوب المنطقة، في وقت يتجه العالم فيه نحو التلاحم والتجمّع، وأن التعاون والتكامل هما الوسيلتان الوحيدتان للارتقاء بالشعوب الإفريقية جمعاء، فالحقيقة أنه «ليس في التاريخ مثال يدل على استفادة الدول من الحرب الطويلة الأمد»[٢].

إن هذا الوعي المتزايد يوماً بعد يوم يشير إلى نضج الشعب الصومالي وإدراكه لحقيقة ما يجري في وطنه، ومعرفة مصلحته عن مضرته، وهذا مؤشّر جيد بأن مستقبل الصومال سيكون أفضل مما هو عليه الحال.

٣ - تطوّر المجتمع المدني الصومالي:

لم يعرف الصومال مجتمعاً مدنياً بالمفهوم الدارج للمصطلح، إلا أن جوهر فكرة المجتمع المدني المتمثل

(١) «اللادولة» ظاهرة غريبة في الفكر السياسي المعاصر، وتعني الغياب الكامل للسلطة السياسية في البلد لفترة طويلة، وربما يمثل الصومال البلد الوحيد الذي شهد هذه الظاهرة السياسية في التاريخ المعاصر.

(٢) هارت، ليدل (ترجمة: الأيبولي، الهيثم) (٢٠٠٠م): الاستراتيجية وتاريخها في العالم، (ط ٤)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص ٢٥.

في التكتل الشعبي من أجل المصلحة العامة قد عرفها الصوماليون منذ بدء حياتهم، حيث إن ثقافة التطوّع والتعاون والتكافل كانت جزءاً من ثقافة الصوماليين، ومتأصلة في دينهم وأعرافهم وتقاليدهم الشعبية المتوارثة.

عرف الصومال الأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، مثل المؤسسات الشبابية والنسائية والعمّالية مع ظهور الدولة في الصومال، وفي الفترة الأولى من النظام العسكري ظهرت التعاونيات الشعبية، فالنظام الشيوعي الذي تبنّاه النظام الحاكم آنذاك أنشأ نظام التعاونيات انطلاقاً من فكرة الاشتراكية التي هي نقيض الفردية، فانتشرت ثقافة التطوّع آنذاك، وأقيمت أكثر المشاريع بسواعد الشعب الصومالي المتطوّع رجالاً ونساءً.

لكن اشتراكية النظام لم تكن قادرة على بناء شعب قادر على مراقبة نظامه الحاكم ومحاسبته، فالمجتمع المدني الذي تكوّن آنذاك كان جزءاً من النظام، وتابعاً للحزب الحاكم، وقد أسّسه النظام لخدمة أفكاره وأحلامه لا غير، ثم إن المجتمع المدني الصومالي في تلك الفترة لم تكن له روح سياسية، فاقتصرت إنجازاته على جوانب اجتماعية واقتصادية فقط، ففي تلك الفترة كانت السياسة حكراً للمجموعة الحاكمة، واختار العسكر نظام الحزب الواحد كنموذج للحكم، وهو ما جعل السلطة محصورة في رجال الثورة وأعوانهم.

وبعد سقوط النظام العسكري اختفى المجتمع المدني الذي كان في الأصل جزءاً من النظام الحاكم وليس جزءاً من الشعب، فظهرت بعد ذلك أنماط جديدة للمجتمع المدني الصومالي، تمثّلت بالحركات والجماعات الإسلامية التي انتعشت فترة ما بعد السقوط، وكذلك الجمعيات الخيرية، والمؤسسات التنموية الوطنية، وفي ظلّ غياب النظام تتابع ظهور مؤسسات المجتمع المدني الصومالية، مثل المنظمات الشبابية، والنسائية، والجماعات الدينية، وروابط للتعليم الأهليّ، وجامعات خاصة، ومؤسسات إعلامية أهليّة، كما أصبح الاقتصاد حراً؛ مما ساعد على قيام شركات أهليّة تعمل في مجالات الخدمة الاجتماعية، أبرزها شركات الاتصال والمواصلات والكهرباء والمياه، وأصبحت كلّ المرافق الخدمية بيد مؤسسات أهليّة خاصة؛ مما أوجد في الصومال مجتمعاً مدنياً من نوع خاص حلّ محلّ الدولة، وكان لها دور شريف في إعادة مظاهر الحياة في الصومال.

وحسب هذا السرد التاريخي، فقد كان المجتمع الصومالي في حالة تطور مستمر، وإن كان هناك تذبذب في مسيرة التطور، ويرجى لهذا التطور المستمر أن يكون دوره في المستقبل أكبر وأهم من كلّ الفترات السابقة.

وبعد فوز السيد حسن الشيخ محمود، الناشط في المجتمع المدني الصومالي، برئاسة الصومال في نهاية عام ٢٠١٢م، وبعد أن تقلّد كثير من رفاقه من أعلام المجتمع المدني الصومالي كثيراً من مقاليد الأمور في البلد، يتوقّع أن يكون للمجتمع المدني الصومالي دور كبير في مجالات الحياة المختلفة في المستقبل، فالمتوقّع أن يشهد المجتمع المدني الصومالي تطوراً ملموساً في السنوات القادمة، وأن يكون له بصمات إيجابية واضحة على تغيير معالم المشهد الصومالي.

ومما يشير إلى ذلك ما يأتي:

- كون الرئيس الحالي، وأكثر أعضاء الدائرة الخاصة حوله، من نشطاء المجتمع المدني الصومالي، والمؤمنين بأهميته، من أجل إحداث التغيير الإصلاحي المطلوب لإعادة بناء الدولة الصومالية.

- تأمين الدستور الصومالي الجديد للظروف المطلوبة لانتعاش المجتمع المدني الصومالي وتطوره في المرحلة القادمة، حيث يشجّع على التجمّعات، والتعاونيات، والنقابات العمالية والاجتماعية، ويحميها بالقانون، ويحترم حقوق الإنسان الصومالي الأساسية، بما فيها حق المعارضة والمشاركة السياسية، ويطلق عنان الإعلام الحرّ القادر على مراقبة النظام الحاكم والضغط عليه.

- أن النظام الجديد الذي تم تأصيله بالدستور الحالي، كاختيار وطني للنهج السياسي، سيقود بالتأكيد إلى تطور المجتمع المدني الصومالي، فالاحتكام سيكون للشعب الذي تمثّل مؤسسات المجتمع المدني القلب النابض فيه، مما سيعطي للمجتمع المدني الصومالي ثقلاً سياسياً ودوراً أكبر وتأثيراً أقوى على مجريات الأمور في البلد.

٤ - تراجع القرصنة البحرية في السواحل الصومالية:

لقد كان ظهور القرصنة البحرية في السواحل الصومالية مع بدايات عام ٢٠٠٨م منعطفاً خطيراً دخلت فيه المسألة الصومالية، وذلك من عدة أوجه، أهمها:

- أصبحت الأموال الباهظة التي يجنيها القراصنة أحد العوامل الرئيسة للأزمة السياسية الصومالية، فهذه المبالغ الضخمة تقع في أيدي بعض الأطراف المتصارعة في البلد، مما يزيد من شدّة الصراع بين الأطراف.

- أوجدت أعمال القرصنة ذرائع عدة للأيدي الخارجية للقيام بتدخلات مباشرة في الشأن الداخلي الصومالي، وعرّضت سيادة الدولة الصومالية للخطر، بل أوقعتها فيه.

- أساءت إلى العلاقات الوديّة بين الصومال وكثير من الدول الشقيقة والصديقة، وأصبح الإنسان الصومالي غير مرحب به في البلدان التي تعرّضت لأذى القراصنة.

- ثم إن القراصنة أشاعوا الفساد والانحلال الخلقي في البلد، ولكون مصدر أموالهم خبيثاً أصبحت مشاريعهم التجارية خبيثة ومتصادمة مع ثقافة المجتمع الدينية.

وبعد أن دوّخ القراصنة العالم كلّه، وأصبحت القرصنة في السواحل الصومالية حديث الساعة في كبريات المؤسسات الإعلامية في العالم، يلاحظ الآن تراجعاً حقيقياً لأعمال القرصنة البحرية، وهذا التراجع الملاحظ للقرصنة البحرية في السواحل الصومالية يقود إلى القول بأن المسألة الصومالية قد تجاوزت أحد أخطر منعطفاتها، وأن مستقبل الصومال سيكون أحسن بغياب القرصنة البحرية وتداعياتها المحليّة والإقليميّة والدوليّة.

٥ - وجود قوات إفريقية تساعد الحكومة الصومالية:

بقرار من البرلمان الصومالي وبرغبة دولية، وصلت قوات إفريقية إلى الصومال من أجل إيجاد ظرف مناسب لبناء الدولة الصومالية، ولمواجهة الخطر العسكري الذي ظهر في الصومال، ولكنه انشطر ليصبح تهديداً للأمن الدولي.

وصلت تلك القوات إلى الصومال والحكومة الصومالية لا تسيطر إلا على الميناءين البحري والجوي والقصر الرئاسي وشارع مكة المكرمة الموصّل بين تلك النقاط الثلاثة، في مساحة تقدّر بخمسة كيلومترات مربعة، والقذائف تتهاوى على القصر الرئاسي، والرصاص الحي يتساقط على مكتب رئيس الدولة في داخل القصر، وشارع مكة المكرمة الوحيد الذي تسيطر عليه الحكومة عبارة عن مزرعة ألغام ومواقف للسيارات المفخخة.

فنجحت القوات الإفريقية في تأمين حياة رموز الدولة وأهم مؤسساتها، وأبعدت الخطر المباشر عن القصر، ثم عن العاصمة، وشاركت في عملية بناء الجيش والشرطة الصومالية، ونجحت في ذلك بعض الشيء، ثم اتسع نطاق عملياتها بمشاركة فاعلة من القوات المسلّحة الصومالية، واستطاعت تحرير أهم المدن الرئيسة التي كانت خارج سيطرة الحكومة، ونجحت أيضاً في تأمين عملية التصديق على الدستور الصومالي، وتكوين برلمان صومالي، واختيار رئيس من المجتمع المدني الصومالي وفي داخل الصومال، وذلك لأول مرة في تاريخ المسألة الصومالية، حيث كانت كلّ الحكومات الانتقالية المتعاقبة مستوردة من الخارج، وهذا كلّه يشكّل بمجموعه مؤشّراً جيداً بأن الصومال بدأ يفيق من غيبوبته، ويستعيد بناء دولته بنفسه، وهذا ما شجّع كثيراً من الدول المانحة والفاعلة بأن تعيد نظرتها تجاه الصومال وتقف إلى جنبه بجدية.

لقد ساهمت القوات الإفريقية في إعادة الأمل في نفوس الصوماليين وكلّ المحبين لها، ويتوقّع أن يكون استمرار وجودها في الأراضي الصومالية أمراً مهماً وضرورياً لبناء منظومة الأمن الوطني الصومالي، وصناعة مستقبله المرغوب فيه، حتى يصبح الصومال قادراً على القيام بواجبه بوصفه دولة مستقرة.

ولكن مما تجدر الإشارة إليه؛ أن مستقبل الصومال المرغوب فيه لا يمكن بناؤه إلا بسواعد أبنائه، ودماء رجاله ونسائه، وفكرة شيوخه، وعلم علمائه، وعقل عقلائه، ووطنية مواطنيه، وإرادة قياداته الرسمية والشعبية، ولن تكون المساعدات الخارجية أكثر من عوامل مساعدة يمكن أن تساعد ما هو موجود أصلاً.

ثانياً: المتغيّرات الإقليمية:

ثمّة متغيّرات إقليمية ستأخذ دورها في تشكيل مستقبل الصومال، ومن أبرز تلك المتغيّرات الإقليمية ما يأتي:

١ - تحسّن العلاقات الصومالية مع الدول المجاورة له:

تأثّرت العلاقات بين الصومال وأهم دولتين مجاورتين له بمشكلة الحدود الاستعمارية التي خلّفها الاستعمار في المنطقة، وظلّت تلك المشكلة قنبلة موقوتة، تنفجر من حين لآخر عندما تتوافر لها الظروف المساعدة على الانفجار، فقد اقتطعت بريطانيا أجزاء كبيرة من الأراضي الصومالية الغربية ووضعتها تحت السيادة الإثيوبية، وعلى الشاكلة نفسها اقتطعت بريطانيا الإقليم الجنوبي الأقصى من الصومال وضمتها لكينيا، يُضاف إلى ذلك كون الحدود بين الصومال وهاتين الدولتين (إثيوبيا وكينيا) نقطة تماس بين حضارتين متنافستين ومتصارعتين (الإسلام والمسيحية)، فالقرن الإفريقي إحدى الجبهات المفتوحة للصدام الحضاري بين الإسلام والمسيحية منذ أن دخل الإسلام فيه.

ويرى كثير من الباحثين في شؤون القرن الإفريقي أن الصراع بين الصومال من جهة، وإثيوبيا وكينيا من جهة أخرى، هو صراع حضاري وتاريخي، وأن المشكلة بينهما مشكلة وجود لا مشكلة حدود، ويستدلّ أصحاب هذا الرأي بمساعدة دول الغرب المسيحية لإثيوبيا طيلة صراعها مع الصومال، ابتداءً من القرن الخامس عشر الميلادي أيام النفوذ البرتغالي إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث انتصرت إثيوبيا على الصومال في حرب القرن الإفريقي (١٩٧٧م / ١٩٧٨م) بمساعدة أمريكية سوفييتية، في وقت كانت الحرب الباردة في أوجها «فالدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على التدخّل الروسي في العملية الهجومية [السوفييتية على الصومال]، بل أيّدت العملية العسكرية سياسياً ودبلوماسياً، وهذه أول مرة في الحرب الباردة تتفق فيه الدولتان العظيمتان في عملية عسكرية من نوعها»[١].

ومع اعترافي بوجود العامل الحضاري التاريخي للصراع، إلا أن الأنظمة الحاكمة هي التي تتصادم وتتصارع، أما الشعوب والجماعات البشرية ففي تواصل وتفاعل مستمر، فإذا كانت الأنظمة السياسية السابقة التي حكمت دول القرن الإفريقي متصادمة فلا مسوّغ لاستمرار حالة الصدام والقتال، و «السياسة المبنية على العواطف والانفعالات وردود الأفعال والطرح غير الموضوعي تسبّبت في إساءة العلاقات بين دول الجوار، وشكّلت مدخلاً جيداً للدور الأجنبي في المنطقة»[٢].

والمشكلة الحدودية بين الدول ينبغي أن تحلّ بالطرق السلمية، وأن تأخذ الأطراف المختلفة نفساً طويلاً لإيجاد حلول مناسبة ووسطية لها، والحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الأسوأ من كلّ شيء هو الاقتتال وإزهاق الأرواح؛ مما يزيد المشكلة تعقيداً، ويؤجّج روح العداوة بين الشعوب، خصوصاً في الوقت الحالي، حيث أصبح من الصعوبة بمكان تحقيق شيء ما بالقوة المجردة، ومفهوم «الحرب الشاملة» كوسيلة، و «النصر» كغاية، أصبح مفهوماً بالياً وقديماً، وقد اعترف بذلك كبار المسيطرين على القصف الاستراتيجي، وقد صرح بذلك مارشال سلاح الطيران الملكي البريطاني «سيرجون سلبسبور»، حيث قال: «إن الحرب الشاملة كما عرفناها في الأربعين سنة الأخيرة غدت جزءاً من الماضي»[٣].

وعلى أي حال، ومع السجل الأسود لعلاقات الصومال مع جارتيها إثيوبيا وكينيا، إلا أن الكلّ يلاحظ اليوم تحسناً متزايداً فيما يتعلق بعلاقات الصومال مع جيرانه، ويُعَد

(١) محمد، علي إسماعيل (٢٠١٠م): الصومال والصراع الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي وكفاح الشعب الصومالي وغياب الوعي القومي، (ط ١)، صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد للطباعة والنشر والتوزيع، ص ١٩٦.

(٢) العقيد، سيد أحمد علي (٢٠٠٦م): مصر والقرن الإفريقي في القرن التاسع عشر الميلادي، (ط ١)، مدينة نصر: الدار العربية للنشر والتوزيع، ص ١٩٦.

(٣) هارت، ليدل (ترجمة: الأيبولي، الهيثم) (٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص ٢٣.

الهاجس الأمني المشترك بين هذه الدول الثلاثة هو الذي شجّع على بناء علاقات تعاونية بينها، وذلك بعد أن ظهرت في المنطقة قوة متطرّفة معادية لجميع أنظمة دول المنطقة، وتسعى إلى إسقاطها أو النيل منها، وتدرك كينا وإثيوبيا اليوم أن أمن المنطقة مترابط فيما بين الدول، وأن تداعيات انهيار الدولة الصومالية وإخفاقها لم يعد قاصراً على الصومال، وأن مهدّدات الأمن الوطني الصومالي أصبحت مهدّدات حقيقية للأمن الإقليمي بل الدولي في بعض أبعاده.

ولذلك فالدولتان الجارتان المعاديتان – سابقاً – للصومال تأخذان اليوم، طوعاً أو كرهاً، أدواراً ذات أهمية بالغة لإعادة بناء الدولة الصومالية، ومساعدتها في أن تقف على قدميها وهي قادرة على بناء مستقبلها بنفسها.

إن هذا التحسّن الملموس في علاقات الصومال مع الدول الجيران سيكون له أثر إيجابي بالغ في مستقبل الصومال، ويتوقّع أن يقود المنطقة كلّها إلى الحياة المستقرة الهادئة، وهذا هو المطلب الأساسي لكلّ شعوب المنطقة.

ويقوم هذا التفاؤل على عدة حقائق، أهمها:

– كانت الدول المجاورة للصومال، وبخاصة إثيوبيا، صاحبة المعول الأضخم في عملية إسقاط الحكومة الصومالية عام ١٩٩١م، «فقد كانت إثيوبيا أكثر الدول استفادة من المأساة الصومالية، حيث كان يهمّها في المقام الأول والأخير أن يبقى الصومال ضعيفاً مفتتاً؛ حتى لا ينهض مرة أخرى للمطالبة بإقليم الصومال الغربي الذي أصبح جزءاً من الأراضي الإثيوبية»[١]، ففي أرضها تكوّنت الجماعات المسلّحة التي أسقطت النظام، وبسلاحها دمّرت البنية التحتية للدولة الصومالية فيما بعد، وبإرادتها أفشلت أهم محاولتين لإعادة بناء الدولة الصومالية (حكومة عرتا[٢]، ومحاولة اتحاد المحاكم الإسلامية).

– تُعَد إثيوبيا – خصوصاً – دولة ذات شأن في الوسط الإقليمي، وحليفاً أساسياً للغرب في المنطقة، ويمكن أن يستفيد الصومال في ظلّ العلاقات الجيدة من مكانة إثيوبيا إفريقياً ودولياً، وهذا أمرٌ في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل الدولة الصومالية.

– يرتبط بالدولتين (إثيوبيا وكينيا) إحدى أهم القضايا الاستراتيجية الصومالية، وهي قضية الأراضي الصومالية التي تسيطر عليها هاتان الدولتان، فقضية الأراضي الصومالية ليست مجرد قضية حدود، بل هي قضية أرض تفوق مساحتها مساحة الجمهورية الصومالية، وهي قضية شعب صومالي لا يقلّ بأي حال من الأحوال الشعب الصومالي القاطن داخل الجمهورية الصومالية، فتوطيد العلاقات مع هاتين الدولتين يوفران للصومال قدراً كبير من الطاقة والوقت والموارد، ويمكّن الصومال من أن يصبح ذا شأن في المنطقة والشرق الإفريقي كلّه بسبب الامتداد الصومالي البشري والطبيعي في داخل كلتا الدولتين، وهذا ما يعطي الصومال عمقاً استراتيجياً في المنطقة والإقليم.

لهذه الأمور كلها؛ يمكن تأكيد أن تحسّن العلاقات بين الصومال وجيرانه يمثّل متغيّراً إيجابياً في البيئة الاستراتيجية للمسألة الصومالية.

ولكن الحقيقة التي يجب الانتباه إليها هي أن العلاقات بين الدول لا يمكن الركون إليها، ولا ينبغي بناء الاستراتيجيات الوطنية عليها، إلا في حالات نادرة، ولعل العلاقات بين الصومال وجيرانه أن تعود إلى سابق عهدها تنافسية تصادمية إذا ما انتهى المهدّد المشترك الأكبر لدول المنطقة، أو حدث شيء آخر لم يكن في الحسبان، ولذا فعلى الصومال السعي لإيجاد مصالح استراتيجية مشتركة، تجبر دول الجوار على الاحتفاظ بصداقاتها معه، وذلك في جميع المجالات.

٢ – الصراع بين الدول النيلية:

يعد الصراع بين الدول النيلية على مياه النيل من العوامل المغذية للمسألة الصومالية، فالصراع النيلي صراع بين دول المنبع المسيحية، ودول المصبّ الإسلامية العربية، فهو صراع حضاري حسب المفهوم الهنتجتوني

(١) محمد، علي إسماعيل (٢٠١٠م)، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٢) عرتا: مدينة في جيبوتي، عُقد فيها أهم مؤتمر للمصالحة الصومالية.

الذي ينظر إلى الدين بأنه المكوّن الرئيس للحضارة، ولذلك يتأثر بهذا الصراع، ويؤثّر فيه، كلّ من ينتمي إلى الحضارتين (الإسلامية والمسيحية) بشكل أو بآخر، خصوصاً في ظلّ وجود التدخل الإسرائيلي السافر في القضية، والهادف إلى إشعال نار الحرب بين المسلمين والمسيحيين في العالم.

ولكون الصومال أحد الدول العربية والإسلامية، وبسبب موقع الصومال الجغرافي من دول المنبع، وبسبب السجل التاريخي الأسود بين الصومال وإثيوبيا (كبرى دول المنبع وأهمها)، ولأن الصومال يواجه الهاجس الأمني نفسه الذي تواجهه مصر والسودان فيما يتعلق بمياه النيل، حيث إن منابع نهري جوبا وشبيلي في الصومال ينبعان من إثيوبيا، ويمران على مساحات واسعة تسيطر عليها إثيوبيا، فإن العرب وبخاصة مصر والسودان يحاولان دائماً توظيف هذا كلّه لاستغلال الصومال، وجعله في المواجهة دائماً في الصراع بين دول المنبع والمصبّ على مياه النيل.

ولهذا الغرض «كان الموقف المصري طوال مراحل الصراع [بين الصومال وإثيوبيا] مؤيداً للجانب الصومالي، استناداً إلى الاعتبارات المتعلقة بالمبادئ الخاصة لصانع القرار، ودفع هذا الموقف بكثير من التصورات حول المساندة العسكرية المصرية للصومال في مواجهته لإثيوبيا...»[1]، و «ارتبط الصومال بمصر بروابط متينة منذ فجر التاريخ، ولقد احتاج كلّ من البلدين الآخر فتعاونا سوياً في الميادين التجارية والاقتصادية [والعسكرية]، وعاشا معاً كجارين لا ينشد كلّ منهما إلا الودّ والإخاء لأخيه»[2].

ومع أن الصراع النيلي إحدى القضايا الاستراتيجية للأمن القومي العربي، خصوصاً بعد التدخل الإسرائيلي في القضية، وتوظيفه للنَّيْل من العرب والمسلمين، ومع أن على الصومال أن يسدّ ثغرته عربياً وإسلامياً في كلّ قضايا الأمن العربي والإسلامي، فإن الصومال عليه أيضاً أن يدرك أنه بلد إفريقي قبل أن يكون عربياً، وأنه دولة في القرن الإفريقي وليس في شمال إفريقيا ولا في الجزيرة العربية، وأن المصالح التي تربطه بدول المنبع، وبخاصة إثيوبيا، أهم كثيراً من المصالح الحقيقية التي تربط الصومال بكثير من الدول العربية، وأن الأمن الوطني الصومالي مرتبط بعرى وثيقة بالأمن الإقليمي لدول القرن الإفريقي أكثر من ارتباطه بالأمن القومي العربي.

وعلى أي حال؛ فالأمر يتطلب من القيادات الصومالية حنكة سياسية، ومنظوراً استراتيجياً يراعي المصالح الحقيقية الوطنية، وبعد عن العاطفة، وفي الوقت نفسه يحافظ على الهوية الإسلامية والعربية للصومال.

إن تداعيات الصراع النيلي على الصومال ستستمر بوصفها تحدّيات حقيقية أمام صناعة مستقبل الصومال المرغوب فيه؛ ما دام ذلك الصراع لا يجد حلاً ينهي القضية برمّتها، وعلى القيادة الصومالية التوسّط بين عدم المغامرة بالأمن الوطني الصومالي والمحافظة على الالتزامات الدينية والأخلاقية تجاه الأمن القومي العربي والإسلامي.

والخلاصة؛ أن الصومال في موقف حرج حقيقي فيما يتعلق بالصراع النيلي، وعلى قادته السعي جاهدين إلى المساهمة في إيجاد حلول وسط في هذه القضية بين الأطراف التي تخصّها بالدرجة الأولى.

٣ - الصراع الإثيوبي الإريتري:

كانت أطراف الصراع الأهليّ في الصومال طيلة العقدين السابقين على علاقات وطيدة مع كل من إثيوبيا وإريتريا، حيث كانت بعض قيادات الجبهات والجماعات الإسلامية الصومالية على ارتباط مباشر بإريتريا، بينما بعضهم الآخر، وهو الأكثر، كان على علاقة قوية مع إثيوبيا، وكانت الدولتان المصدر الرئيس والأكبر للأسلحة التي دمرت بها البنية التحتية للدولة الصومالية في تلك الفترة.

وبعد أن اندلعت ما سمّي بالحرب على الإرهاب، وأصبح الصومال إحدى الساحات الكبرى للحرب، انصهر الصراع الإثيوبي الإريتري بالحرب الكونية على الإرهاب، وأصبحت إثيوبيا الحليف الأقوى للمجتمع الدولي في شرق إفريقيا، واختار النظام الإريتري بأن يكون في الصف

(١) يحيى، جلال (١٩٨١م): مشكلة القرن الإفريقي وقضية الشعب الصومالي، (د. ط)، القاهرة: دار المعارف، ص ٦٧٤.

(٢) إسماعيل، مصطفى عثمان (٢٠٠٣م): مجموعة دول إيجاد.. رؤية السودان لتعزيز التكامل والأمن الإقليمي، (ط ١)، الخرطوم: دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، ص ٧.

الآخر، وهو ما أســاء إلى ســمعة النظــام الإريتري لدى المجتمع الدولي والصوماليين في آن واحد، وجعل الأســرة الدولية مضطرة إلى فرض عقوبــات مختلفة على النظام الإريتري؛ علّه ينســحب من «محور الشــرّ» - كما يسمّي الغرب مخالفيه -.

وهكذا، فالصراع الإثيوبي الإريتري ظلّ جزءاً أساسياً من المشــكلة الصومالية، ومهــدّداً حقيقياً للأمن الوطني الصومالي في الفترات الســابقة، وسيســتمر خطراً على الصومال إذا لم يجد حلاً ســريعاً وناجحــاً، وهذا أمر لا يظهر في الأفق؛ مما يؤكّد أن اســتمرار الصراع سيشــكّل عقبة كأداء أمام المساعي الرامية إلى بناء مستقبل أفضل للصوماليين، ولذلك فعلى القيــادة الصومالية أن تدرك ذلك تماماً، وأن تســعى إلى المساهمة مع الأسرة الدولية في إيجــاد حلّ لهذا الصراع، والتقليــل من تداعياته على الصومال.

ثالثاً: المتغيّرات الدولية:

يظهر فــي البيئة الاســتراتيجية الدولية للمســألة الصومالية متغيّرات يتوقّع أن تكون ذات شــأن في تشكيل ملامح مستقبل الصومال، ومن بين تلك المتغيّرات:

١ - الموقف الدولي الموحّد لبناء الدولة الصومالية:

يمكــن الاعتماد على القــرارات الأممية في الجمعية العموميــة للأمــم المتحدة ومجلســها الأمنــي كمقياس للموافقــة الدولية علــى أمر ما، وكما يســتطيع كلّ متابع للقرارات الأممية المتعلّقة بالحالة في الصومال، والرامية إلى إعادة بناء الدولة الصومالية بعد إخفاقها في الحفاظ علــى كينونتها ثــم انهيارها ثم إخفاقها فــي النهوض، أن يلاحظ وجود حالة شــبه توافقية على إعــادة بناء الدولة الصومالية.

ومع أن سعي المجتمع الدولي لبناء الدولة الصومالية بدأ مباشــرة بعد ســقوط النظام المركزي في الصومال عام ١٩٩١م؛ فإن هذا الأمر لم يكن بالمســتوى المطلوب، «فالجهود الدوليــة التي بُذلت من قِبَــل المجتمع الدولي والإقليمــي بغية إخراج الصومال مــن أزمته لم تنجح ولم تؤت ثمارها، حيث كان الفشل حليف كلّ جهد يُقَدّم للشعب الصومالي من كافة الأطراف.

وقد بُذلت محاولات على مســتوى إيغــاد[1]، وجامعة الدول العربية، ومنظمــة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الأمم المتحدة، كذلــك الجهود التي كانت على مســتوى الدول الإقليمية، مثل جيبوتي، وإثيوبيا، واليمن، والمملكة العربية السعودية، وكلّ تلك الجهود بما فيها الجهود الدولية الأخرى فشــلت نتيجة لعدم تفاعل الشعب الصومالي معها، ونتيجة لعوامل أخرى عدة»[2].

ومع تفاقم الحالة الصومالية، وانشطار أزمتها، وتعدّد أبعادهــا، وظهورها كمهــدّد للأمن الدولــي برمّته، أعاد المجتمع الدولــي نظرته تجاه الصومــال، وبدأ يعمل في محاولــة جادة لإنهاء الأزمة الصوماليــة وبناء دولته، ولعل تبنّــي الولايات المتحدة الأمريكية لنظريــة «بناء الدولة»، والتي نــادى بها «فوكوياما» في سياســتها الخارجية تجاه الدول الفاشــلة والضعيفــة، كان له أثر كبيــر في توجيه المجتمع الدولي نحو بناء الدولة الصومالية.

دخل المجتمع الدولي شراكة مع الاتحاد الإفريقي في مشــروع إنهاء الحالة الصومالية وبناء الدولة، وخطّ لذلك خريطة طريق، فوفّر الاتحاد الإفريقي القوة البشــرية التي اســتلزمها المشــروع، ووفّرت الجهات المانحة، وبخاصة الولايــات المتحدة الأمريكية والاتحــاد الأوروبي، التمويل الــلازم، وفي النهاية نجح المشــروع الدولي في الصومال بإيجاد نظام صومالي يســيطر اليوم على معظم الأراضي الصومالية، ومســتمر في الســيطرة على الأجزاء الباقية مــن الوطن، وبقيادة مدنية لم تشــارك في الحرب الأهليّة الصوماليــة، بــل كان لها مواقف إيجابية فــي التقليل من آثارها.

إن هذا الموقف الإيجابي الدولي يوحي بأن مســتقبل الصومال سيكون أحسن من السابق، وأن الأسرة الدولية لن ترضى عن عودة المسألة الصومالية إلى مربعها الأول مرة

(١) منظمة إقليمية تعاونية لدول القرن الإفريقي.

(٢) دريّل، محمد حسين علي (٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص ٢١٣.

ثانية، ولكن الشيء المهم هو مدى قدرة القيادات الصومالية على توظيف هذه الرغبة الدولية لتحقيق المصالح الوطنية الكبرى، «فالـدول الفقيرة مثل الأفـراد الفقراء، لا يمكن مساعدتهم إلا إذا بدؤوا يساعدون أنفسهم»[1].

٢ - بـروز دور تركيا في الصومال، وتبنيها لمشـروع إعادة البنية التحتية للدولة:

وصل الأتراك إلى الصومال بعد أن عاش الصوماليون فتـرة طويلة يعانون الوحدة، ويصارعـون مظاهر الانهيار، ويفتقدون إلى أخ شـقيق شـفيق قادر على المساهمة في إعادة البنية التحتية للدولة الصومالية المنشودة، ويستطيع لفت انتباه الأسرة الدولية نحو الصومال، فكانت تركيا أول دولة كبيرة جاءت إلى الصومال بثقل مشهود له، وبمشاريع تنموية وإغاثية متميزة ومتكاملة، وتهدف كلها إلى المساهمة الجدية في بناء مستقبل الصومال.

جاء الأتـراك إلى الصومـال بأنفسـهم، وأموالهم، وقادتهم، وكان لزيارة رجب طيب أوردغان وأسرته لمخيمات النازحين أثر نفسـي طيب في قلـوب الصوماليين، وكانت كارثـة جفاف عام ٢٠١١م هي التـي جذبت انتباه الأتراك تجاه الصومال، فالدور التركي بدأ إغاثياً، وتطور إلى تنموي مستديم، بدأ بإغاثة الملهوف، ولكنه تطور إلى بناء الدولة، كما أوجد الأتراك لأنفسـهم في الصومال شـبكة علاقة متفرّدة مع كلّ الأطراف في الصومال، ووفّروا لأنفسهم بيئة أمنية خاصة بهم، مكّنتهم من التحرك في أرجاء الصومال كافّة، وأهّلتهم للظهور أمام العالم بأنهم هم الفاعلون الأكثر نشاطاً في الصومال.

وقـد تُوّج الـدور التركي في الصومـال بالاتفاقيات الثنائيـة بين تركيـا والصومال، إعلاناً لانطلاق مسـيرة استراتيجية مشـتركة، التزمت فيها تركيا إعادة بناء البنية التحتية للدولة الصومالية، ومسـاعدة الصومال في تنفيذ استراتيجية الخروج التي جاء بها الرئيس الجديد، والهادفة إلى الاسـتغناء عن القوات الأجنبية الموجودة ببناء قوات صومالية ذات كفاءة عاليـة، ومجهّزة لتولّي أعمال القوات الأجنبية، والحفاظ على سـيادة الدولـة الصومالية على أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية.

إن الـدور التركـي المتصاعد في اسـتعادة الدولة الصومالية يشـير إلى أن أمام الصومال مستقبلاً مشرقاً وزاهـراً، تكتنفه دولة قوية ناشـئة وذات وزن وثقل عالمي وإقليمي، وتعـدّ من أهم القوى الفاعلة فـي العالم اليوم، وهـذا يفرض علـى القيـادة الصومالية، وعلى الشـعب الصومالـي كافّة، تثميـن هذا الجهد المتميـز والمنقطع النظير، واسـتغلال هذه الفرصة الثمينة التي تمر بالشعب الصومالي، وتوطيد العلاقة مع هذه الدولة الشـقيقة التي تبذل أغلى ما لديها من أجل إعمار الصومال وتعزيز أركان دولته، مع عدم الانقلاب علـى الحِضْن العربي والإفريقي الـذي هو المـأوى الحقيقـي والحصن الأصيـل للدولة الصومالية.

وبعد قـراءة كلّ تلك المتغيّـرات المحليّة والإقليمية والدولية؛ يمكن ملاحظة أن الأثر المتوقّع لأكثر المتغيّرات في مستقبل الصومال أثر إيجابي، مع وجود بعض المتغيّرات التي ستكون سلبيّة في بناء مسـتقبل أفضل للصوماليين، مثل الصراع على مياه النيل، والصراع الإثيوبي الإريتري.

وعلـى هذا؛ يمكـن التوصّل إلى أن صورة مسـتقبل الصومال سـتكون إيجابية بصفة عامة، ولكنها لن تخلو من المهـدّدات والمخاطر والتحدّيات؛ مما يفرض على القيادة الصوماليـة التخطيط بمنتهى الحرفيـة والحذر لصناعة ذلك المسـتقبل، بتجنب المخاطـر والتحدّيات، ومواجهة المهدّدات، والاستغلال الأمثل للفرص.

آفاق المستقبل المرغوب فيه للصومال:

إن صناعة المستقبل المرغوب فيه للدولة الصومالية تحتاج إلـى جهود جبـارة تقودها الحكومـة الصومالية، بشراكة فعلية من المجتمع المدني الصومالي، ومع كلّ من المجتمع الدولي والدول العربية والإسلامية خاصة، كما لا يمكن إغفال دور دول الجوار، وبخاصة دول الجوار المباشر

(١) ماكنمار، روبرت، (ترجمة: شاهين، يونس) (١٩٧٠م): جوهر الأمن، (ط ١)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص ١٠٩.

(إثيوبيا، كينيا، جيبوتي، إريتريا، اليمن) في إتاحة الفرصة لبناء مستقبل واعد للشعب الصومالي.

١ - برامج الحكومات الصومالية وكفاءاتها:

يأتي دور الحكومة الصومالية في مقدمة متطلبات بناء الدولة الصومالية، فالسلطة السياسية بأجهزتها المختلفة (الرئاسة، والحكومة، والبرلمان)، هي المكلّفة شرعاً ودستوراً بصناعة مستقبل أفضل للشعب الصومالي، وهي الجهة القادرة على توفير المناخ المناسب لتأخذ الجهات الأخرى أدوارها، فالسلطة السياسية هي التي تتيح الفرصة أمام المجتمع المدني للقيام بدوره الوطني؛ بمساعدته وتشجيعه وحمايته بالقانون والعدالة، «فإهمال مؤسسات المجتمع المدني، أو استغلالها من قبل الدولة، يفتح الأبواب أمام مؤسسات المجتمع المدني العابرة للحدود، واختراق مؤسسات المجتمع المدني الوطنية»[١].

والسلطة السياسية هي التي تتيح للمجتمع الدولي والدول الصديقة والشقيقة بأخذ أدوارها، وبناء على ذلك؛ فإن دور النظام الحاكم سيكون محورياً في صناعة المستقبل المرغوب فيه للدولة الصومالية، وبغيابه أو ضعفه تغيب أو تضعف أدوار المجتمع المدني والجهات الخارجية.

٢ - دور المجتمع المدني الصومالي:

إن الحكومات وحدها لا تستطيع سدّ جميع احتياجات المجتمع المتزايدة، وقد ثبت ذلك في تجارب الدول المتقدمة، وأصبحت الدول مضطرة إلى إشراك قطاعات خاصة، محليّة وإقليمية وعالمية، في المشاريع التنموية بمختلف المجالات، بل أصبح الأمن الجنائي الذي هو من صميم وظيفة الدولة الأمنية غير مستغن عن القطاع الخاص.

وأظهر دليل على ذلك؛ ظهور المؤسسات الأمنية الخاصة التي تقوم بحماية أمن المنشئات الخاصة والعامة وأمن الشخصيات المهمة، كما ظهرت مؤسسات أمنية متخصصة وخاصة تستعين بها الأجهزة الأمنية الرسمية في العمليات المعقدة، مثل التحريات الأمنية والإثبات الجنائي؛ لما لتلك المؤسسات الخاصة من قدرة علمية وعملية متميزة، بل إن بعض الدول تلجأ إلى عسكرة مواطنيها وتدريبهم على حمل السلاح والدفاع عن الوطن، واستعدادهم للنفير العام، وفي كثير من الدول توجد شرطة تسمّى «الشرطة المدنية»، وتعمل جنباً إلى جنب مع الشرطة الحكومية في حماية الأمن العام.

وقيام المجتمع المدني بدوره في صناعة المستقبل المرغوب فيه بفاعلية يتطلب تشجيعاً رسمياً من السلطة السياسية الحاكمة، وذلك بأن تخصّص من ميزانية الدولة جزءاً مهماً لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية الفاعلة، بما فيها الأحزاب السياسية، في تحقيق أهدافها الوطنية، وهذا يقود إلى التلاحم بين المؤسسات الرسمية والشعبية؛ مما يقوّي الوحدة الوطنية، ويعزز روح الشراكة الوطنية، وعندما تكون العلاقة بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني متوترة أو عدائية تتعرض المصالح الوطنية العليا لهزات عنيفة، حيث يحاول المجتمع المدني الإطاحة بالنظام بإحباط مخططاته، مما يجعل السلطة الحاكمة في حالة صدام مع المجتمع المدني، وتبدد طاقاتها في هذا الصراع الذي ينهك لا محالة قدرة الدولة.

ومما ينبغي أن ينتبه إليه الناشطون المدنيون هو «أن أهداف مؤسسات المجتمع المدني رغم استقلالها عن سلطة الدولة، ورغم اختلافها أحياناً مع الدولة وأجهزتها الرسمية، فإنها لا تعتبر بأي شكل من الأشكال موجهة ضد الدولة، إن الدولة ونظم الحكم ما هي إلا جزء من منظومة المجتمع المدني في المقام الأول، والدولة في خدمة المجتمع المدني، كما أن مؤسسات المجتمع المدني في خدمة الدولة طوعاً ودون مقابل»[٢].

وللمجتمع المدني الصومالي دور لا يمكن تجاهله،

(١) البشرى، محمد الأمين (٢٠١٠م): مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، (في: دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، (ط ١)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ١٢٣ - ١٦٧)، ص ١٦٤.

(٢) البشري، محمد الأمين (٢٠١٠م)، مرجع سابق، ص ١٦٣.

فقد كان البديل الذي ظلّ باقياً طيلة فترة غياب الحكومة المركزية، ولا يزال يدير قطاعات مهمة وحيوية بكاملها إلى الآن، ومنها: قطاع التربية والتعليم، والصحة، والاتصال، والمواصلات، والصحافة والإعلام، والكهرباء والطاقة، والتجارة، وغيرها الكثير من المرافق الحيوية التي لم تصل يد الحكومة إليها إلى الآن، وهذا ما يُذكر للمجتمع المدني الصومالي ويُشكر عليه، ولبناء مستقبل أفضل لأبناء الصومال فلا بدّ من تعزيز العمل المجتمعي المدني الوطني.

٣ - الدور العربي والإسلامي:

الصومال باب خلفي للعالم العربي، وجبهة إسلامية مفتوحة منذ أن وصل إليه الإسلام، فعروبة الصومال وإسلاميته لا تحتاج إلى كثير بيان، فقد وصل الإسلام إلى القرن الإفريقي قبل أن يصل إلى المدينة المنورة، وعروبة الصومال عروبة أرض وتاريخ وثقافة ودين، وهذا هو جوهر العروبة.

أما الأصل العرقي فهو أمر لا يمكن أن يكون معياراً للعروبة، ولو تم الاعتماد عليه كمعيار يفرّق به بين العربي وغيره لتغيّر المفهوم الدارج لكلمة العرب، حيث إن من ينتمي اليوم للقومية العربية من المنتشرين بين المحيط والخليج لا ينتمون إلى أصل واحد، ولا أحد يستطيع اليوم أن ينكر عروبة هؤلاء، وهذا لا ينقص من أصالة العروبة، بل يؤكّد العكس، ذلك أن الجنس العربي الأصيل استطاع أن يتغلب على الأجناس والثقافات التي تفاعل معها بنفاسة معدنه وقوة جوهره المتمثل في الثقافة، والتي تمثّل اللغة والدين أهم مكوناتها.

ثم إن الصومال لا يزال يدفع ضريبة انضمامه للجامعة العربية في علاقاته مع العالم الخارجي، حيث يرى كثير من الباحثين أن من أسباب أزمة الصومال المزمنة تدخلات الأطراف المعادية للعروبة والإسلام وفي مقدمتها إسرائيل، وهذا شيء يجب أن يفخر به الصوماليون، حيث يرفع ذلك من سهمهم في العروبة والإسلام.

وعلى أي حال؛ فمع وجود هذه اللحمة الأخوية التي تربط الصوماليين بباقي الشعوب العربية والإسلامية، ومع استراتيجية الموقع الجغرافي للصومال عربياً وإسلامياً، فإن المسألة الصومالية ظلّت نقطة ضعف للأمة الإسلامية جمعاء، والقومية العربية بصفة خاصة، وذلك بعد أن زالت دولة الصومال وأخفقت في القيام بوظيفتها الأساسية كدولة، فأصبح الصومال مرتعاً لكلّ الطامعين فيه والحاقدين على عروبته وإسلامه، وأصبح المشهد السياسي في الصومال وما يحويه من تزايد نفوذ القوى المعادية للعرب والإسلام، وما تشهده السواحل الصومالية من تزايد أعمال القرصنة البحرية، وما جلب ذلك من تدخلات قوات أجنبية في الشأن الداخلي للوسط العربي والإسلامي، إضافة إلى استفحال الفكر الإرهابي وتزايد أنصاره المقتنعين به في الصومال، والذي يُسمع صدى دويه في الجانب الشمالي من خليج بربرة / عدن (اليمن)، أصبح المشهد الصومالي بكلّ تلك العناصر يؤكّد عمق المسألة الصومالية كإحدى أبرز معضلات الأمن القومي العربي والإسلامي؛ الأمر الذي يجعل الدور العربي الإسلامي في غاية الأهمية لتدارك الأمر في الصومال وإعادة بناء دولته، حتى تقوم بدورها كدولة عربية وإسلامية، وتصبح قادرة على سدّ ثغرتها في حماية الأمن القومي العربي والإسلامي، «فمسؤولية إنقاذ الصومال بعد أن انهار البنيان على أبنائه، وأصبحوا تحت رحمة الركام الهائل مسؤولية إسلامية أولاً وقبل كلّ شيء، إن القضية جد خطيرة، تتطلب من المجموعة الإسلامية والدول العربية في المقام الأول نجدة سريعة وإغاثة المنكوبين من إخوانهم»[1].

وتكمن أهمية الدور العربي والإسلامي في صناعة مستقبل الصومال في أنه يقوم على دافع أخوي وعاطفي، وأنه يستجيب لأبرز مهدّدات الأمن الوطني الصومالي بصورة مباشرة، حيث يرى أنها مهدّدات حقيقية للأمن العربي والإسلامي، وبغياب الدور العربي والإسلامي في إعادة بناء الدولة الصومالية يغيب عنصر مهم لا يمكن

(١) أبو بكر، علي الشيخ (١٩٩٢م): الصومال وجذور المأساة الراهنة، (ط ١)، بيروت: دار ابن حزم، ص ١٣.

الاستغناء عنه لأسباب كثيرة، أهمها اعتبارات تاريخية وجغرافية وسياسية واجتماعية، ومع أن الصومال سيعتصم بحبل العروبة والإسلام إلى آخر لحظة من التاريخ ولو منفرداً، فإن غياب الدور العربي والإسلامي يمكن أن يعرّض العمق الاستراتيجي للعرب والمسلمين في الصومال للخطر الذي سيصعب تداركه في حينه، وربما مؤشرات هذا الخطر بدأت تلوح في الأفق.

٤ – دور المنظمات الدولية والإقليمية والقوى العظمى العالمية:

الصومال جزء من العالم، ودولة في شرق إفريقيا، فهناك مصالح مشتركة بين الصومال والعالم الخارجي، بين الصومال وجواره الإقليمي أولاً، ثم بين الصومال ودول العالم أجمع ثانياً، وما دامت المنظمات الإقليمية والدولية أقيمت من أجل الحفاظ على المصلحة العامة المشتركة بين الدول؛ فإن على تلك المنظمات التصدي لإفرازات الوضع الصومالي التي تمثّل تهديدات مباشرة للأمن الإقليمي والدولي.

اتخذت التهديدات الصومالية للأمن الإقليمي والدولي صوراً شتّى، أبرزها: الجريمة المنظمة، مثل جرائم العنف الديني، والقرصنة البحرية، وكذلك الهجرة غير الشرعية، وما يرافق ذلك من تزوير وثائق السفر الوطنية.

ومع أن دول الجوار الإقليمي (دول شرق إفريقيا ودول الجزيرة العربية) هم الأكثر تضرراً بتداعيات الوضع في الصومال؛ فإن بعض تلك التداعيات بدأت تأخذ طابعاً دولياً بعد سقوط الحكومة المركزية الصومالية عام ١٩٩١م مباشرة؛ مما يجعل المجتمع الدولي ينتبه إلى ذلك ويرسل بعثة أممية لفرض الأمن والسلام، وللتصدي لمخاطر الوضع الصومالي الموجودة والمحتملة على الأمن الدولي في عملية دخلت التاريخ باسم «عملية يونصوم»، إلا أنها لم تنجح لأسباب عدة، خصوصاً في المجال السياسي، وانتهت بفشل ذريع.

لم تتوقف محاولات المجتمع الدولي في أخذ دور ما تجاه القضية الصومالية، فتوالت مؤتمرات مصالحة، وتشكّلت حكومات صومالية في الخارج بجهود دولية وإقليمية، لكن كلّ ذلك لم يحقّق إيجاد حلٍّ مناسب للمسألة الصومالية، بل ظلّت تداعياتها تتطور يوماً بعد يوم، وتأخذ أشكالاً وأبعاداً جديدة؛ مما جعل المجتمع الدولي مضطراً يقوم بتدخل عسكري مباشر من جديد لفرض إرادته على الصومال، متمثلة في إيجاد حكومة صومالية مركزية قادرة على بناء مستقبل أفضل للصوماليين، والقضاء على التهديدات الإقليمية والدولية التي أفرزها الوضع الأمني الصومالي.

تجسّد دور المجتمع الدولي في الصومال الأخير في عملية ذات طابع عسكري، قادها الاتحاد الإفريقي بموافقة من مجلس الأمن الدولي، وبمساندة سخية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، عرفت هذه العملية باسم «عملية أميصوم»، وقد كانت هذه العملية أكثر نجاحاً، وأحدثت تغييراً ملموساً على الأرض، حيث استطاعت الحكومة الصومالية توسيع نفوذها، وترميم هياكلها، والشروع في بناء مقدراتها العسكرية ومنظومتها الأمنية، والسبب الأكبر في تحقيق ذلك الإنجاز يعود إلى:

– اقتناع المجتمع الدولي بضرورة إعادة بناء دولة صومالية قادرة على القيام بوظيفتها الأساسية، والمتمثلة في بناء منظومة أمنية وطنية قادرة على التصدي للتهديدات التي تسبّب بها الوضع في الصومال.

– اقترن بالعملية التي هي ذات طابع عسكري مشروع سياسي متكامل لإعادة بناء الدولة الصومالية، وقد تمّ توضيحه في وثيقة سُمّيت بخارطة الطريق.

– تزامنت عملية «أميصوم» بمرحلة توصّل المجتمع الصومالي إلى ضرورة إيجاد دولة صومالية توقف سيل الدماء بين أبناء الوطن، وتعيد هيبة الدولة في المحافل الدولية.

هذا، ويُنتظر من المجتمع الدولي، بمنظماته الدولية والإقليمية وقواه العظمى، مواصلة دوره الإيجابي الحالي، وتأكيد التزامه الأدبي والأخلاقي؛ لإخراج الصومال من مأزقه المظلم، وإعادته إلى الأسرة الدولية دولة ذات سيادة، وقادرة على سدّ ثغرتها من حماية الأمن الدولي وتعزيز مقوماته.

إريتريا.. عقدان بعد الاستقلال.. وبوادر التغيير

د. نايب صالح*

مدخل:

إريتريا Eritrea اسم أطلقه الإيطاليون على مستعمرتهم الواقعة في الشاطئ الجنوبي الغربي للبحر الأحمر[1]، وبالتحديد على الساحل الممتد من رأس قصار شمالاً، إلى رأس رحيتا جنوباً، في شمال شرقي إفريقيا، بمساحة كلية تقدّر بمائة وتسعة عشر ألف كيلو متراً مربعاً[2].

ويعيش في إريتريا ذات الأغلبية المسلمة خليط من العنصر السامي والحامي والنيلي، حيث لا تطغى سحنة معينة ولا عنصر خالص على الشعب بأكمله[3]، ويبلغ عدد السكان حسب إحصاء عام ٢٠٠٨م نحو ٥,٢٩١,٣٧٠ نسمة، وإذا أخذنا النازحين والمغتربين في مختلف دول العالم في الاعتبار؛ فإنّ عددهم يقارب ستة ملايين نسمة أو يزيدون قليلاً[4].

نالت إريتريا استقلالها بعد حرب تحرّرية ضد إثيوبيا استمرت قرابة ثلاثين عاماً، حيث تمكّنت قوات الثورة الإريترية من دخول العاصمة أسمرا في عام ١٩٩١م، وبعد سنتين من فرض الأمر الواقع تمّ استفتاء الشعب الإريتري في عام ١٩٩٣م، فكانت النتيجة لصالح الاستقلال، وأصبحت إريتريا منذ ذلك العام دولة مستقلة ذات سيادة، كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

قيام الدولة المستقلة:

من الطبيعي أن يستبشر كلّ شعب بالحرية والاستقلال، والشعب الإريتري لم يك بدعاً من الشعوب، بل عمّه الفرح بهذا النصر الذي ناضل من أجله لأكثر من ثلاثة عقود، ممنّياً نفسه أن يعيش في دولة مستقلة يتنفس فيها عبير الحرية، ويتقلب في حياة كريمة ملؤها العدل والسلام والرفاهية والاستقرار، واضعاً نصب عينيه المستقبل الزاهر للدولة الإريترية الحديثة، والتي ستحاول أن تحذو حذو الأمم المتقدمة في جميع الأصعدة والمجالات التي حُرمتها بسبب الحرب الضروس التي كانت تأكل الأخضر واليابس، حيث تسبّبت هذه الحرب

(*) باحث وأكاديمي إريتري

(١) انظر: جغرافية إريتريا، عثمان صالح سبي، ط دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٨٣م، ص ١٣ وما بعدها.
وعثمان صالح سبي: أحد القيادات السياسية الإريترية المؤسسة لجبهة التحرير الإريترية، ومن الإريتريين القلائل الذين نالوا قسطاً من التعليم في عصره، ولد عام ١٩٣١م في قرية حرقيقو، أسهم في تعريف القضية الإريترية على مستوى العالم العربي والإسلامي، اهتم بالجانب العلمي والثقافي، حيث قام بتأسيس جهاز التعليم في عام ١٩٧٦م لرعاية اللاجئين الإريتريين في الجانب التعليمي، وألّف كتاب: تاريخ إريتريا، وجغرافية إريتريا، وعلاقة السودان بإثيوبيا عبر التاريخ، والصراع في حوض البحر الأحمر عبر التاريخ، وجذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها، حرص على أن ترتبط القضية الإريترية بالأمة العربية هوية وثقافة، استمر في قيادة تنظيمه (قوات التحرير الشعبية) بعد أن اختلف مع (جبهة التحرير الإريترية) و (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا)، حتى توفي عام ١٩٨٧م في القاهرة إثر عملية جراحية في الجيوب الأنفية، تجد ترجمته بالتفصيل في ويكيبيديا (الموسوعة الحرة الإلكترونية).

(٢) انظر: إريتريا الحديثة، د. سيد رجب حراز، معهد البحوث والدراسات العربية – ١٩٧٤م، تاريخ إريتريا، عثمان صالح سبي، ط دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٧٧م، ص ٢٣٢، جغرافية إريتريا، للمؤلف نفسه، ص ١٥ وما بعدها.

(٣) انظر: الإسلام والحبشة عبر التاريخ، فتحي غيث، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، ص (٢٤ ، ٣٠)، وتاريخ إريتريا، عثمان صالح سبي، ص ١٥.

(٤) انظر: Department of Economic and Social Affairs Population Division (2009). «World Population Prospects, Table A.1» (.PDF). 2008 -03-revision. United Nations. Retrieved on 2009 .P ٧ .12

في كبح عجلة التنمية والتطور.

الآن، وقد مضى عقدان كاملان بعد أن حكم الإريتريون بلادهم بأنفسهم، هل تحقّق لهم ما تمنّوا؟ هل خطوا خطوات نحو تحقيق الأمل المعقود؟

إريتريا في ظل الفراغ الدستوري:

تُحكم الدول عادة في العصر الحديث بالدساتير والقوانين، حتى يعرف كلّ مواطن حقوقه وواجباته؛ فلا يتجاوز أحد حدوده، ولا يعتدي عليه غيره، أو يتسلط عليه متسلّط أعمته رتبته العسكرية أو سلطته السياسية.

وأبرز ما يُلاحظ على الحياة السياسية في إريتريا مشكلة الفراغ الدستوري، والتي بدأت منذ أن تسلّم تنظيم (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا) زمام الحكم، حيث تعيش إريتريا منذ استقلالها بلا دستور ينظّم علاقة الحاكم بالمحكوم، حيث تمّ تجميد الدستور – بغضّ النظر عن محتواه – بعد الانتهاء من مسودته قبل أن يرى النور في عام ١٩٩٧م، لذا يعتمد النظام الإريتري الحاكم على إصدار مراسيم قانونية، بين فينة وأخرى، بحسب ما يحتاج إليه في إدارة الدولة.

وفي الآونة الأخيرة تمّ تقسيم البلاد إلى خمس مناطق عسكرية، بقيادة خمسة جنرالات دون مرجعية قانونية.

وتتسم إدارة البلاد بأسلوب أمني، حيث تتعدد أجهزة الأمن المسيطرة على الأوضاع، فهناك الأمن الرئاسي، والأمن الوقائي، والأمن الوطني، وأمن الشرطة، والأمن العسكري الذي يتعدّد بتعدد الوحدات العسكرية، وكلّ جهاز يعمل بشكل مستقل كأنه في دولة أخرى.

وترى المعارضة أن هذا الأسلوب في حكم البلاد جعل إريتريا تحتل أدنى التصنيفات في التعليم، والاقتصاد، وأسوأ السجلات في حقوق الإنسان، فقد أخفق النظام في التعليم، وأوقف التعليم الأكاديمي الجامعي، واكتفى بالتعليم المهني والفني في مركز التدريب العسكري في (ساوا).

أما الاقتصاد؛ فحدّث عنه ولا حرج، فلم يسمع الإريتريون يوماً ما عن ميزانية دولتهم، والانهيار الاقتصادي يبدو جلياً في ضعف قيمة العملة المحلية أمام العملات العالمية، فالفرق يصل إلى أكثر من الضعف بين قيمة صرف العملة بالسعر الرسمي وبين سعر السوق الأسود، كما أنّ الركود الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانقطاع إمداد الكهرباء والماء عن المنازل لأيام متتالية، حال يعيش فيه المواطن العادي في حياته اليومية ولا ينكره أحد.

رؤية المعارضة ومطالبها:

لن أدخل هنا في الحديث عن هويات معارضي النظام وتوجهاتهم ورؤية النظام لهم، لأنه موضوع آخر يحتاج إلى مقال مستقل، وسأكتفي بالإشارة إلى الحيثيات التي يحتجّون بها في ضرورة التغيير في الواقع السياسي الإريتري.

أول هذه الحيثيات التي تحتجّ بها المعارضة في أهمية التغيير في إريتريا هو انفراد (تنظيم الجبهة الشعبية) بالحكم، واستبعاده لجميع التنظيمات الإريترية التي كانت تعمل في الحراك التحرري الإريتري، إلا من اختار منها أن يأتي إليه بشخصه لا بتنظيمه، كما فعل (التنظيم الموحد) الذي حلّ نفسه وتوجه إلى الداخل الإريتري كأفراد، حيث تفضّل النظام على بعضهم ببعض المناصب الهامشية، ولم يستمر هؤلاء أيضاً إلا لسنوات قليلة، حيث فرّ الجميع خارج البلاد عندما وجدوا أنّ النظام لا يتحمّل العمل مع الآخر.

لذلك استمرت أغلب التنظيمات[1] التي رافقت النظام في حمل السلاح في حقبة التحرير على معارضتها بشتّى الأشكال، ومطالبتها بالتغيير، مستندة على ما سبق ذكره، ومتحجّجة بوجود ممارسات دكتاتورية ينتهجها النظام في حكم البلاد، وتتمثل في النقاط الآتية:

١ – سياسة التجنيد القسري للجنسين دون أن يكون

(١) مثل (جبهة التحرير الإريترية) بقيادة عبد الله إدريس، و (جبهة التحرير الإريترية) المجلس الثوري، و (الحركة الديمقراطية لتحرير إريتريا)، و (حركة الجهاد الإسلامي الإريتري)، وغيرها.

لهـا أمد محـدّد: مما أفرغ البلاد من طاقات الشـباب المنتج، حيث فرّ كثير منهم إلى خارج البلاد، ويُسـتهلك مَن بقي منهم في أعمال السخرة لمصالح شركات النظام مقابل أجرة لا تفي بشـيء من متطلبات المعيشـة، وقد ضاق المسـلمون ذرعاً بشـكل خاص من تجنيد الإناث خوفاً على أعراضهم.

٢ - انعـدام الحرية الدينية: حيـث وضع عدد من الدعـاة والمصلحيـن ومعلمـي المعاهـد الدينية في السـجون، وتمّ التضييق علـى المؤسسـات التعليمية الإسـلامية، مرة بالإغلاق، ومرة بفرض شروط تبعدها عن هدفها الأساسي.

٣ - انعـدام الحرية السياسـية: حيث لا يُسـمح بممارسـة أي نشـاط سياسـي أو حزبي أو نقابي لغير الحزب الحاكم، والسجون مليئة بآلاف المواطنين الذين سوّلت لهم أنفسهم التحدّث في الشأن العام، أو بدا منهم ما يعكّر على النظام تطبيق سياساته.

٤ - انعـدام الحريـة الإعلامية: ومـن أمثلة ذلك اعتقال الصحافيين الذين يدعون إلى الحرية الإعلامية، ومنع الصحف والأجهزة الإعلامية المسـتقلة من العمل في إريتريا، فإريتريا تصنّف، حسـب تقرير أصدرته في بداية هذا العام منظمة «مراسلون بلا حدود» التي تتخذ من باريس مقراً لهـا، في المرتبة رقم ١٧٩، متذيلة دول العالم في حرية الصحافة للعام السـادس على التوالي، وذكر التقرير أنّ ٣٠ صحافياً ما زالوا رهن الاعتقال، وأنّ ١١ منهم تمّ اعتقالهم منذ عام ٢٠٠١م، وقد توفي سـبعة منهم نتيجة سوء الأوضاع في السجون، وذكر التقرير أنّ الصحافة المسـتقلة تمّ حظرها منذ عشرة أعوام، لافتاً أنّ إريتريا ليس بها وسائل إعلام مستقلة.

٥ - الحدّ من حرية التنقل: إذ أصبحت البلاد شـبه مغلقة، لا يسـمح فيها بخروج الناس إلى خارج البلاد إلا في أضيق الحدود، بحجة منع هروب الشـباب والشابات من التجنيد الإلزامي[١].

٦ - انهيـار الوضـع الاقتصـادي: إذ لا وجـود لأبسط المقومات الأساسـية للحياة، بسبب السياسات الاقتصاديـة التي ينتهجها النظام الإريتري، ومنافسـته للتجار في أنشطتهم، وهيمنة أجهزة الحزب الحاكم على محاور الاقتصاد، وقد زاد الطيـن بلّة العقوبات الدولية المفروضة من قِبـل الأمم المتحدة على إريتريا لتدخلها السلبي في الصومال.

وتُصنف إريتريا ضمن الدول الأشد فقراً في العالم؛ إذ يبلغ متوسِّط دخل الفرد السـنوي من إجمالي الناتج المحلـي ٧٠٠ دولار[٢]، ولذلك فإنّ غالبية السـكان في إريتريـا يعتمدون على ما يحوّله ذووهـم المغتربون في مختلـف دول العالم، وبخاصة المغتربون في دول الخليج العربي والدول الغربية.

٧ - تردي الوضع الإنساني: من القضايا التي طفت على السـطح، في السـنوات القليلـة الماضية، ظاهرة جديدة أرعبـت الإريتريين الذين يحاولـون الهروب من إريتريا، وهذه الظاهرة جدّ خطيرة لم يمر على الشـعب الإريتري مثلها من قبل؛ ألا وهي ظاهرة الاتجار بالبشر، حيث برزت عصابات تخطـف اللاجئين الإريتريين وهم في طريقهم إلى السـودان أو إلى مصـر، كما تخطفهم أيضاً من قلب معسـكرات اللاجئين الموجودة في شرق السودان التي تشـرف عليها المفوضية السامية لشؤون اللاجئيـن التابعة للأمم المتحدة وتحرسـها الشـرطة السـودانية، تطالب هذه العصابات بعـد خطف هؤلاء اللاجئيـن المغلوبيـن على أمرهم واحتجازهم بسـداد مبالغ كبيرة مقابل إطلاق سـراحهم، ومَن ليس معه مال يهيـأ له الاتصال بذويه في إريتريـا أو أوروبا أو منطقة الخليج العربي لدفع الفدية عنه، مع إمكانية تسليم المبلغ

(١) للاطلاع على مزيد من الأوضاع السياسية المتردية انظر: تقرير منظمة العفو الدولية بشأن إريتريا لعام ٢٠١٣م في الرابط الآتي: http://www.amnesty.org/ar/region/eritrea/3-report-٢٠١٣#section-6

(٢) انظر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Eritria/Sec٠٥.doc_cvt.htm

المطلوب في أي بقعة من بقاع العالم.

وهذه المعضلة أضحت تؤرّق المجتمع الدولي، وقد ناقش البرلمان السوداني[1] هذه القضية بكلّ أبعادها، بعد أن أصبحت القضية قضية قومية لا تعني الحكومات المحلية فقط، إلا أنّ الحكومة المركزية السودانية أيضاً لم تستطع أن تضع حدّاً لهذه المشكلة حتى الآن، وكذا المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمات الدولية العاملة في مجالات حماية اللاجئين.

وتشير أصابع الاتهام إلى وجود علاقة للنظام في إريتريا بهذا العمل الدنيء، بالتعاون مع بعض القبائل المشتركة بين إريتريا والسودان والمعروفة بامتهان أعمال التهريب، ويورد أصحاب هذا الرأي عدداً من الشواهد التي تجعلهم يتبنّون هذا الاعتقاد، ومن هذه الشواهد:

أولاً: أنّ حجم العمل الذي تقوم به هذه العصابات ليس عملاً فردياً، أو جماعياً محدوداً، بل يظهر أن هناك عملاً استخباراتياً كبيراً لا يتوفر إلا لدول تمتلك السفارات والممثليات في مختلف دول العالم، بدليل أنّ الفدية تتسلمها العصابة في أي مكان في العالم يمكن للرهينة أن يسدّد فيها، فكيف لأفراد أن يحققوا هذا الانتشار إن لم تكن هناك دولة أو تنظيم عالمي يرعى هذا العمل القبيح!

ثانياً: أنّ هناك مصلحة مالية يحققها النظام في إريتريا في ظلّ الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الدول الغربية والإفريقية جراء موقفه في الصومال المؤيّد لحركة الشباب، فهذا العمل يوفّر له مبالغ لا بأس بها بالعملات الحرّة.

ثالثاً: أنّ هذا العمل يحدّ من هروب الشباب من داخل إريتريا إلى السودان خاصّة، والدول المجاورة الأخرى عامّة، وذلك بزرع الخوف في قلب كلّ مَن يفكر في الهروب من إريتريا، سواء من العسكريين المجندين تجنيداً إلزامياً أو من غيرهم من عامّة الشعب.

محاولات التغيير والإصلاح:

بسبب كلّ ما سبق ارتفعت وتيرة المعارضة والبحث عن مخرج للتغيير الشامل في إريتريا، وتمثّل ذلك في عدد من الأشكال والطرق، ومنها:

١ - التنظيمات المعارضة:

جميع الحركات التي كانت تناضل من أجل الاستقلال تحوّلت الآن إلى تنظيمات معارضة لنظام (الجبهة الشعبية) بعد أن رأت انسداد الطرق أمامها للمشاركة في بناء إريتريا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً.. إلخ، وتعمل هذه التنظيمات متشرذمة، وتتركز في خارج إريتريا.

حاولت هذه التنظيمات تجميع نفسها في أكثر من إطار، فكان تكوين (التحالف الديمقراطي الإريتري) عام ٢٠٠٥م، والذي جمع تحته ١٣ تنظيماً سياسياً، ثم جاء تأسيس (المجلس الوطني الإريتري للتغيير الديمقراطي) في عام ٢٠١١م، وجمع كلّ تنظيمات (التحالف الديمقراطي)، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، وتشارك الحركة الإسلامية الإريترية أيضاً بجميع أطيافها في هذه التجمّعات السياسية بشكل فاعل.

٢ - الانشقاقات والخروج من النظام:

تحولت محاولات الخروج من السلطة الحاكمة ظاهرة شائعة، ابتداءً من المواطن العادي، وانتهاءً بالمستويات العليا من مسؤولي النظام، وقد انضم بعضهم إلى ساحة التنظيمات المعارضة، وما زال الهروب مستمراً، حيث بلغ معدّل الهاربين إلى السودان يومياً قرابة مائة لاجئ، فالشباب يفرّون من التجنيد الإلزامي، والفرق الرياضية الوطنية لا تعود إلى الديار في أول فرصة تسنح لها للمنافسة الرياضية خارج البلاد، وكذا الوزراء، والسفراء، والقناصل، والجنود، والضباط، والطيارون.. كلّ هؤلاء لهم نصيب من الفرار، والقائمة تطول، وكانت آخر حالة هروب لضابطة في سلاح الجو الإريتري النقيب طيار (رهوا قبركرستوس) التي جاءت إلى السعودية لاسترداد

(١) المقصد هنا أن الأمر وصل إلى الحكومة المركزية ولم يتوقف على الولايات، لأن حكومات الولايات لم تستطع أن توقف هذا الأمر وهي مهتمة به.

طائرة الرئاسة التي فرّ بها من قبل زميلاها، حسبما ذكرت (جازان نيوز) في ٢١ أبريل ٢٠١٣م، حيث رفضت الضابطة العودة إلى إريتريا، وطلبت اللجوء إلى دولة ثالثة يعيش فيها والدها.

٣ - التغيير من الداخل:

تكررت محاولات التغيير من داخل أبناء الحزب بين حين وآخر، معبّرة بذلك عن استيائها لما آل إليه الوضع في إريتريا، فقد حاول كثير من أبناء الحزب الحاكم وقياداته تغيير سلوك النظام، وعبّروا عن رفضهم للسياسة المتبعة في إدارة الدولة، فكانت الشرارة الأولى لهذا الاستياء الحركة التي قام بها جرحى حرب التحرير، حيث تظاهروا ضد ممارسات النظام في عام ١٩٩٦م، وتمّ قمعهم بوحشية مفرطة، ثم جاء بيان الأكاديميين الـ ١٣ (منفستو برلين)، و (مجموعة الـ ١٥ الإصلاحية) التي شارك فيها عدد كبير من مؤسسي (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا) وقياداتها من الوزراء وكبار المسؤولين في ٢٠٠١م، إلا أنه قد تمّ اعتقال ١١ مسؤولاً منهم، واختفوا عن الأنظار، ولا يُعلم مصيرهم حتى هذه اللحظة، وبالتزامن مع هذه الخطوة تمّ إغلاق الصحف المستقلة الناشئة حديثاً، واعتُقل محرروها وغيرهم من الصحافيين.

حركة الحادي والعشرين من يناير ٢٠١٣م:

هي حركة قامت بها مجموعة من منسوبي وزارة الدفاع، يقودها القائد العسكري (سعيد علي حجاي) المشهور بـ (ودي علي)، بغية السيطرة على الحكم وتغيير النظام في الوقت الذي كانت الحكومة تعقد فيه اجتماعاتها في (أسمرا)، وكان من المقرر أن تشارك وحدات عسكرية أخرى في السيطرة على مواقع رئيسة، إلا أنها لم تقم بذلك لأسباب ما زالت مجهولة، بينما تمكّنت مجموعة (سعيد علي) من السيطرة على (قلعة فورتو)، حيث مقر وزارة الإعلام والفضائية الإريترية الوحيدة الرسمية، وأعلن من خلال التلفاز مطالب الثائرين قبل أن يتم قطع البث سريعاً، الأمر الذي عتّم على الحدث وما كان يجري في البلاد في حينه.

وتُعَدّ هذه الحركة أقوى حركة داخلية احتجاجية واجهها النظام الحاكم في تاريخه؛ إذ شاركت الدبابات ومختلف الأسلحة في العملية، وتفاعل معها الإريتريون في المهجر، حيث تحركت مظاهرات مؤيدة لهذه الحركة أمام سفارات إريتريا في أغلب العواصم الأوروبية، بل تمّ اقتحام بعضها، وفي غيرها من الدول كأستراليا ومصر وإثيوبيا.. إلخ.

وقد كان وقع العملية على النظام الحاكم مفاجئاً وغير مسبوق، وحاول أن يعتّم على الحدث، وتجاهله إعلامياً في البدء، حيث لم يصرح بأي رأي حول ما تمّ في ذلك اليوم بالرغم من أنّ توقف بثّ القناة الإريترية كان مثيراً للشكوك، وقد جاء التصريح الوحيد في البداية من مندوب النظام في الأمم المتحدة الذي نسب ما حدث إلى مجموعة إرهابية إسلامية، ثم اختفى، وبعد أسبوعين من الحدث بعد أن استقر الوضع ذكر التصريح الرسمي أنّ «العملية كانت عملاً طفولياً، قامت به مجموعة من الشباب الذين تمّ التغرير بهم من بعض قياداتهم، ولا داعي لأن يقلق الشعب الإريتري مما حدث»، هكذا أنهى إسياس تصريحه حول الموضوع.

مطالب الثائرين:

تتمحور مطالب الثائرين في إعادة الهيبة للدولة، وتفعيل العمل بالقوانين، ويمكن تلخيص مطالبهم في النقاط الآتية:

١ - تفعيل العمل بالدستور المجمّد في ١٩٩٧م.

٢ - إطلاق سراح سجناء الرأي.

٣ - القضاء على الفساد بملاحقة الفاسدين قضائياً.

٤ - وضع حدٍّ زمني للخدمة العسكرية الإلزامية.

٥ - تحسين معيشة أفراد الجيش وأسرهم، وذلك على خلفية وعود سبقت بتحسين مرتبات الجيش مطلع عام ٢٠١٣م، لكي تصل إلى ثلاثة أضعاف ما هي عليه.

لماذا أخفقت المحاولة:

تمكّن النظام الإريتري من السيطرة على الوضع بعد

اثنتي عشرة ساعة تقريباً، بطرقه وأساليبه الخاصة، بعد أن بادر أولاً إلى قطع إرسال القناة، ونجح في عدم وصول صوت المعارضين له إلى العالم الداخلي والخارجي، حتى تضاربت الأنباء في بداية العملية، وظهرت إشاعات بوقوع اغتيالات على مستوى وزير الدفاع وقائد الأركان، وما زالت الرؤية غير واضحة حول كيفية انسحاب القوى المحيطة بوزارة الإعلام، وما الإجراءات التي تمّت لإنهاء الحصار، إلا أنّ النظام بعد ذلك قام باعتقالات واسعة في صفوف الجيش والقيادات، والملاحظ أنّ جلّ المسؤولين المعتقلين من أبناء المسلمين، كوزير التعدين (أحمد حاج علي)، ومسؤول الإقليم الجنوبي (مصطفى نور حسين)، وأمين الحزب (عبدالله جابر)، وغيرهم، وممن طاله الاعتقال أيضاً (الأمين شيخ صالح) عضو اللجنة المركزية والمكتب التنفيذي للحزب الحاكم في البلاد، ومدير إقليم القاش بركة سابقاً، وذلك في الثاني عشر من أبريل ٢٠١٣م.

ويعود السبب في إخفاق هذه المحاولة الجريئة، كما يحللها المتابعون، إلى ما يأتي:

- خيانة بعض القيادات العسكرية التي كان من المفترض أن تشارك في العملية، وتتسلم بعض المواقع المهمة، فلم تتحرك في الوقت المتفق عليه.

- وجود عناصر مدسوسة في وسط المجموعة الثائرة، حيث ثبطت الثائرين من الاستمرار في الحصار، وكشفت خطتهم.

- وهناك مَن يرى أنها كانت مجرد تمثيلية لتصفية الخصوم الذين يمثّلون خطراً - من المسلمين على وجه الخصوص - على النظام الإريتري الحاكم، ومع عدم استبعاد هذا الرأي نهائياً؛ نقول إنها لو كانت مجرد تمثيلية فكيف خاطر النظام ببثّ جزء من مطالب الثوار في الفضائية الإريترية، والتي يمكن أن يؤيدها الناس جميعاً، فهذه مخاطرة لا أظن أن يقوم بها النظام الإريتري.

تداعيات هذه الحركة:

أحدثت هذه الحركة صدى كبيراً بإمكان حدوث تغيير ما في إريتريا، وهذا الشعور ليس خاصاً بالقوى المعارضة الإريترية فقط، فقد بدأت منظمات دولية تتنبه إلى الوضع في إريتريا، وتحلّل الأحداث، وتتوقع سيناريوهات التغيير المستقبلية، حيث أصدرت مجموعة الأزمات الدولية[1] تقريرها بشأن إريتريا في ٢٨ مارس ٢٠١٣م[2]، وذكرت عدداً من السيناريوهات للتغيير المتوقّع، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١ - أن يطيح القادة العسكريون والحزبيون بنظام إسياس، مع المحافظة على الوضع، وإعادة تشكيل الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة من جديد.

٢ - السيناريو الأول نفسه، مع فتح باب المصالحة مع إثيوبيا لتتحول إريتريا إلى باحثة عن السلام.

٣ - أن تنهار الدولة بعد غياب إسياس بسبب من الأسباب، وتترشح لحرب أهلية شاملة بسبب الصراع بين القيادات بحثاً عن السيطرة على البلاد ومواردها.

٤ - أن تحاول دول خارجية، وبخاصة دول الجوار، التدخل للوساطة أو الهيمنة، بحجة الدفاع عن مصالحها وحماية نفسها من حرب أهلية قد تمتد إليها.

٥ - الانتقال السلمي للديمقراطية والتعددية الحزبية، إلا أنّ هذا الخيار يبدو بعيد المنال، وإن لم يكن مستحيلاً.

وعلى كلٍّ؛ فإنّ الرغبة في التغيير ما تزال تراود الشعب الإريتري.

---

(١) مجموعة الأزمات الدولية (إنترناشونال كرايزس جروب): هي منظمة دولية غير ربحية وغير حكومية، تتمثل مهمتها في منع حدوث النزاعات الدموية حول العالم، من خلال تحليلات ميدانية، ومن خلال إسداء المشورة على أعلى المستويات، وتعد (مجموعة الأزمات الدولية) اليوم المصدر العالمي الأول، المستقل والحيادي، للتحليلات والمشورات التي تقدمها للحكومات، والهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٢) للمزيد عن التقرير انظر: http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/ethiopia-eritrea/٢٠٠-eritrea-scenarios-for-future-transition.aspx

السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا.. دراسة مقارنة

أ. بوزيدي يحيى*

ظلّت إفريقيا مستغلّة من القوى الدولية والإقليمية طيلة القرون الأربعة المنصرمة، وما زالت، فمع الكشوفات الجغرافية وبدء موجة الاستعمار الأوروبي شهدت القارة أكبر عمليات نهب واستنزاف لثرواتها، حتى لم تسلم منه شعوبها، حيث كان كثير من أبنائها مورداً لتجارة الرّق!

وبرغم نَيْل الدول الإفريقية استقلالها؛ استمرت القوى الاستعمارية السابقة تستنزفها من خلال المعاهدات التي ربطتها بها، إلى جانب ما ورثته من مشكلات بنيوية وقفت عائقاً أمامها في عملية بناء الدولة الحديثة، لكن التحولات الدولية، والتراجع الأمريكي، وبروز قوى إقليمية جديدة، أضاف معطيات جديدة لمعادلة التنافس الدولي على القارة، يأتي في مقدمتها - إلى جانب الصعود الصيني والعودة الأوروبية - دور كلٍّ من تركيا وإيران، خصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في أنقرة سنة ٢٠٠٢م، حيث تضاعف الاهتمام التركي بالقارة، في حين سبقتها إيران قبل عقدين تقريباً؛ أي منذ نجاح ثورة الخميني عام ١٩٧٩م.

ستحاول هذه الدراسة المقارنة بين السياستين الإيرانية والتركية في إفريقيا، من خلال إبراز أهمية القارة الجيوسياسية للطرفين، والآليات والمداخل التي تحاول كلٌّ منهما الاستناد عليها لتحقيق أهدافها، إلى جانب الخصائص المميزة لاستراتيجية كل منهما.

(*) باحث جزائري متخصص في الدراسات الإفريقية.

أولاً: أهمية القارة الإفريقية الجيوسياسية لكل من إيران وتركيا:

تمتلك القارة الإفريقية العديد من الخصائص الجيوسياسية، كونها ترتبط بكثير من المراكز البحرية والبرية المهمّة في العلاقات الدولية، وتزخر سواحلها الغربية - القريبة من القارة الأمريكية - بكثير من حقول النفط، ما جعلها محطّ أنظار الولايات المتحدة، فضلاً عن الموارد الطبيعية المتنوعة والمتعددة التي تزخر بها القارة، إضافة إلى عدد سكانها الكبير وحاجياتهم الغذائية والخدمية التي تجعل منها سوقاً واعدةً للدول التي تحاول أن تجد لنفسها موطئ قدم في القارة.

إيران:

تأتي أهمية إفريقيا بالنسبة لإيران من كونها[1]:

- بوابة للخروج نحو العالم عبر المياه الدولية.
- نطاقاً جغرافياً يمكن أن تلتف به حول دول الجوار في الاتجاهين الغربي والجنوب الغربي.
- كما أنها توفّر محطات تجارية وغير تجارية على المحيطين الهندي والأطلنطي.

فنظراً لاشتراك إيران مع القارة في الإطلالة على المحيط الهندي؛ يُعَدّ شرق القارة مهمّاً بالنسبة لإيران من الناحية الجيوسياسية، وبخاصة القرن الإفريقي الذي يتحكم في منافذ بحرية مهمّة (البحر الأحمر، خليج عدن، المحيط الهندي)، وتبعاً لذلك يتحكم في طرق التجارة الدولية، ونقل البترول من

(١) مدحت حماد: أنماط التداخل بين الأمن القومي الإيراني والأمن القومي المصري في القرن الإفريقي، ورشة عمل (الدور الإيراني في إفريقيا)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧/٦/٢٦م، ص ١٧.

الخليج العربي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، كما تشتمل المنطقة على غالبية دول حوض نهر النيل، والتي يتحكم بعضها في منابعه، وأدى اكتشاف البترول في المنطقة إلى زيادة الاهتمام الدولي بها.

هذه الأهمية تتضاعف عند الأخذ في الاعتبار تأثير (القرن الإفريقي) على (أمن الخليج)، والفرص التي يمنحها لإيران، فهو - بمفهوم المخالفة - خاصرة الأمن الخليجي، والصراع بين دول مجلس التعاون وإيران، وفي مقدمتها المملكة السعودية، الذي تجلّى في الاضطرابات الأمنية والسياسية التي انتقلت إليها من اليمن في حرب الحوثيين السادسة، بعد فتحهم جبهة السعودية (نوفمبر ٢٠٠٩م)، ومعلوم أنّ جماعة الحوثيين ذراع لإيران في المنطقة، فحسب تقرير صادر عن (ستراتفور) تنقل إيران أسلحة من ميناء عصب الإريتري، إلى مدينة شقراء التي تقع على ساحل جنوب اليمن، ومن هناك تتحرك الأسلحة برّاً إلى مدينة مأرب شرقي اليمن، وبعدها إلى محافظة صعدة على الحدود السعودية - اليمنية[١].

واستغلت إيران الفشل الأمريكي في حوض النيل ودول البحيرات والقرن الإفريقي؛ ولعبت على نغمة (نصرة الاستضعاف، والاهتمام بالحلفاء الجدد الذين يعاقبهم العالم)، سواء في السودان أو إريتريا أو موزمبيق، فانبجست سياسات اقتصادية إيرانية جاذبة، حقّقت كثيراً من الفتوحات، واضطرت الدول الإفريقية أحياناً إلى التنازل في ملفات استراتيجية، حتى أصبح الحديث عن قواعد عسكرية لإيران على البحر الأحمر، حديثاً، يروّج بلا خجل.

تركيا:

تبرز أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لتركيا بانفرادها - حسب داود أوغلو - عن باقي الدول المحورية بقربها من إفريقيا من خلال البحر المتوسط؛ على عكس ألمانيا وروسيا وإيران[٢].

ويكمن الفرق في الأهمية الجيوسياسية للقارة بين تركيا وإيران في أن الأخيرة يفصلها عن إفريقيا المحيط الهندي؛ بينما يفصل تركيا عن القارة فقط البحر المتوسط، وباستثناء هذا الفارق فإنه كما يأتي شرق إفريقيا في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة لإيران؛ فإنّ الأمر نفسه ينطبق على شمال إفريقيا بالنسبة لتركيا التي يعتبرها داود أوغلو من بين ساحات التأثير الجيوسياسي المهمّة التي يتوجب الاعتماد عليها في استراتيجية تركيا الخارجية للانفتاح على المحيط الدولي[٣]، وهي تعوّل عليها بوصفها مدخلاً لتحقيق أهدافها، والمساعدة على تجاوز العقبات التي تعترضها في القارة، إذ تحاول أن تنسّق مع مصر للولوج إلى شرقها، وعلى الدول المغاربية لغربها، وقد عبّر القادة الأتراك عن ذلك في جلّ زياراتهم للمنطقة، كما تعوّل أنقرة على الروابط التاريخية والحضارية التي تجمعها مع شعوب شمال إفريقيا في ذلك.

ومن الناحية الأمنية؛ فإنّ دول الشمال الشرقي، وتحديداً مصر وليبيا، لهما أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، خصوصاً في ظلّ صراعها التاريخي مع اليونان والأزمة القبرصية؛ حيث ساهمت طرابلس في دعم أنقرة إبّان حربها في قبرص سنة ١٩٧٤م، فكانت الطائرات الحربية التركية تتزود بالوقود وغيره من مطار بنغازي العسكري، وساعدت ليبيا تركيا لتجاوز العقوبات في الحصول على طائرات وصواريخ بطرق سرية من إيطاليا ودول أوروبية أخرى[٤].

---

(١) عمر البشير الترابي: إيران في إفريقيا.. القوّة الناعمة والأرض الرّخوة، مجلة المجلة، ٢٠١٣/١/٣١م، على الرابط: http://www.majalla.com/arb/2013/01/article55242177

(٢) أحمد داود أوغلو - ترجمة: د. فاطمة ابراهيم المنوفي -: معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، رؤية تركية، العدد ١، ٢٠١٢/١م.

(٣) أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٤) لتفاصيل أكثر انظر: نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية ١٩٦٩م - ١٩٨٩م: دراسة سياسية اقتصادية، ط ١، عمان: دار

أما بالنسبة لمصر؛ فقد تطوّر التعاون والتنسيق بينها وبين تركيا في البحر المتوسط؛ حيث أجريت في المياه الإقليمية المصرية أربع مناورات مشتركة بين ٢٠٠٩م و ٢٠١٢م[١]، مع العلم بأنّ أنقرة زادت من حضورها العسكري في البحر المتوسط لضمان مصالحها ودورها فيه على خلفية تصاعد الأزمة السورية من جهة، والمبادرات المتعلقة بحفر الآبار والتنقيب عن النفط من الجانب القبرصي الرومي من جهة أخرى[٢].

ثانياً: الأهمية السياسية:

لم يتراجع التنافس الدولي في إفريقيا، وإنما حصل تغيّر في القوى فقط، فبينما كان التنافس حكراً على القوى الاستعمارية حتى الحرب العالمية الثانية، أصبح خلال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبعدها - ومع بروز قوى دولية وإقليمية جديدة - أضحى التنافس أكثر تنوعاً بعودة أوروبا وصعود الصين، ومحاولة روسيا صياغة استراتيجية مغايرة، إلى جانب إيران وتركيا اللتين تحاولان إيجاد مساحة وموطئ قدم لهما في القارة.

إيران:

تأثرت سياسة إيران الخارجية تجاه إفريقيا بخصوصيات نظامها السياسي الجديد، وأيديولوجية قادته الجدد، وفي مقدمتهم الخميني الذي رسم خطاً سياسياً ما زالت السياسة الخارجية الإيرانية تسير عليه، ويُعَدّ شعار (حماية المستضعفين، ومواجهة الاستكبار العالمي) أحد أهم المحدّدات الأيديولوجية الخمينية لإيران.

وعلى هذا الأساس؛ ارتبطت إيران بتحالفات استراتيجية مع خصوم واشنطن في كلٍّ من أمريكا اللاتينية وإفريقيا، هذا البعد الصراعي ذو الطابع الثوري لإيران جعل علاقاتها مع الدول الإفريقية مرتبطة أساساً بالعمل الثوري، حيث كانت تنظر لإفريقيا بوصفها قارة المستضعفين، وتمثّل ثلث مقاعد الأمم المتحدة، وتشكّل نصف مجموعة عدم الانحياز، وهو ما يعني أنها حليف محتمل لها، كما أنها في الوقت نفسه تمثّل ساحة مناسبة لتبنّي أفكار الثورة الإيرانية.

تسبّبت الحرب العراقية - الإيرانية بين ١٩٨٠م وحتى ١٩٨٨م في انشغال إيران عن الاهتمام بإفريقيا، فحاولت استدراك ذلك بعد نهاية الحرب، خصوصاً عند تولي هاشمي رفسنجاني الرئاسة[٣]، حيث حطت طائرته عام ١٩٩١م في السّودان التي كانت تعيش عامها الثاني في ظلّ نظام محاصر من قِبَل المجتمع الدولي، وقد صرّح في هذه الزيارة بأنهم سيشعلون إفريقيا بثورات كالثورة الخمينية انطلاقاً من السودان، وقد سبق أن زار الرئيس السوداني عمر البشير إيران في ١٩٩٠/١٢/١٠م، وصرّح البشير يومئذ بأنّ «ثورة إيران نبراس يضيء الطريق أمام المسلمين في العالم»!، تلا ذلك زيارة رفسنجاني للخرطوم في ١٩٩١/١٢/١٥م، بعد حوالي ستة أشهر من زيارة محمد خاتمي للخرطوم في ٢٥ أيار / مايو ١٩٩١م، وكان حينها وزيراً للثقافة والإرشاد، وهذا وحده كاف للتعبير عن مضمون الزيارة، وهو (تصدير الثورة الإيرانية)، فخاتمي الذي يوصف بالاعتدال - زوراً وبهتاناً - يُعَدّ من أكبر المتحمّسين لتصدير الفكر الشيعي للعالم الإسلامي، ولكن عن طريق العلاقات الثقافية والغزو الفكري، تعزّز هذا المسار بعد وصول محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية، فواصل

غيداء للنشر، ٢٠١١م، ص ١٣٢ - ١٣٨.

(١) مناورات بحرية مصرية تركية في البحر المتوسط، جريدة الزمان، ٢٠١٢/١٠/٩م، على الرابط: http://www.azzaman.com/?p=15428

(٢) سفن حربية تركية تتمركز في المياه الدولية بالبحر المتوسط، أخبار العالم، ٢٠١٣/٢/١٣م، على الرابط: http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=58714

(٣) مدحت حماد، مرجع سابق، ص ١٦

نهج رفسنجاني وزار القارة مرات عديدة.

ومع مطلع الألفية الجديدة، واحتدام التنافس على الأسواق بين القوى الصاعدة، أخذت العلاقات الإيرانية الإفريقية نفَساً جديداً؛ حيث تمّ تنظيم (المؤتمر السنوي الأول للعلاقات الثقافية والحضارية الإيرانية الإفريقية) بين ٤/٣٠ و ٢٠٠١/٥/٢م، وفي مارس ٢٠٠٣م عقدت إيران (منتدى التعاون الإيراني الإفريقي) بمشاركة ١٨ دولة إفريقية، وممثلين عن الاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وشكّلت دول القرن الإفريقي ثلث الدول المشاركة، وعقبه أنشأت (المجلس التنفيذي الإيراني الإفريقي) بوصفه آلية لتنفيذ المشاريع المشتركة بين الطرفين، و (صندوق تنمية إيران – إفريقيا)، و (بنك إيران – إفريقيا).

وبعد وصول أحمدي نجاد للسلطة أصبح ينظر إلى إفريقيا بوصفها بديلاً عن الحصار الغربي، وفرصة لاكتساب مناطق نفوذ جديدة، إلى جانب البعد النووي، حيث تسعى إيران إلى الحصول على اليورانيوم من الدول الإفريقية، وهو ما استهدفته زيارة نجاد لكلٍّ من أوغندا وزيمبابوي، وإن كان المعلن عنه دائماً حقّ إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وكثّف المسؤولون الإيرانيون من زياراتهم للدول الإفريقية فبلغت في ٢٠٠٩م نحو ٢٠ زيارة[١].

وعموماً يمكن اعتبار إفريقيا – إضافة إلى أمريكا اللاتينية – ساحة مواجهة ثانية بين الولايات المتحدة وإيران، من ثمّ فإنه يُنظر لإفريقيا بوصفها منطقة ذات أهمية استراتيجية عند صانع القرار الإيراني بمدى ما تطرحه من فرص في الهروب والمناورة مع الضغط الأمريكي والأوروبي، في المقابل من الممكن تصوّر – بناءً على العلاقات المتميزة بين إيران وروسيا، وبين إيران والصين، وبين إيران والهند – نوع من التنسيق الرباعي المشترك بين هذه الدول تجاه إفريقيا.

تركيا:

برغم أنّ تركيا – بعد تأسيس الجمهورية بقيادة أتاتورك – بدأت علاقاتها الدبلوماسية بإفريقيا عام ١٩٢٦م بفتح سفارة في أديس أبابا[٢]؛ فإنها كانت طيلة مرحلة الحرب الباردة وتأثراً بالمبادئ الكمالية مولية وجهها شطر الغرب كلياً، وترى أنّ الالتفات باتجاه آخر تراجع وتخلّف، سواء مع محيطها القريب أو البعيد، لذلك لم تول أهمية للقارة الإفريقية في تلك الفترة.

وبرغم أنّ التحول في سياستها الخارجية بدأ مع نهاية الحرب الباردة، وتحديداً في فترة الرئيس تورغوت أوزال؛ فإنّ انفتاحها على إفريقيا تأخر حتى ١٩٩٨م، حيث تبنّت الحكومة التركية وثيقة بعنوان (سياسة الانفتاح على إفريقيا)، وكان ذلك جزئياً ردّاً على رفض الاتحاد الأوروبي ترشيحها لعضويته في قمّة ١٩٩٧م، فسعت لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية المستقبلية مع البلدان الإفريقية، وقدّمت الوثيقة بعض التوصيات التي أصبحت المبادئ التوجيهية في السنوات التالية، غير أنّ المشكلات اللوجستية، إضافة إلى الاضطرابات السياسية (ثلاث حكومات ائتلافية)، والأزمة الاقتصادية الحادة في تركيا (٢٠٠٠م، ٢٠٠١م)، حالت دون التنفيذ الكامل للخطة[٣].

وبوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة قامت حكومته بتنفيذ جلّ ما تضمّنته الخطة من مشاريع، وكانت البداية الفعلية لهذه السياسة في ٢٠٠٥م، عندما أعلنت الحكومة (سنة إفريقيا) في شهر مارس، ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب

(١) حمدي عبد الرحمن: المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا، الجزيرة نت، ٢٠١٠/٥/٢٣م، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/30fb8389f93c-29df-435d-9847-a5d47e20

(٢) محمد نجيب السعد: تركيا والعودة الى إفريقيا، على الرابط:

(٣) MEHMET OZKAN. BIROL AKGUN.Turkey's openingtoAfrica.Cambridge journal. November 2010. p 532.

أردوغـــان إلى إثيوبيا وجنـــوب إفريقيا، في أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء تركي إلى بلد من جنوب خط الاستواء[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ زيارة الرئيس الإيراني الســـابق محمد خاتمي لسبع دول إفريقية في ٢٠٠٥م تزامنت مع انعقاد (المؤتمر التركي - الإفريقي)، الأمر الذي يعكس وجود مساع تركية لموازنة الدور الإيراني.

وكانت تركيا بدأت من السنة نفسها أيضاً بتنظيم استضافة لعدد كبير من زعماء دول إفريقيا، ما ساعد على إدخالها إلى مجلـــس الأمن الدولي عام ٢٠٠٨م، وســـاهم في إنجاح مرشـــحها أكمل الدين إحســـان أوغلو في تولّـــي منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإســـلامي عام ٢٠٠٥م[٢]، وأصبحـــت تركيا عضواً مراقباً فـــي منظمة الاتحاد الإفريقـــي عام ٢٠٠٣م، ثم رفعت درجـــة هذه العضوية إلى مرتبة الشـــريك الاستراتيجي في ٢٠٠٨م[٣].

والتوجه التركي نحو القارة يهدف إلى الدفاع عن بقاء مصالحها في المنطقة، وذلك من خلال فكّ طوق العزلة الأوروبية المفروضة عليها سياسياً واقتصادياً، وتجاوز المســـرح الإقليمي إلى مـــا وراءه (إفريقيا)، والحصول على أكبر تأييد دولي لوجودها وسياساتها من جانب، فضلاً عن الســـعي لإيجـــاد تيار مناهض لمنافسيها في إفريقيا من جانب ثان.

وتراهن أنقرة لتحقيق هـــذه الأهداف على مبدأ (المصالح والمنفعة المتبادلة) في علاقاتها مع الدول الإفريقية؛ بوصفـــه مبدأً من أهم مبادئ سياســـتها الخارجية، إلى جانب دورها في المجال الإنساني، فهي تساهم في مهام حفظ السلام، حيث تقدّم مساعدات مالية وبشرية لستّ مهمات من المهمات الثمانية التي تشـــارك فيها الأمم المتحدة في إفريقيا، كما شاركت مع مصر في رئاسة (المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة إعمار وتنمية دارفور) (٢١/٣/٢٠١٠م)، وبعد شهرين استضافت إســـتانبول مؤتمراً بشـــأن الصومال، في إطار منظمة الأمم المتحدة، وقدّم دعماً مهمّاً لعملية الســـلام، حيث كان (إعلان إستانبول) بمثابة خريطة طريق لتسوية الوضع في البلد[٤].

كما تعمل أيضاً بالتعـــاون مع المنظمات الدولية لتطويـــر إفريقيا، فقـــد خصّصـــت ٥٠ مليون دولار لتمويل مشروعات تنموية في دول إفريقية في الفترة بيـــن ٢٠٠٨م و ٢٠١٣م، و ٧،٥ ملايين دولار لعدة دول إفريقيـــة في منظمـــات دولية، مثـــل منظمة الصحة العالميـــة، وبرنامج الغـــذاء التابع للأمـــم المتحدة، والهـــلال الأحمر، لمســـاعدة تلك الـــدول لمواجهة الآثار الســـلبية للتصحّر والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى[٥].

وأهـــمّ تجليات هـــذا الدور التركـــي تطوّر حجم دبلوماســـيتها، فلإنجاح تحركاتها سارعت إلى افتتاح ١٩ ســـفارة جديدة في الدول الإفريقية، ليرتفع بذلك عددها إلى ٣٩ ســـفارة، وهو عدد العواصم الإفريقية التي تصلهـــا طائرات الخطوط الجويـــة التركية في رحلات مباشرة، إضافة إلى فعالية آلتها الدبلوماسية على كلّ المستويات[٦].

---

(١) MEHMET OZKAN. BIROL AKGUN. Turkey's opening toAfrica. p 533.

(٢) أردوغان يوجه أنظاره إلى إفريقيا لتعزيز نفوذ تركيا السياسي، الوطن الكويتية، ٩/١/٢٠١٣م، على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=246616

(٣) محمد نجيب السعد، مرجع سابق.

(٤) محمد سليمان الزواوي: أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٩، سبتمبر ٢٠١١م، ص ٧٨.

(٥) محمد سليمان الزواوي، المرجع السابق، ص ٧٩.

(٦) كانت هناك ٣٧ زيارة على مستوى عال من تركيا إلى إفريقيا، و ٧٦ زيارة على مستوى الرؤساء ورؤساء الوزراء ورؤساء البرلمانات ووزراء الشؤون الخارجية من إفريقيا إلى تركيا، بالإضافة إلى ٧٢ اجتماعاً رفيع المستوى على هامش المؤتمرات الدولية، و ١١٨ زيارة على مستوى وزراء التجارة، و ٣٠ زيارة على مستوى وزراء الزراعة والتنمية الريفية، و ٣٦ زيارة لوزراء الدفاع، و ١٧ زيارة ثنائية من وزراء الطاقة والموارد الطبيعية والبنى التحتية، و ٣٤٧ اتفاقاً مبرماً أو التفاوض عليها حالياً، و ١٢ جلسة مشاورات

ولكن الدور السياسي المتنامي لتركيا في إفريقيا جعل بعض الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، تنظر نظرة ارتياب إليها، بخاصة علاقتها بالسودان، واستضافتها لعمر البشير بالرغم من المطالبة بتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، وترى أنّ التغيرات في سياسة تركيا الخارجية ربما تصطدم بمصالح الغرب، وهو تصوّر فرنسا نفسه، والتي اعترفت في تقارير دبلوماسية - اقتصادية أنها لم تعد فقط تعاني منافسة إسبانيا وإيطاليا؛ بل تعاني منافسة دول أخرى مثل تركيا والصين، وركزت كثيراً على تركيا[1]، والأخيرة تدرك هذه الحقيقة، فأوغلو يشير في كتابه (العمق الاستراتيجي) إلى استمرار علاقات القوى الاستعمارية بالرغم من تراجع سيطرتها عن الضفة الآسيوية والإفريقية بعد الثورات التي قامت ضدها، وينبّه إلى وجود دول شمال إفريقيا ضمن سيناريوهات التوسع المحتمل للاتحاد الأوروبي؛ نظراً للأهمية التي تحملها هذه الساحة الانتقالية بين القارات، كما أنّ جهود التوسع التي كانت موجّهة ضد المعسكر الذي شكّله السوفييت في شرق أوروبا لم تقلل من اهتمام الاتحاد الأوروبي بشمال إفريقيا الذي يُعَدّ حزاماً محيطياً قريباً من دوله[2].

وصرّح وزير الخارجية التركي أحمد داود في خطاب أمام نواب حزب العدالة والتنمية في نوفمبر ٢٠٠٩م، بعد رفض فرنسا التي كان يرأسها ساركوزي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وردّاً على ما وصفه بتفتيش باريس وراء انفتاح الأتراك على شمال إفريقيا، بالقول في تحدٍّ واضح: «لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية أن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الإفريقية»[3].

وزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لليبيا بعد كلٍّ من مصر وتونس، في ٢٠١١/٩/١٦م، التي أعلن فيها عن دعم المجلس الوطني الانتقالي الليبي، جاءت بعد يوم من وصول الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون للعاصمة الليبية، وهذا ما يعكس التنافس التركي الأوروبي عموماً، والفرنسي خصوصاً، وهو سلوك يذكّر بالتنافس الفرنسي الأمريكي والزيارات الفرنسية والأمريكية المتعاكسة للبلدان المغاربية[4].

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية:

تذهب الدراسات في العلاقات الدولية إلى أنّ النظام الدولي مقبل على مرحلة من التعدد القطبي الاقتصادي، مع استمرار الأحادية القطبية العسكرية الأمريكية، وبعد تراجع الصراع الأيديولوجي أصبح التنافس الدولي محكوماً بالبعد الاقتصادي بدرجة أولى، والقارة الإفريقية بما تمتلكه من مقدّرات طبيعية، والفرص التي تتيحها أسواقها، من بين أهم المناطق التي تعكس المشهد الدولي الحالي.

إيران:

نظراً للعقوبات الدولية المفروضة عليها؛ تحاول إيران تعويض خسائرها الاقتصادية من المناطق الأخرى، وفي مقدمتها الدول الإفريقية التي ترى أن

سياسية، وأيضاً عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، منها ٣٣ من إفريقيا، والذي عُقد في إستانبول في مايو ٢٠١١م بوصفها البلد المضيف لهذا المؤتمر.

(١) حسين مجدوبي: زيارة أردوغان للمغرب العربي تجعل من تركيا منافساً سياسياً واقتصادياً قوياً لفرنسا وإسبانيا، القدس العربي، ٢٠١٣/٦/٧م، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=51912.

(٢) أحمد داود أوغلو - ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل -: العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط ٢، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١م، ص ٢٤١.

(٣) لتفاصيل أكثر انظر: سمير ذياب سابيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، ط ١، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص ٣٨.

(٤) بوزيدي يحيى: السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد ٢٠٠٢م، مذكرة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٤، ص ١٧٤.

بها فرصاً سانحة، فقامت بعقد كثير من الاتفاقيات الاقتصادية مع كلّ الدول، خصوصاً في غرب إفريقيا، حيث تحاول منافسة أمريكا هناك في هذا المجال، ففي العاصمة السنغالية (داكار) يوجد مصنع (خضرو للسيارات) الإيرانية، ومشروع بناء مصفاة للنفط، ومصنع للكيماويات، وآخر للجرارات الزراعية، وتحتفظ بعلاقات وثيقة مع كلّ من موريتانيا وغامبيا ونيجيريا[١].

كما تتمتع إيران بعلاقات قوية مع السودان، فطهران أكبر مصدري السلاح للخرطوم، كما قامت في عام ٢٠٠٨م بتوقيع اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، وأثناء زيارة الرئيس الإيراني لكينيا وافق على أن تصدّر بلاده نحو ٤ ملايين طن من النفط الخام سنوياً لنيروبي، إضافة إلى تسيير خط طيران مباشر بين عاصمتي البلدين[٢].

وأشار السيد مسعود مير كاظمي وزير التجارة الإيراني في ندوة طهران إلى أنّ الفترة ٢٠٠١م – ٢٠٠٧م سجل ارتفاع الصادرات الإفريقية نحو إيران بـ ١٦٥ بالمائة، في حين أنّ صادرات إيران باتجاه القارة السوداء تضاعفت ثلاث مرات، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أنّ إيران تصدّر النفط لكثير من دول إفريقيا، وبخاصة جنوب إفريقيا التي كانت تستورد حتى منتصف ٢٠١٢م قرابة ٤٠٪ من احتياجاتها النفطية، فقد بلغ حجم صادراتها النفطية إلى إفريقيا جنوب الصحراء سنة ٢٠١٠م ما قيمته ٣،٦٠ مليارات دولار، بالمقارنة مع ١،٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣م[٣]،

(١) حمدي عبدالرحمن، المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا، مرجع سابق.

(٢) حمدي عبدالرحمن، المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا، مرجع سابق.

(٣) عبدالله ولد محمد بمب: الحضور الإيراني في غرب إفريقيا: استثمار.. أسواق.. تشيع؟، موقع الميادين، ٢٠١٢/١١/٠م، على الرابط:
http://meyadin.net/٩٨٧٦٥٤٥٦٧٨-11-2012-4333/-html.16-51-20-05

وخارج المجال الطاقوي تشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات الإيرانية غير النفطية للدول الإفريقية خلال السنة الإيرانية الحالية (المنتهية بحلول ٢٠ مارس)، بنسبة ١٤٪ خلال تسعة أشهر، مضيفاً أنه خلال تلك الفترة بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لإفريقيا ٢٢٨،٦ مليون دولار، بارتفاع ٢٠٠،٨ مليون دولار عن العام الماضي[٤].

تركيا:

عند النظر إلى التحولات الجديدة في الاقتصاد – السياسي الدولي، وتوزيع الموارد الجيواقتصادية حسب المناطق الجغرافية، يظهر أنّ القرن الحادي والعشرين مرشّح لأن يكون قرناً آسيوياً في بدايته وإفريقياً في نهايته[٥]، تدل هذه العبارة لوزير الخارجية التركي على أهمية إفريقيا الاقتصادية بالنسبة لتركيا، لذلك تحاول التموضع فيها بشكل جيد، خصوصاً حين تقارن نفسها بقوى أخرى، مثل اليابان التي – حسب أوغلو أيضاً – استطاعت تحقيق نجاح في الحصول على حصّة مهمّة في أسواق إفريقيا، برغم أنّ تركيا تمتلك إمكانات ومقومات أداء دور أكبر منها كثيراً، وفي سبيل ذلك يدعو للتركيز في المجالات الثقافية والاقتصادية في المراحل الأولى.

وتتمثّل أهدافها ضمن هذا السياق في محاولة خلق مجال حيوي لطاقاتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، من زيادة التبادل التجاري، وفتح سوق واسعة للصادرات الصناعية التركية، وضمان مورد مهمٍّ للخامات، وتدبير مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى تركيا.

وفي الجانب التجاري سجّلت الصادرات التركية

(٤) مروى صبري: إيران وإفريقيا.. اليورانيوم رأس الدوافع، الشرق الأوسط، ع ١١٦٥١، ٢٠١٠/١٠/٢٢م، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=591928&issueno=11651#.Ut-8

(٥) أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

إلى الدول الإفريقية معدلات نموٍّ عالية خلال السنوات الأخيرة، فقد كان قرابة ٩ مليارات دولار في ٢٠٠٥م؛ ثم ١٥،٨٧ مليار دولار في ٢٠٠٩م؛ ١٤،١ مليار دولار في ٢٠١٠م، ليرتفع مجدداً إلى ١٧،١ مليار دولار في عام ٢٠١١م[١].

وتوقع خبراء الاقتصاد والمال الأتراك أن يرتفع حجم الصادرات التركية إلى الدول الإفريقية إلى نحو ٥٠ مليار دولار في ٢٠١٥م، مشيرين إلى أنّ هذا سيساعد رجال الأعمال الأتراك على منافسة رجال الأعمال الأمريكيين والأوروبيين، بحيث لا يتبقى أمامهم سوى الشركات الصينية واليابانية التي سبقت تركيا إلى القارة الإفريقية.

رابعاً: الأهمية الدينية:

يعكس استمرار عمليات التنصير في القارة الإفريقية من طرف القوى الاستعمارية، ودعمها للجماعات والأنظمة التي تشاركها العقيدة نفسها، البعد الديني في التنافس الدولي على القارة، وانتماء إيران وتركيا للدائرة الإسلامية لا ينفي حضور هذا البعد أيضاً، خصوصاً مع الفوارق الكبيرة، والصراعات بين الشيعة والسنة، وتأثير المعتقدات الشيعية على السياسة الخارجية الإيرانية.

أما بالنسبة لتركيا؛ فبرغم تبنّيها للعلمانية فإنّ حزب العدالة والتنمية يحاول أن يقدّم نفسه بوصفه (علمانية مؤمنة)، كشأن الأحزاب الدينية في أوروبا، ويدرك أهمية هذا العامل في تجسيد أهداف سياسة أنقرة الخارجية ضمن عنوان عريض، ركّز عليه أحمد داود أوغلو كثيراً، ألا وهو (البعد الحضاري).

إيران:

لم تخل المشاريع الإيرانية من الجانب الديني في إفريقيا، بل يقع في جوهر أهدافها دون أن يعني بالضرورة تعارضه مع الأهداف الأخرى، إذ تجري عمليات ممنهجة لنشر التشيّع في كلّ أرجاء القارة، وفق آليات مختلفة، تتكيف مع المعطيات المحلية لكلّ منطقة، فكلّ الدول الإفريقية تقريباً يوجد طلبة منها في الحوزات الشيعية، حيث خُصّصت منح دراسية لطلاب من دول شرق إفريقيا وجنوبها للدراسة في الحوزة العلمية بمدينة (قم)، ويقدّر الطلاب الذين درسوا هناك حتى ٢٠٠٥م بما بين ٦٠٠ - ٧٠٠ طالب، كما قامت بإنشاء مراكز ثقافية في بعض الدول، وخصوصاً في (تنزانيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، والسنغال)[٢]، وقدّمت طهران منحاً دراسية للكينيين للتعلّم في إيران[٣].

ويتفاوت وجود المتشيعين من دولة إلى أخرى، إذ يصل في بعضها إلى مستوى الظاهرة، كما في مصر، ودول في غرب إفريقيا بشكل عام، حيث توجد جالية لبنانية شيعية كبيرة موالية لحزب الله هناك، ساهمت بنشر التشيع في السنغال ونيجيريا التي يوجد بها أكبر تجمّع للشيعة في غرب إفريقيا[٤].

غير أنّ سياسة نشر التشيع تجد مواجهة متعددة المستويات، تتراوح بين الرفض الرسمي كإغلاق المملكة المغربية السفارة الإيرانية، وغير الرسمي ممثلاً في النشاط الديني والسياسي المناهض للعملية، بوصفها ضرباً لثوابت عقدية، وتهديداً لتماسك المجتمعات، مثلما عبّر عنه الأزهر الشريف في زيارة نجاد الأخيرة لمصر

(١) TURKEY IN AFRICA: THE IMPLEMENTATION OF THE ACTION PLAN AND AN EVALUATION AFTER FIFTEEN YEARS.CENTER FOR MIDDLE EASTERN STRATEGIC STUDIES. ORSAM Report No: 124. July 2012. P 13.

(٢) مدحت حماد، أنماط التدخل بين الأمن القومي.. ، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٣) حمدي عبدالرحمن، المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا، مرجع سابق.

(٤) عبد الله ولد محمد بمب، الحضور الإيراني في غرب إفريقيا، مرجع سابق.

سنة ٢٠١٢م، أو العلماء والدعاة، كالشيخ يوسف القرضاوي، والأمر نفسه ينطبق على الدول الإفريقية الأخرى، فكثيرون بدؤوا في التنبّه إلى الخطر الإيديولوجي للوجود الإيراني، فالنيجيريون يرفضون تدخّل إيران ودعمها للإسلاميين والتشيع في الميدان السياسي النيجيري، وفي السودان بدأت حملات كبيرة للتحذير من التشيع، ودعوات واضحة من الأحزاب السّياسية التقليدية، وأحزاب جديدة دخلت في حكومة البشير، تدعو لفكّ الارتباط بالمحور الإيراني، والسّعي لتأمين العمق العربي[١].

تركيا:

أولت حكومة العدالة والتنمية أهمية كبيرة للعلاقات الدينية في تحقيق أهدافها، فبعد أن احتضنت عام ٢٠٠٦م (الدورة الأولى لقمّة القيادات الدينية الإسلامية بإفريقيا)، عقدت في نوفمبر ٢٠١١م بإستانبول القمّة الثانية بحضور ١١٠ مشاركين، قدموا من ٤٦ دولة إفريقية، وأشار أردوغان في كلمته أمام المؤتمرين إلى دور الزعامات الإسلامية الإفريقية المهمّ؛ كون القيادات الدينية هي التي (تفتح القلوب، وأبواب الخير)، وشدّد على أنّ بلاده عاقدة العزم على تكثيف علاقاتها ببلدان القارة بهدف بناء شراكة كبيرة قائمة على الأخوّة الإسلامية الصادقة، منددّاً بسلوك الدول الغربية التي أشار إلى مسؤوليتها في (استغلال مقدّرات القارة)، وعلى الصعيد الثقافي استقبلت تركيا، في الفترة نفسها، مئات الطلبة الأفارقة، كما افتتحت عشرات المدارس التركية بالعديد من المدن الإفريقية[٢].

(١) عمر البشير الترابي، يران في إفريقيا، مرجع سابق.

(٢) عبدالله بن عالي: قمة للقيادات الدينية الإفريقية بإسطنبول، الجزيرة نت، ٢٠١١/١١/٢٢م، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/٤٤١٣-b٩٨١-a٨٨bb09a4ad1-3b12-pages/3cf٨5e42

الخلاصة:

تكشف الحقائق السياسية معبّراً عنها في النشاط الدبلوماسي والأرقام الاقتصادية عن حضور قوي لتركيا وإيران في القارة الإفريقية، وإدراك صانعي القرار في البلدين لأهميتها من مختلف النواحي، ونجاحاتهما وإخفاقاتهما تتفاوت من مجال لآخر، ولأسباب متعددة، وأهم ما يمكن استنتاجه من المقارنة بينهما ما يأتي:

١ - توجهات السياستين التركية والإيرانية عالمية وليست إقليمية، ولكن توجهات إيران تدخلية بعكس تركيا، فتركيا لا تحاول تغيير السلطة السياسة في الدول، فالخلفية الأيديولوجية الإيرانية الثورية (تصدير الثورة)، والتي لم تختلف كثيراً بتعاقب الإصلاحيين والمحافظين، تجعل سياسة إيران ذات طابع شبه (عسكري / استخباراتي)، وتصدّر الحرس الثوري لتلك النشاطات، كونه يسيطر على نسبة كبيرة من الاقتصاد الإيراني، وعلاقاته بالحركات السياسية العسكرية في إفريقيا، يضع إيران دائماً في موقع تشكيك، وقد تجلّى ذلك في نشاط (حزب الله) في القارة وسط الجالية اللبنانية، وعلاقاته بتنظيمات مسلحة أخرى، ودعم إيران للحركات المتمردة، مثل متمردي السنغال، وحركة إبراهيم الزقاق في نيجيريا، أدى لقطع هذه الدول علاقاتها بإيران، يختلف الأمر بالنسبة لتركيا، حيث استطاعت بناء علاقات مع كلّ الأنظمة عبر القنوات الرسمية، وباعتمادها سياسة تصفير المشكلات مع الجيران؛ فإنها من باب أولى لن تتسبب فيها مع الدول الإفريقية التي لا تشكل جلّها أي تهديد على أمنها القومي.

٢ - في حين تجد تركيا إلى جانبها دولاً عربية تشكّل مجتمعة بوابة إفريقيا، تعمل معها وتساهم في توسيع مصالحها في القارة، نظراً لعدم وجود كثير من القضايا الخلافية بينهما، حتى عندما تأزّمت العلاقات التركية المصرية، بعد الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، كانت مواقف أنقرة ردّ فعل

على تغيّرات داخلية، والأمر مرهون بالتحولات الجارية في مصر، وتبقى المحصلة الأخيرة في إمكانية عودة العلاقات، على عكس إيران التي لها مشكلات مع دول مثل القاهرة ومراكش، فبرغم التحول الذي جرى في مصر عقب ثورة ٢٥ يناير فإنّ العلاقات معها كانت محلّ جدل داخلي وخارجي، وتنظر دول الخليج إلى التحركات الإيرانية بعين الشك والريبة، وتجدها تهديداً لأمنها القومي؛ على غرار تحركاتها في القرن الإفريقي، ودعم الحوثيين في اليمن.

٣ - اعتماد إيران على البعد الطائفي بنشر التشيع، وما يسبّبه من ردود فعل رسمية وغير رسمية، والشروخ التي يحدثها بين المكونات المجتمعية، إضافة إلى البعد الثوري، فاقَمَ من أزمة الثقة في طهران، وقد انعكس ذلك سلباً على علاقاتها بإفريقيا على المستويين المتوسط والبعيد، أدناه أن تراجع القوى الموالية لإيران سياساتها.

وعلى العكس من ذلك؛ فإنّ العلاقات الدينية بين تركيا والأفارقة تتم بين المؤسسات الرسمية الحكومية وغير الحكومية، ونظراً لغالبية المعتقد السنّي في إفريقيا فإنّ العلاقات مع تركيا محلّ ترحيب، ولا توجد مخاوف مجتمعية منها، حتى إن كانت تركيا أيضاً تعمل في المجال الديني، لكن هناك فرق كبير بين العمل ضمن مجال طبيعي، وبين محاولة التغيير واستحداث تكوينات دينية جديدة، كمحاولات إيران لنشر التشيع، وردود الفعل الناجمة عن الشروخ التي يحدثها.

٤ - وبينما تركز إيران في خطاب معاداة الغرب، والتحالف مع إفريقيا من أجل تكوين حلف لمواجهتها، فإنّ تركيا تقدّم نفسها بوصفها بديلاً يحترم حقوق الإنسان، صادقاً في مساعدته للدول الإفريقية، بينما اقتصرت أهداف إيران على البحث عن تأييد لبرنامجها النووي في المحافل الدولية، والبحث عن اليورانيوم، وجعل القارة ساحة خلفية لصراعها مع الغرب.

٥ - تبعاً لذلك؛ تُعَدّ تركيا أكثر اندماجاً في السياسات الدولية، إذ تشارك في مهمات الأمم المتحدة الإنسانية، وتبذل جهوداً لحلّ الأزمات، ويلاحظ انسجام العنصر التركي اجتماعياً، وقدرته على التكيف، خصوصاً أنّ معظم الأتراك يجيدون اللغة العربية، الأمر الذي يسهّل سرعة اندماجهم في المجتمعات الإفريقية العربية والمتحدثة بالعربية؛ كما في السودان مثلاً.

في المقابل لا تتوقف إيران عند ضعف أدائها في هذا المجال، حيث لم تكن هناك أي مبادرة إيرانية منفردة أو ضمن إطار دولي لحلّ أزمة من أزمات القارة الكثيرة، بل أكثر من ذلك تحاول دعم أطراف على حساب أخرى، كما أنها ببحثها عن اليورانيوم في القارة تقحم الدول الإفريقية في مشكلات إضافية، والأخيرة لديها علاقات مع أمريكا لا يمكن أن تفرّط فيها من أجل إيران.

أما تركيا؛ فكان إيصالها لمجلس الأمن نتيجة كسب الأصوات الإفريقية، وبينما أصبحت شريكاً استراتيجياً في الاتحاد الإفريقي ما زالت إيران في درجة المراقب، والتعاون الإيراني الروسي أو الصيني في إفريقيا ضد الولايات المتحدة يبقى أمراً مستبعداً؛ لأن التنافس في المنطقة حول المصالح الاقتصادية بدرجة أولى، وهي ليست بالأهمية الاستراتيجية مقارنة بسوريا مثلاً.

٦ - الاقتصاد التركي أكثر تنوعاً وتطوراً من الاقتصاد الإيراني، ويحقّق أرقاماً كبيرة جداً، خصوصاً في مجال المقاولات والنسيج، بالرغم من أن تركيا تستورد الغاز الطبيعي والبترول من الدول الإفريقية، على عكس صادرات إيران لإفريقيا التي تركز في النفط خصوصاً، ومشاريعها الأخرى ما زالت محدودة، غير أنها مرتبطة بمحاولة استغلال اليورانيوم، أو المشاريع القريبة من المجال النووي على غرار توفير الطاقة الكهربائية، وحتى الصادرات النفطية للقارة تأثرت بالعقوبات الدولية، حيث أوقفت جنوب إفريقيا وارداتها من النفط الإيراني في أوت / أغسطس ٢٠١٢م استجابة للعقوبات.

كفاءة التمويل الإسلامي في الوقاية من الأزمات المعاصرة

د. عبد الحليم عمار غربي *

تمهيد:

توالت أزمات مالية ومصرفية، تحوّلت بعدها إلى أزمات اقتصادية، بما فيها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧م – ٢٠٠٩م، مروراً بأزمة الديون السيادية الأوروبية عام ٢٠١٠م التي عرّضت عدداً من الحكومات إلى خطر الإفلاس والانهيار، ثم تبعتها الأزمة المصرفية القبرصية عام ٢٠١٣م التي أصبح يتحمّل فيها المودعون خسائر كبيرة!

في ظلّ هذه الأزمات؛ ظهر توجّه دوليّ نحو التمويل الإسلامي، وطُرحت تساؤلات عمّا إذا كان بديلاً عن التمويل التقليدي أو يكمّله! ومدى قدرته على توقي الأزمات واحتوائها، وحدثت تطورات في تأسيس برامج لتدريس التمويل الإسلامي؛ لكونه يستند إلى مبادئ عالمية لا تختصّ بالمسلمين فقط؛ بل تهدف إلى خدمة الاقتصاد العالمي!

وسوف نُبرز في هذا المقال الكفاءة الاستخدامية للتمويل الإسلامي في الوقاية من الأزمات المعاصرة؛ من خلال معالجة خمسة محاور.

أولاً: إشكالية ضعف الكفاءة الاقتصادية لنظام التمويل التقليدي وآثارها السلبية:

الآثار السلبية للوساطة المالية التقليدية:

تقوم الوساطة المالية التقليدية على آلية الفوائد المسبقة المضمونة، فالبنك يقترض بفائدة من وحدات الفائض، ويُقرض بفائدة أعلى منها لوحدات العجز، ومن الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة يُحقِّق البنك فائدة تُشكِّل تكلفة يتحمَّلها المستثمر والمودع.

إن لهذه الوساطة، والتمويل المقدَّم من خلالها، جملة من الآثار السلبية، منها[1]:

– تؤدي إلى تركُّز الثروة؛ فالأموال في ظلّ هذه العلاقة العقدية تسير باتجاه الوحدات التي تكسب دائماً؛ أي الوحدات التي تُقرض بفائدة، وتنحسر في المحصِّلة عن وحدات العجز التي تلتزم بردّ القروض مع الفوائد، فالتمويل التقليدي يؤدي إلى تمركُز الملكية؛ على خلاف التمويل الإسلامي الذي يسعى لتوسيع قاعدة الملكية.

– أنّ التمويل التقليدي يُسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتي يدفعها المستثمر للمموِّل الوسيط، وينتقل عبؤها للمستهلكين عبر الأسعار، وهو بذلك مصدر رئيس من مصادر التضخم الذي يُعْرف باسم (تضخم دفع التكلفة).

(*) قسم الأعمال المصرفية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١) عبد الجبار السبهاني: آثار التمويل الربوي، في: http://al-sabhany.com/index.php/٢٠١٢-٠٨-٢١-٠٢-٣٩-٤٤

- أنّ التمويل التقليـــدي يُرحِّل كلّ مخاطر النشاط الاقتصادي إلى فئة المستثمرين، بعد أن يحتاط لمخاطرة الإقراض بالضمانات الكافية، ما تســـبَّب في حدوث الدورات الاقتصادية في أحيان كثيرة، ولو اشـــترك جميع الأطراف في تحمُّل مخاطرة النشـــاط الاقتصادي، كما في المشاركة والمضاربة، فإنّ ذلك يؤدي إلى تحقُّق الحوافز الملائمة للاستثمار.

- أنّ التمويل التقليدي يُمثِّل عقبة أمام الاستثمار الحقيقي والمنظِّم، كما أكَّـــد ذلك كينز Keynes الـــذي يُفاضل بين تكلفة التمويل، ممثَّلة في ســـعر الفائدة، والكفاءة الحدية للاستثمار أو الربح الذي يتوقَّع الحصول عليه من العملية الاستثمارية.

- أنّ التمويـــل التقليـــدي ينتقـــل باتجاه الوحدات المليئة التي تستطيع تقديم الضمانات المالية الكافية، أما المستثمر الذي لا يستطيع تقديم هذه الضمانات فلن يحصل على التمويل المطلوب ولو كان كفؤاً.

- أنّ التمويل التقليدي يتسبَّب في الدورات التي تُؤثِّر في النشـــاط الاقتصادي، فقد أشار ويكســـل Wicksell إلى الاختلاف بين معدل الفائدة الطبيعي ومعدل الفائدة النقدي، ودوره في إحداث الدورة الاقتصادية.

- أنّ الأزمات المالية المتتالية تحدث بسبب دورة النقود المحمَّلة بالديون؛ حيث «إنّ هذه الدورة هي عبارة عن قيام البنوك باستقطاب الأموال من المودعين، ومن ثمّ إقراضها للمدينين بفائدة، وهو ما يحوِّل النقود إلى ديون، ومن ثمّ بيع الديون عن طريق التوريق».

فيروس الفائدة الربوية:

شـــبَّه الكاتـــب والطبيـــب جيـــكاران J. Jaikaran الفائـــدة بالفيروس الـــذي يتكاثر بشـــكل كبير إلى أن يدمِّـــر الخلايا الحية، في كتاب أســـماه (فيروس الدَّين Debt Virus)، والحقيقة أنّ وضع الرِّبا في النظام الاقتصادي لا يختلف كثيراً عن الورم السرطاني في الجسم الحي؛ مثلما يُوضِّحه الشكل الآتي:

شكل ١: تشـــبيه الرِّبا في الاقتصاد بالورم السرطاني في الجسم

وفـــي ظـــلّ الجـــدل الدائر بيـــن واضعي السياســـات الرأســـمالية بشـــأن تقديم حلول للأزمة المالية العالمية؛ ظهرت دعوات غربية لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي، من أهمها:

- طـــرح بوفيـــس فانســـن Beaufils Vincent رئيـــس تحريـــر مجلـــة تحديـــات الاقتصاديـــة Challenges فـــي افتتاحيـــة ٢٠٠٨/٠٩/١١م موضوعـــاً بعنـــوان (البابا أو القـــرآن Le papeou le Coran)، جاء فيه: «أظن أنه لـــو حاول القائمـــون على مصارفنا احترام ما ورد في القـــرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها؛ ما حلَّ بنا ما حلَّ من كوارثَ وأزمات، وما وصل بنا الحـــال إلى هذا الوضع المزري؛ لأنّ النقود لا تلد نقوداً»!

- توقّع الاقتصادي الفرنســـي موريس آليه Maurice Allais الحائـــز على جائزة نوبل في الاقتصاد عـــام ١٩٨٨م، في مقال بعنوان: (الشـــروط النقدية لاقتصاد الأســـواق.. من دروس الأمـــس إلى إصلاحـــات الغد)، حدوث الأزمـــة المالية العالمية، واقتـــرح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شـــرطين، هما: (تعديل

معدَّل الفائـــدة إلى حدود الصفـــر، ومراجعة معـــدَّل الضريبة إلى ما يقـــارب ٢٪)، وهذا ما يتطابق تماماً مع إلغاء الرِّبا، ونســـبة الزكاة في النظام الاقتصادي الإسلامي!

الانتقادات المتعلقة بالمشتقات المالية:

لقد تعرَّضت المشتقات المالية إلى انتقادات كبيرة من قِبـــل العديد من الاقتصاديين، نوجز أهمها في الجدول الآتي:

الانتقادات المرتبطة بالمشتقات المالية

المصدر	وصف المشتقات المالية
عدد من الأكاديميين	«سوق المشتقات المالية = نادي عملاق للقمار» «الترويج لعلم إدارة المخاطر = أكذوبة كبرى»
جورج سوروس	«إنّ بعض أدوات المشتقات قد تم تصميمها خصيصى لتمكين المؤسسات الاستثمارية من المقامرة»
Warren Buffett	«المشتقات المالية = أسلحة مالية للدمار الشامل»

وهكذا؛ مع مطلع القرن الحادي والعشرين أصبـــح المجال مفتوحـــاً لأهمّ المؤسســـات المالية، وهي (البنوك)، لتغامر بأخطر الأدوات المالية، وهي (المشـــتقات)، وفي أهمّ الأصول الاقتصاديـــة، وهي (العقـــار)، الأمر الذي كان أحد أهم أسباب الأزمات المعاصرة.

الهرم الاقتصادي المقلوب:

تؤدي آليات الفوائد المســـبقة إلى اختلال هـــرم التـــوازن الاقتصـــادي لصالـــح التفاقم المتوالي للمديونيات، فيصبح الهرم مقلوباً في غير صالح النمو الاقتصـــادي الحقيقي؛ حيث أشـــارت الإحصائيات إلـــى أنّ إجمالي حجم الاقتصـــاد الحقيقي بلغ على مســـتوى العالم قرابة ٦٠ تريليـــون دولار، في حين بلغ إجمالي حجم الاقتصاد المالـــي والنقدي حوالي ٦٠٠ تريليون دولار! ونُوضِّح ذلك في الشكل الآتي:

شـــكل ٢: الهـــرم المقلوب فـــي ظل آليات التمويل التقليدي

ويُشـــير الوضع المعكوس للهـــرم إلى أنّ حجم الصفقات المالية يتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي الذي نشـــأت عليه؛ حيث يتّضح من ملاحظة الهرم المقلوب أنّ قاعدته تقوم على مســـاحة الاقتصاد الحقيقي المتمثل في إنتاج السلع والخدمات، ومن الطبيعي أن يرافق هذا النشاط تعاملات مالية تُعبِّر عن هذا النشاط، ولكن عندما تبدأ هذه التعاملات بالتحرك بوتيرة منفلتة؛ فإنّ حجمها سيبدأ بتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي، ولن تُعبِّر القيمة التي يتم التبادل بهـــا عن القيمة الحقيقية للصفقة! من هنا وفي داخل الهرم ســـتبدأ احتمالات ظهور (الفقاعة الاقتصادية Bubble)، والتي يمثلها الشكل ٣.

شكل ٣: الفقاعة الاقتصادية في ظل آليات التمويل التقليدي[1]

(١) وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، «الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي»، ٢٠٠٩م، ص ١١.

حيث يشمل المستطيل داخل الهرم مثلثيْن:

المثلث[1]: يتوسَّع صعوداً، وهو يمثِّل تزايد احتمالات ظهور الفقاعة الاقتصادية كلما توسَّع حجم الهرم؛ حيث إنّ قيمة الصفقات تكون أبعد ما يمكن عن قيمة الأصول التي تُمثّلها، وهنا ستستمر الفقاعة بالتوسُّع إلى أن تصل إلى الانفجار، وكلما كانت في أعلى الهرم؛ كان انفجارها أكثر تأثيراً.

المثلث (٢): يضيق صعوداً، وهو يمثِّل قدرة الاقتصاد على التصحيح؛ إذ يكون ذلك أسهل عند القاعدة عندما يكون حجم التعامل المالي قريباً من حجم الاقتصاد الحقيقي، بينما تقلّ كلما ارتفعت لقمّة الهرم، وتتناقص القدرة الذاتية في معالجة آثار انفجار الفقاعة كلما ابتعدنا عن الاقتصاد الحقيقي.

ويُمثِّل النظام الاقتصادي بهذه الصورة عبئاً كبيراً على المجتمعات الإنسانية؛ الأمر الذي يستدعي إعادة بناء نظام اقتصادي مستقر وقابل للاستمرار والنمو، بمعالجة العلاقة بين المديونية والثروة معالجة جذرية لضمان تجنُّب الأزمات مستقبلاً.

ثانياً: الكفاءة التمويلية المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدُّد أساليب التمويل الإسلامي:

مبادئ التمويل الإسلامي وأسسه:

يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ، نلخّصها في العناصر الآتية:

- الاستناد إلى الشريعة: ثلاثية: (العقيدة، الأخلاق، الفقه).
- استبعاد محرّمات المعاملات: ثلاثية: (الربا، الغرر، الظلم).
- خصائص العقود المالية: ثلاثية: (الإباحة، الإرادة، التراضي).
- خصائص الوساطة: ثلاثية: (الوساطة الاستثمارية، الارتباط بالاقتصاد الحقيقي، الغُنْم بالغُرْم).
- التمييز بين مكونات العائد: ثلاثية: (الربح، الأجر، الرسوم).

صيغ التمويل الإسلامي وأساليبه:

يقوم التمويل الإسلامي على صيغ متنوعة، أهمها[1]:

أ - أسلوب التمويل التشاركي:

هو نوع من التمويل، يشمل:

المضاربة: عقد من عقود الاستثمار، يتمّ بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج (العمل، ورأس المال)، في عملية استثمارية، تُحقّق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين، ولها عدة أنواع.

المشاركة: عقد من عقود الاستثمار، يتمّ بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في النشاطات المختلفة؛ بحيث يُسهم كلّ طرف بحصة في رأس المال، وتتنوع حسب التقسيم المستخدم.

ب - التمويل التجاري:

هو نوع من التمويل، يشمل:

بيع المُرابحة: هو عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح؛ متّفق عليها بين البائع والمشتري.

بيع السَّلَم: هو بيع آجل بعاجل؛ فالآجل هو السلعة المباعة، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.

ج - أسلوب التمويل التقاولي والتأجيري:

هو نوع من التمويل، يشمل:

(١) صالح صالحي: المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي.. دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص (٤٠٢ - ٤٠٨).

الاستصناع: صنع السلع بأوصاف معلومة، بمـــواد من عند الصانع، على أســـاس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيَّناً، حسب الاتفاق الموجود في العقد.

التأجير: يرتكـــز التأجير على بيع المنفعة، وفيه عدة أنواع، منها: التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك.

د - أسلوب التمويل الزراعي:

هو نوع من التمويل، يشمل صيغ الاستثمار الزراعية، ومنها:

المزارعـــة: تقديم عنصري الأرض والبذور المحدَّدة لمالـــك معيَّن إلى عامـــل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيبٍ مما يخرج من الأرض (الإنتاج)، وفق نسبة لكلٍّ منهما.

المســـاقاة: تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشـــجار المثمرة) المحدَّدة لمالك معيَّن إلى عامل ليقوم باســـتغلالها وتنميتها (الري أو الســـقي والرعاية)؛ على أساس أن يوزَّع الناتج في الثمار بينهما بحصة نســـبية متفق عليها.

المغارســـة: تقديم الأرض المحدَّدة لمالك معيَّن إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرســـها بأشـــجار معيَّنة حســـب الاتفاق المبـــرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

ه - أسلوب التمويل التكافلي والتضامني:

هو نوع من التمويل، يشمل الوقف والزكاة، كما يأتي:

التمويل التكافلي الوقفي: تحويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمـــة، تُخصَّص منافعها من ســـلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات بعض الفئات.

التمويل التضامني الزكوي: التعبئة الإجبارية للمـــوارد الزكويـــة التضامنية؛ لتأمين الســـلع والخدمات الأساســـية والرعايـــة الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وتنشـــيط الحركية الاستثمارية.

إنّ هذا التنوُّع الصيغي، والتعدُّد في أساليب التمويل، يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسســـات، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها.

خصائص صيغ التمويل والاســـتثمار الإسلامي وأساليبه:

تلتزم مؤسسات التمويل الإسلامي بتوظيف أموالهـــا إمّا فـــي عمليات اســـتثمار، وإمّا في عمليات تمويل؛ حيـــث تختلف عمليات التمويل عن عمليات الاستثمار فيما يأتي:

- عمليات التمويل: يُقصد بها تبادل السلع والأصول أو منافعها، ويُحـــدَّد لها ثمن أو أجر محـــدَّد؛ بحيث يكون العائد منهـــا معلوماً عند التعاقد، ودرجة المخاطر فيها تكون منخفضة، ويترتّب عليها نشـــوء مديونية في ذمّة المتعاقد المســـتفيد بالأصل أو بالمنفعة، ويندرج ضمن هذه العمليات مختلف عقـــود البيوع المعروفة في الفقه الإســـلامي، وكذلك صيـــغ الإجارة بمختلف أنواعها.

- عمليات الاستثمار: يُقصد بها الصيغ والأســـاليب التي تشترك فيها أكثر من جهة بتقديم عنصـــرَي المال والعمـــل؛ من أجل القيام بالنشـــاطات الاقتصاديـــة المنتِجة لثروة جديدة فـــي المجتمع؛ ومن ثمّ تحقيق الأرباح التي توزَّع بين تلك الجهات المُسْهِمة، فلا يكون العائد مـــن هذه العمليات محدّداً مســـبقاً، وإنما يكون مرتبطاً بما يتحقّق من نتائج ربحاً أو خسارة، ولذلك لا يترتّب عليها مديونية فـــي ذمّة طرف لصالح طرف آخر، ومـــن الطبيعي أن تكون نتائج هذه العمليات غيـــر مؤكَّدة؛ ممّـــا يجعل درجـــة مخاطرها مرتفعة.

شـــكل ٤: خصائص مميّـــزة لصيغ التمويل والاستثمار الإسلامي وأساليبه

تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

يُمثِّـــل التـــراث الفقهي الإســـلامي مجالاً خصبـــاً للمنتجـــات والأدوات المالية، وقد قام فريق مـــن الباحثين في (المعهد الإســـلامي للبحـــوث والتدريب)، التابع للبنك الإســـلامي للتنمية، باســـتخراج ١٣٥٧ منتجاً مالياً من ١٤ مرجعاً فقهياً أصيلاً من المذاهب الأربعة[١].

كما نظّمـــت (الهيئة الإســـلامية العالمية للاقتصاد والتمويل) بالتعاون مع (المجلس العام للبنوك والمؤسســـات المالية الإسلامية) عام ٢٠٠٧م حلقة نقاش حـــول: (تطوير المنتجات المالية الإسلامية)[٢]، وآليات تطوير المنتجات وتحسينها من الناحيتين الشرعية والفنية.

إنّ الوقـــوف علـــى إشـــكالية (المنهجية المناسبة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية) يتمّ على مستويين:

– الجوانب الشـــرعية: المعيارية الشرعية؛ من خلال الالتزام بمبادئ التمويل الإســـلامي وأســـســـه، وكذلك الالتزام بالفتـــاوى والمعايير الشرعية.

– الجوانب الفنية: الاحترافية المهنية؛ من خلال تقســـيم مراحل تطوّر المنتجات المالية إلى ٦ مراحل أساســـية، في ضوء الممارسات والتطبيقات المتّبعة (ثقافة المؤسســـة، تحديد احتياجات العملاء، اســـتراتيجية المنتج، توليد الأفكار واختيار أفضلها، تصميم المنتج، إطلاق المنتج).

المعايير والمؤشرات الموضوعية لصيغ التمويل الإسلامي وأساليبه:

هناك خمسة معايير ومؤشرات موضوعية تُبيِّن مدى ســـلامة صيغ التمويل الإســـلامي وأساليبه ومنتجاتها، نستعرضها فيما يأتي[٣]:

١ – معيار المديونية: إنّ النتيجة الطبيعية لآلية الفوائد المســـبقة هي أن ينمو الاقتصاد المالي بمتتالية هندســـية – خلافاً للاقتصاد الحقيقي الذي ينمو بمتتالية حسابية –، وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية؛ سواء من خلال الانهيار أو الإفلاس.

والتمويل الإسلامي مقيَّد دائماً بالاقتصاد الحقيقي، ولذلك فإنّ نســـبة الديون إلى الثروة الحقيقية تكون محـــدودة، ولا يمكن أن تصبح أضعاف الثروة.

٢ – معيـــار ارتبـــاط التمويـــل بالحركية التجاريـــة الحقيقيـــة: يؤكِّد هـــذا المعيار أنّ التمويـــل يكون تابعاً للحركيـــة التجارية وليس العكس، فهو وســـيلة لتحقيقها، ومن ثمّ المنافع التي تنتج عنها.

وعائـــد التمويل، ســـواء كان معدل ربح أو

(١) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي: المرحلة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، ط ١، ٢٠٠٨م، ص (١٦ – ١٨).

(٢) تقرير حول جلسة العصف الذهني: تطوير المنتجات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ٢٠٠٧م، ص (٤ – ٩).

(٣) سامي السويلم: ٥ معايير أساسية للتأكُّد من خلوّ المنتجات الإسلامية من الرِّبا، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، ع ٥٤٥٨، ٢٠٠٨/٠٩/٢٠م، في: http://www.aleqt.com/٢٠٠٨/٠٩/٢٠/article_١٥٥٥٨٣.html

هامش الربح في البيع المؤجَّل، لا يمكن سداده إلا من خلال التبادل الحقيقي للسلع والخدمات.

٣ - معيار المصالح الحقيقية: يتطلب هذا المعيار ارتباط حركية التمويل بحركية النشاط الاقتصادي الحقيقي في دائرة الأولويات المجتمعية الاقتصادية التي تضمن تحقيق المصلحة، بدءاً من الضروريات فالحاجيات فالتحسينيات، في حين أنّ التمويل التقليدي لا يرتبط بالأولويات، وقد يكون هرم ترتيب الأولويات مقلوباً أو مضطرباً.

٤ - معيار القيمة المضافة: يقتضي هذا المعيار أن يكون حاصل القيمة المضافة للتداول موجباً، وتنعكس في مجموع الأرباح التي يحقِّقها البائعون، فقد شُرع البيع لمصلحة المتبايعين، أما إذا كان المشتري يهدف إلى بيع السلعة بثمن أقلّ من الثمن المؤجَّل الذي اشتراها به؛ فإنّ البيع في هذه الحالة يولِّد قيمة سالبة وليست موجبة.

٥ - معيار الوضوح والشفافية: يؤكِّد هذا المعيار أهمية تحديد الهدف من التعاقد والمقصود منه، فالأصل في الأموال الوضوح، والشفافية مقصد شرعي، بينما الحيل الربوية تنافي هذا المقصد.

ثالثاً: كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء التقلبات الاقتصادية الدورية:

كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء التقلبات الاقتصادية المرتبطة بالمديونية:

لقد جمعت آية المداينة بين تحريم الرِّبا وإنظار المُعسر، ولعلّ الحكمة في الربط بين هذين المبدأين يتجلّى جانب منها في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية.

ويُعَدّ مبدأ إنظار المعسر فريضة واجبة لا تقتصر أهميته على القيمة الأخلاقية والإنسانية التي يُجسِّدها؛ بل يؤدي وظيفة اقتصادية مهمة في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية؛ وذلك للاعتبارات الآتية[1]:

- إذا كانت الأزمات الاقتصادية تنشأ من تعثُّر السداد؛ فإنّ من أهم السياسات الاحتوائية لتداعياتها هو الدعم التمويلي التضامني الزكوي للغارمين، وإمهال المدينين غير القادرين على السداد.

- إذا كانت الأزمات الدورية تنشأ من التساهل في إقراض ذوي الملاءة المنخفضة الذين يُتوقَّع إعسارهم أكثر من غيرهم؛ فإنّ تطبيق مبدأ إنظار المعسر يمكن أن يحُول دون التوسُّع في إقراض هذه الفئة، ومن ثمّ يُقلّل من احتمالات الانهيار منذ البداية.

- إنّ إلغاء الفائدة الربوية من شأنه أن يضبط التوسُّع في الائتمان؛ بحيث لا تتحوَّل السوق في مرحلة الرواج إلى حالة الفقاعة التي تُهدِّد الاقتصاد، أما في حالة الكساد فإنّ إنظار المعسر من شأنه أن يُقلِّل من معدل تراجع أسعار الأصول، ومن ثمّ يُجنِّب السوق الانزلاق إلى حالة الانهيار، فالجمع بين هذين المبدأين من شأنه أن يحتوي تقلبات الأسواق، ويسيطر على عوامل الانهيار؛ دون أن يمنع السوق من أداء وظائفها الأساسية.

- كفاءة التمويل الخيري في احتواء التقلبات الاقتصادية، فالتقلبات الاقتصادية تحدث لتصحيح الاختلالات التي تتراكم في أثناء مرحلة الرواج، لكي تعود السوق بعد ذلك مجدَّداً نحو الازدهار، وعليه فإنّ محاولة تأخير التصحيح أو منعه من الوقوع ستؤدي

(١) سامي السويلم: الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، ٢٠١٢م، ص (١١٦ - ١١٨).

إلى استفحال المشـــكلة، ولا شك أنّ الأزمات الدورية المعاصرة هي نتيجة سياســـات تأخير التصحيح.

– إنّ التوجُّه نحو (القطاع الخيري) هو أفضل السياسات لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وقد تطوّر (القطاع الخيري) بشـــكل كبير في الدول الغربيـــة؛ فمع بداية عـــام ٢٠٠٥م أُدرج العمل التطوعي في مسوَّدة الدستور الأوروبي، ثم في الميثاق الأوروبي، كأحد النشاطات الاجتماعية الاستراتيجية لدول المجموعة الأوروبية[١].

وتُشـــير الإحصائيـــات إلـــى أنّ ٧١,٠٩٥ مؤسســـة مالية خيرية تنشـــط فـــي الولايات المتحدة الأمريكيـــة، وتختص بجمع التبرعات وتوزيعها على المؤسسات والمشاريع الخيرية، ويصل مجمـــوع وقفياتها إلى ٥٥٠ مليار دولار، وتوزِّع من ريعها ســـنوياً ٣٠ مليـــار دولار على المجالات الاجتماعية كلها تقريباً[٢].

هرم التوازن الاقتصادي:

لقـــد طرحَت شـــدّة الأزمـــات المعاصرة وسرعة انتشـــارها العديد من التساؤلات حول النظام الاقتصادي العالمي وبنيته، ومدى قدرته على امتصـــاص الأزمـــات والتصحيح الذاتي، وهذا ما يقوم به التمويل الإسلامي الذي يتميّز عن التمويل التقليدي؛ بأنّ نمو المديونية مقيَّد بنمو الثروة، فالتمويل الإسلامي مرتبط بالقطاع الحقيقي بما لا يؤدي إلى نشوء الهرم المقلوب الذي يمتاز بعدم الاستقرار، ويُعدّ علامة فارقة للتمويل التقليدي.

ففي ظـــل التمويل الإســـلامي يكون الهرم عاديـــاً متوازناً، قاعدته الاقتصـــاد الحقيقي؛ متمثّلاً في الثـــروة الحقيقية والأصول الفعلية المنتجـــة، ثـــم يُكمِّله الاقتصـــاد المالي الذي يرتبط بالاقتصاد الحقيقي، ولذلك فهذا النظام التمويلي مســـتقرّ، وقابل للاستمرار، ويضمن التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي.

شـــكل ٥: هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي

بناءً على ما ســـبق؛ فـــإنّ نموذج الاقتصاد والتمويل الإسلامي هو الذي يستطيع أن يحقِّق الاســـتقرار والإنتاجية؛ لأنه يقـــوم على هرم صحيـــح، قاعدته ثروة حقيقية ذات مســـاحة واســـعة، وقمّته حجم طبيعي من الديون، وذلك خلافاً للاقتصاد والتمويل التقليدي القائم على هرم مقلوب، قاعدته ثروة محدودة، تقوم عليها مساحة عريضة من الديون.

شـــكل ٦: هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

(١) طارق عبد الله: الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين.. من الوصاية إلى الشراكة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع ٣٦١، مارس ٢٠٠٩م، ص ١٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠١.

رابعاً: الكفاءة المرتبطة بتكامل أشكال التمويل الإسلامي وصيغه:

الكفاءة المتعلقة بالتمويل التضامني الزكوي:

يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة، مثل: حالات التضخم، وحالات الانكماش والركود؛ وذلك على النحو الآتي[1]:

أ – في حالات التضخم النقدي:

تُستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها.

– الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: للتقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول.

– الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: للتأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة.

– التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة: إنّ توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية؛ سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري، وذلك سيُسهم في تقليص حدّة الضغوط التضخمية.

ب – في حالات الانكماش والركود:

تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي، ومن بين طرق التأثير نذكر ما يأتي:

– الجمع العيني للزكاة: قد تضطر الدولة أحياناً بغية التأثير في الوضع الاقتصادي إلى الجمع العيني للزكاة؛ كيلا تُؤثّر كثيراً في الكتلة النقدية بالانخفاض بمقدار حصيلة الزكاة، وبحسب الوضع السائد ودرجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة.

– تأخير جمع الزكاة: قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخّرها على بعض الصحابة على أن تبقى ديناً عليهم، كما ثبت أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخّرها في عام الرّمادة نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية.

– زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي: من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية؛ بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني؛ بشكل يُسهم في تغيير مستويات الركود والانكماش والعودة إلى أوضاع النمو الاعتيادية في الاقتصاد الوطني.

هذه الآثار التلقائية للزكاة تعمل أداة استقرار ذاتية، مبنية داخل النظام الاقتصادي، وتُغذّيه بحركة مستمرة، تُقلّل أو تمنع حدوث التقلبات الاقتصادية.

الكفاءة المتعلقة بالتمويل التكافلي الوقفي:

يتجه الوقف الطوعي للموارد الخاصة لتمويل المشاريع التي تُنتج السلع والخدمات العامة، كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وتشييد دور العلم وأماكن العبادة... فهذه المجالات أصبحت اليوم تستقطع جزءاً مهمّاً من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وتُموَّل أحياناً بأدوات تزيد من حدّة التضخم.

وتؤدي مؤسسة الأوقاف دوراً محورياً في تحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يقلّل من دور الدولة المالي في تغطية هذه النشاطات؛ ومن ثمّ يُقلّل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور، وهذا ما ينعكس حتماً على الوضع الاقتصادي والنقدي بشكل إيجابي؛ إذ ستتحول نسبة مهمة من القوة الشرائية من المجالات

(١) صالح صالحي: السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، ط ١، ٢٠٠١م، ص (١٠٣ – ١٠٥).

الاســـتهلاكية الترفية إلى الاستثمارات الاجتماعية التوازنية التي تحدُّ من التقلبات الاقتصادية الدورية.

شـــكل ٧: الكفاءة المتعلقة بتكامل أشكال التمويل التضامني الزكـــوي والتكافلي الوقفي والربحي الخاص

الكفاءة المتعلقة بأولوية التمويل غير الربحي:

ينشأ الرِّبا من جهتين: حاجة المقترض (جهة الطلب)، وشحّ المقرض (جهة العرض)، وتأتي الزكاة لتُغْني المحتاج أو تخفِّف من عِوَزه، وفي الوقت نفسه تُشجِّع صاحب المال على السّـــخاء، وتقتلع جذور الشحّ والبخل من قلبه، وبذلك تعمل الزكاة على استئصال الرِّبا من الجذور.

بنـــاءً على ما ســـبق؛ يتبيَّن لنا تكامـــل النظام المالي الإســـلامي وترابط أجزائه، كما يتّضـــح خطأ التركيز في جانب وإهمال الآخر كما هو حاصل الآن؛ حيث يتم التركيز في مؤسســـات التمويل الإسلامي الربحية، مع إهمال كبير للمؤسســـات غير الربحية، وعلى رأســـها مؤسسة الزكاة، فمحاولة إزالة الرِّبا دون تفعيل مؤسســـة الزكاة تؤدي إلى خلل جوهري في مســـيرة التمويل الإسلامي، على مستوى الفهم والتنظير، وعلى مستوى الممارسة والتطبيق[١].

الكفاءة المتعلقة بتكامل صناعة التمويل الإسلامي:

تشكِّل الصناعة المالية الإســـلامية منظومة متكاملة من المؤسســـات والمنتجات المالية القـــادرة على تحقيق متطلبـــات التنميـــة الاقتصاديـــة، وتتركّز هـــذه الصناعة في قطاع البنوك الإســـلامية بنســـبة ٨٠٪[٢]؛ على حساب المؤسســـات المالية الأخرى[٣] الضرورية لتحقيق التكامل والتـــوازن والتنوّع فـــي مكوِّنـــات بنية الصناعـــة المالية الإسلامية، كصناديق الاســـتثمار، وأسواق الصكوك ورأس المال، والتمويل الأصغر.

إنّ الأســـس التـــي يقوم عليهـــا التمويل الإســـلامي تشجِّع على التخصّص بســـبب ارتباطه الوثيق مع النشاط الاقتصادي المنتج، فعقود البيع الآجل والسَّلَم والاستصناع والمزارعة والمغارسة والإجارة والمشاركة.. وغيرها تفرض الترابط بين التمويل والنشـــاط الحقيقي؛ ما يقتضي نوعاً من التخصّص في النشـــاط التمويلي بحسب القطاع الذي تُطبَّق فيه هذه العقود؛ لكي ينجح الممولِّ في حفظ حقوقه وتحقيق الكفاءة، ومن ثمّ الربحية اللازمة، فقواعد التمويل الإســـلامي تقتضي تخصُّص المؤسســـات المالية بحسب مجالها ونطاق عملها.

وهذا التخصُّص من شـــأنه أن يرفع مســـتوى الكفاءة ومعدل الإنتاجية، كما أنه يتيح الفرصة لبناء صناعة مالية تتكامل فيها المؤسســـات المتخصِّصـــة بعضها مع بعضها الآخـــر؛ لتصبح الصناعـــة إجمالاً أقدر على الاســـتجابة للمتطلبات الاقتصادية للتنمية.

خامساً: تقدير الكفاءة التطبيقية المتوقَّعة لصيغ التمويل الإسلامي وأساليبه:

يمكن إبراز الكفاءة الاقتصادية المتوقَّعة لصيغ التمويل الإسلامي على المستويات الآتية[٤]:

(١) سامي السويلم: مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١١م، ص (٣٣ – ٣٤).

(٢) يُلاحَظ أنّ هناك خللاً هيكلياً في تركيبة الصناعة المالية الإسلامية؛ بسبب تركيزها في التجربة المصرفية، وهذا انعكاس لواقع الصناعة في هذه المرحلة، حيث تقوم البنوك الإسلامية بدور كبير؛ فقد ارتبط موضوع المؤسسات المالية الإسلامية في بدايته بموضوع البنوك الإسلامية، ثم تطوّر إلى شركات التأمين التكافلي، وصناديق الاستثمار، وأسواق الأوراق المالية.. .

(٣) Kuwait Finance House, «Islamic Finance Research», KFH Research Ltd, Kuwait, ٢٠١٠, p. ١١.

(٤) صالح صالحي: المنهج التنموي...، مرجع سابق، ص (٤٠٩ – ٤١١).

١ – الكفاءة المتوقعة على مستوى الأموال المستثمرة:

يؤدي تطبيق صيغ التمويل الإسلامي إلى إلغاء التكاليف الاقتصادية، على المستوى الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو حتى على المستوى الدولي، وتكاليف السلع والخدمات النهائية تكون في حالة التمويل الإسلامي أقلّ منها في حالة التمويل التقليدي؛ بمقدار عبء التكلفة الربوية.

٢ – الكفاءة المتوقعة على مستوى توظيف الأموال والطاقات العاطلة:

إنّ تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عنصر العمل وعنصر رأس المال في صوره المتعدِّدة، من مضاربة ومشاركة ومرابحة ومزارعة...، الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل الطاقات العاطلة في مختلف النشاطات الاقتصادية، والمعالجة المباشرة لمشكلة البطالة.

كما يزول الأثر السلبي المترتِّب على الحرج والمشقّة الناتجة عن فرض نظام التمويل التقليدي، والذي أدّى إلى وجود أموال عاطلة تتحرَّج من التعامل مع المؤسسات المصرفية بسبب التعامل بالفائدة.

وبناءً على ما سبق؛ يتضح أنّ (صيغ التمويل الإسلامي) بديل جيِّد؛ حيث تتعدَّد آثارها الإيجابية المتوقَّعة؛ بحيث تُسهم في احتواء التقلبات الاقتصادية الدورية.

٣ – استقرار نظام التمويل الإسلامي:

يُعَدّ النظام المالي الإسلامي أكثر استقراراً مقارنة بالنُّظم الأخرى؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

– مشاركة المودعين والمساهمين في المخاطرة تؤدي إلى تجنُّب الانهيار وقت الأزمات.

– عدم تداول الديون في سوق ديون متكاملة يمنع من الاختلال والعدوى.

– ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية يؤدي إلى زيادات متوازنة في الطلب والعرض.

– منع عقود الرِّبا، والغرَر، وبيع البائع ما لا يملكه من أصول، يؤدي إلى تحجيم المجازفات في الأسواق.

وقد أقرّ صندوق النقد الدولي في وقت سابق بقدرة النظام المالي الإسلامي على امتصاص الصدمات الدولية؛ لأنه نظام قائم على الاستثمار في الإنتاج السلعي، وليس قائماً على المجازفات في الأسواق المالية غير المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

وهذا ما يتفق مع آراء عدد من الاقتصاديين[1]؛ فقد توصَّل سيمونز H. Simons إلى أنه يمكن تفادي خطر الاضطراب الاقتصادي إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض، وكان تمويل الاستثمارات بالمشاركة.

كما أكَّد مينسكي H. Minsky حقيقة أنّ قيام كلّ مؤسسة بالتمويل الذاتي، أو بالمشاركة برأسمالها، والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحها غير الموزعة، يُنتِج نظاماً مالياً قوياً، ولكن لجوء المنتجين إلى التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض يُعرِّض النظام لعدم الاستقرار.

ودلّت الدراسات والأزمات المعاصرة على أنّ مؤسسات التمويل الإسلامي أكثر استقراراً وأقلّ تأثُّراً من مؤسسات التمويل التقليدي.

آثار محاكاة المنتجات المالية التقليدية:

إنّ متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع لها سلبيات كثيرة، منها[2]:

– تصبح الضوابط الشرعية مجرّد قيود شكلية لا قيمة اقتصادية من ورائها، وهذا ما يُضعف قناعة العملاء بالمنتجات المالية الإسلامية، وتصبح تلك الضوابط عبئاً وتكلفة إضافية تُحمّل على العميل، لتكون المنتجات المالية الإسلامية المقلَّدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تُحقِّق النتيجة نفسها.

– تستلزم معاناة الصناعة المالية الإسلامية المشكلات والأزمات التي تعانيها الصناعة التقليدية.

– إنّ محاولة تقليد جوهر المنتج التقليدي وأساسه

(١) عبد الحميد الغزالي: الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط ١، ١٩٩٤م، ص (١٧ – ٢٢).

(٢) سامي السويلم: التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط ١، ٢٠٠٧م، ص (١٢٨ – ١٣٠).

يقود الصناعة المالية الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، ويهدد خصوصيتها وضوابطها، وتصبح تابعة للآليات المالية للصناعة التقليدية!

– لا يعني ما سبق أنّ جميع المنتجات التي تُقدِّمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، ولكن ينبغي التمييز بين اقتباس ما يلاءم التمويل الإسلامي ومبادئه، ومحاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية.

بناءً على ما سبق؛ تتّضح أهمية تقويم المنتجات المالية الإسلامية القائمة من قِبَل مؤسسات مالية متخصِّصة في عملية التصنيف الائتماني في إطار المعايير الشرعية والموضوعية؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

– تصنيف المنتجات المالية الإسلامية من أجل حماية المستثمرين، وحماية المؤسسات المالية الإسلامية المنضبطة من منافستها بمنتجات رديئة تُسيء إليها.

– معرفة مدى تحقيق تلك المنتجات للأولويات التنموية، ومدى تلبيتها لاحتياجات المتعاملين.

– معرفة مدى سلامة تطبيق تلك المنتجات بالسوق المصرفية، وتميّزها عن المنتجات المالية التقليدية.

خاتمة:

في ظلّ الأزمات المالية المتكرِّرة، والتقلُّبات الاقتصادية الدورية، يبحث العالَم اليوم عن نظام مالي عادل، يقوم على الاستثمار الحقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وقد أدركت ذلك كريستين لاغارد Christine Lagarde وزيرة المالية الفرنسية سابقاً، والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي حالياً، حين قالت: «إن المبادئ التي نكافح من أجلها مدوّنة بوضوح في التمويل الإسلامي»[1].

ومبادئ التمويل الإسلامي في جوهرها قيم عالمية، يمكنها أن تُسهم بكفاءة في الوقاية من الأزمات المالية المعاصرة، وتعجيل الخروج من تبعاتها وتداعياتها السلبية؛ من خلال المشاركة وتوزيع المخاطرة، وتجنُّب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي...

وقد قام المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بإعداد وثيقة (مبادئ الوسطية المالية: عشرة مبادئ لنظام مالي ومصرفي متوازن وعادل)[2]؛ بهدف معالجة الأزمات المالية ومسبِّباتها، وهي:

١ – الحدّ من الإفراط في المداينات وبيع الديون وتوريقها والتصرّف فيها.

٢ – العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وصيغ التمويل المبني على الدَّين غير المرتبط بنمو الثروة.

٣ – بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.

٤ – استخدام آلية معدّل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة.

٥ – تطوير أدوات وصيغ فعّالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها.

٦ – بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً ومرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي.

٧ – وضع آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق ضرر بالمدينين.

٨ – تصحيح دور الأسواق المالية، ووضع ضوابط محدَّدة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.

٩ – الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقاتها بالأطراف ذات العلاقة.

١٠ – تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن.

---

(١) The principles we're fighting for are very well inscribed in Islamic finance"; www.france٢٤.com, ١٥.١٠.٢٠٠٩.

(٢) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مبادئ الوسطية المالية.. عشرة مبادئ لنظام مالي ومصرفي متوازن وعادل، مارس ٢٠٠٩م.

تطبيق صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة في المجال الزراعي بالدول الإفريقية

أ. داود عبد الباقي محمد *

مقدمة:

إنّ المنتجات المالية كثيرة ومتنوعة، قد تناول بعضها علماء الإسلام في مؤلفاتهم قديماً وحديثاً، وجَلّوْا فيها أحكامها صحةً وفساداً، وعلّلوا لذلك بعلل مقنعة، سهّلت التمييز بين المنتجات الإسلامية وبين المنتجات التقليدية.

وفي هذا العصر ظهرت مراكز بحثية إسلامية تهتمّ بهذا النوع من الدراسة، وتسلّط الضوء عليها لأجل الاستفادة منها؛ لتكون بدائل للمنتجات المعروفة في البنوك التقليدية، ومن تلك المراكز (الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل)، وإذا كانت ممارسة عديد من صيغ التمويل التقليدي قد طالت مع قلّة نجاحها؛ فهناك بدائل إسلامية ثبت نجاحها عبر عديد من المصارف والمؤسسات المالية العالمية المتبنية لها، كالتي عُرضت في المؤتمر المبارك الذي عقدته (الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل).

ويذكر الباحث في هذه الوريقات عدداً من المنتجات المالية التقليدية، وكذلك الإسلامية التي يمكن الاستفادة منها في تمويل المشروعات الصغيرة، وبخاصة المشروعات الزراعية في دول إفريقيا، مع وجود تفاوت في نسبة النجاح عند تطبيق ذلك في تلك الدول.

أولاً: معنى صيغ التمويل الإسلامي:

عُرّفت صيغ التمويل الإسلامي بتعريفات؛ منها:

- أنها «تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة، بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية؛ لتساهم بدور فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية»[1].

- أنها «عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد؛ لتوفير المال لمن ينتفع به، سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السّلَم أو القرض»[2].

ومن هذين التعريفين يمكن استخلاص بعض خصائص التمويل الإسلامي:

- أنّ التمويل الإسلامي قد يكون بتقديم تمويل عينيّ، كتقديم جزء من المال للمضاربة، أو بتمويل معنويّ كضمان ما لم يجب، ونحوه.

- أنّ التمويل يكون إسلامياً إذا خلت صيغته من المخالفات الشرعية، واتسمت بضوابط ومعايير شرعية.

(*) باحث نيجيري ودارس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ بقسم الفقه.

(١) المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٣١ مايو ٢٠٠٥م، عمان / الأردن، ص (١٤ - ٢٩).

(٢) مقالة بعنوان: صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، للدكتور صلاح بن فهد الشلهوب، أستاذ مساعد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ص ٣.
faculty.kfupm.edu.sa/.../Islamic%٢٠finance%٢٠and%٢٠its%٢٠role%٢٠in%٢٠the%٢٠development).

- أنّ الغرض من التمويل الإسلامي هو نفع الآخر في قضاء حاجته الشخصية، أو إقامة مشروعه الاستثماري.

- أنّ التمويل الإسلامي يقوم على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي.

- أنّ التمويل الإسلامي يعزّز النمو والرخاء الاقتصادي وفق الشريعة الإسلامية.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنّ المنتجات المالية يستطيع كلّ واحد إيجادها وتطبيقها؛ لأنها حلول لمشكلات مالية قائمة، لكن الأهم المطلوب من المسلم إيجاد تلك المنتجات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، كما أنه يمكن تغيير المنتجات التقليدية لتصبح منتجات إسلامية؛ إذا تمّ تعديلها بإزالة ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية عنها.

ثانياً: أهمية الزراعة في دول إفريقيا، وتوجيه صيغ التمويل الإسلامي لصالحها:

لا خلاف بين الخبراء الاقتصاديين أنّ الزراعة في الدول الإفريقية جديرة بالاهتمام؛ إذ إنها من أحسن الطرق لمساعدة الإفريقيين الفقراء؛ لمحاربة الفقر الذي كانوا عانَوا ويعانونه، وإنهائه - إن شاء الله تعالى -، مما يرشّح لإحداث تغيير اقتصادي سريع للإفريقيين إذا أعاروها اهتماماً بالغاً؛ وذلك لما تتمتع به دول إفريقيا من أراض خصبة صالحة للزراعة، لم تُستغل استغلالاً زراعياً كافياً سوى نسبة ضئيلة منها، ويدرك ذلك مَن سار في طرقها البرية، حتى إنه كثيراً ما يثور لدى مَن زار الدول الإفريقية سؤال مفاده: لماذا لم تُزرع هذه الأراضي الإفريقية الواسعة برغم خصوبتها؛ فيزول بذلك فقر الأفارقة؟! وهل الأفارقة كسالى أو أنهم غير قادرين على القيام بالعملية الزراعية؟!

والحقيقة أنّ المشكلة فيما يظهر تكمن في عدم رغبة الإفريقيين في ممارسة الزراعة بشكلها التقليدي لصعوبتها، ولعدم وجود دعم حكومي جيد للمزارعين في أغلب الدول الإفريقية، ولذلك نجد معاناة المزارعين البدائيين من أعباء الزراعة التقليدية، وانعدام جودة التخزين والتسويق لمحاصيلهم الزراعية، مما أدّى في كثير من الأحوال إلى حدوث الكساد الزراعي، وهذا من أسباب عزوف الشباب عن الزراعة التقليدية.

وكذلك ما تعانيه دول إفريقيا من المشكلات السياسية التي ساعدت على انتشار الفقر، وعدم التمكّن من مكافحته؛ إذ توجد في بعض الدول الإفريقية ثورات شعبية، وفي بعضها الآخر انقلابات عسكرية، وانتشار عدم الثقة في الخيارات السياسية، وكثرة الحروب والنزاعات السياسية فيما بينها[1].

وإضافة إلى ما سبق؛ تتأكد أهمية توجيه الصيغ التمويلية الإسلامية نحو الأغراض الزراعية في دول إفريقيا؛ لأسباب تتلخص في الآتي:

- أنّ الإمكانيات الزراعية الكبيرة المتوفرة في إفريقيا تمكّن من النهوض بالقارة اقتصادياً واجتماعياً، وقد ذكر الخبير في الشؤون الاقتصادية لدى منظمة الزراعة والتمويل الدولية جيفري ليفنغستون: أنّ «السبب الرئيسي لمحدودية الإنتاج الزراعي في إفريقيا متصلة بقلّة الإقبال على الاستثمار في مجال الزراعة؛ سواء على الصعيد الحكومي أو على صعيد المنظمات»[2]، وكذلك يقول الخبراء: «إنه إذا أرادت إفريقيا الاستفادة من الاهتمام الدولي الجديد بأراضيها الزراعية، والطلب المتزايد على الغذاء، فمن الضروري أن تنشئ صناعة زراعية حديثة، فحسب تقديرات البنك الدولي فإنّ إفريقيا تخسر من ١٪ إلى ٢٪ من إجمالي ناتجها المحلي سنوياً؛ بسبب ضعف

(١) انظر: التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هيا جميل بشارات، ط ١ - ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م، دار النفائس - الأردن، ص ٤٠، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، للدكتور عمر مصطفى جبر إسماعيل، ط ١ - ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، دار النفائس - الأردن، ص (١٠١ - ١٠٢).

(٢) صفحة اقتصاد وأعمال - السبت / ٣ آذار / مارس ٢٠١٢م: http://arabic.cnn.com/٢٠١٢/business/٢/٢/Africa.agriculture

بنيتها التحتية»[1].

- أنّ القارة الإفريقية - حسب إحصائيات الأمم المتحدة - تصدّر منتجاتها من المواد الغذائية والزراعية بقيمة ٥٠ مليار دولار سنوياً، إلا أنّ قرابة ثلثي الدول الإفريقية غير مستغلة، وتعتبر مستوردة للمنتجات الزراعية[2].

- أنّ الدراسات تؤكد أنّ القارة الإفريقية بإمكانها إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك في غضون سنوات قليلة فقط، إذا ما تمّ وضع الخطط والدراسات القائمة على الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية[3].

ولهذا فإنّ الاهتمام بالمجال الزراعي، باستخدام الصيغ التمويلية الإسلامية في دول إفريقيا، لَخادمٌ وداعمٌ لمشروع مكافحة الفقر فيها.

ثالثاً: صيغ التمويل التقليدية في إفريقيا، والملاحظات الواردة عليها:

عُرفت في إفريقيا، كغيرها من بقية قارات العالم، أنواع مختلفة من صيغ التمويل بصورها التقليدية، وبعضها قائم على النظام الربوي، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ - القروض الربوية:

القروض الربوية - لكثرة انتشارها - هي التي تتبادر إلى الذهن عند الحديث عن التمويل المصرفي في إفريقيا، وتُمارس على مستوى الأفراد والمؤسسات المالية العامّة والخاصّة، إذ يوجد بها التعامل بالسندات إصداراً وشراءً وتداولاً، وكلها قروض ربوية، وتُسمّى بالشهادات أو الصكوك الاستثمارية أو الادخارية، وتُسمّى الزيادة الربوية الملتزم بها بالفائدة.

ولا شك في أنّ القروض الربوية بأنواعها - وإن غيّرت مسمياتها - حرام، وهي من أهمّ عوامل انتشار الفقر وأكبرها، وأسباب وقوع العديد من الدول في الأزمات الاقتصادية، ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩].

كما أنّ المشروع الاستثماري لا يكون سليماً إذا خلا من السلامة الشرعية، وإن استوفى بقية عناصر السلامة الفنية والتجارية والتنظيمية والإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية.

ويُقصد بالسلامة الشرعية ألا تكون في المشروع مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية، بل يلتزم بالسلوك الإسلامي بشكل عام[4].

ولا خلاص للبشرية إلا باتباع دين الله عز وجل، بوصفه منهجاً وحيداً قادراً على تقديم الحلول الناجحة لمشكلات البشرية جمعاء.

٢ - القروض المتبادلة:

القروض المتبادلة لها صور متعددة، تختلف من منطقة لأخرى، ومن الصور المنتشرة في غرب إفريقيا:

أ - قرض المنافع الزراعية:

وهو أن يطلب المزارع من زملائه وأصدقائه المزارعين مساعدته في عمل زراعي، كالقيام بالزراعة، أو تنظيف المزرعة، أو الحصاد في وقت معين، على أن يردّ بمثل المساعدة متى طلبوا منه ذلك، ودون مقابل مالي غير طعام يعدّه لهم المستفيد؛ ليتقوّوا به على العمل.

وهذا النوع من التعاون كان معروفاً لدى المزارعين

(١) الزراعة أمل إفريقيا في الخروج من دائرة الفقر، بقلم: شريفة عبدالرحيم، صحيفة الأهرام الاقتصادي، ١٤ نوفمبر ٢٠١١م، الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٧٠٢٩٥١&eid=٩٤١.

(٢) صفحة اقتصاد وأعمال - السبت / ٣ آذار / مارس ٢٠١٢م: http://arabic.cnn.com/٢٠١٢/business/٢/٢/Africa.agriculture

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) انظر: الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية، للدكتور سيد الهراوي، ط ١ - ١٩٩٦م، مكتبة عين شمس - مصر، ص (٦٧ - ٦٨).

القدامى في مدن غرب إفريقيا، مثل نيجيريا، والنيجر، والكاميرون.

لكن يوجد في هذه الصورة بعض الإشكاليات، هي:

- كون المنفعة قرضاً:

إنّ القرض الزراعي بصورته المذكورة داخل في قرض المنافع الذي وقع فيه الخلاف بين أهل العلم، منهم من منعه؛ لأنّ المنافع ليست بأعيان، ولم يصح السّلَم فيها[1]، ومنهم من أجازه[2]؛ لإمكان ردّ مثلها الصوري[3]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ويجوز قرض المنافع، مثل أن يحصد معه يوماً، ويحصد معه الآخر يوماً، أو يُسكنه داراً ليُسكنه الآخر بدلها، لكن الغالب على المنافع أنها ليست من ذوات الأمثال حتى يجب ردّ المثل بتراضيهما»[4].

- بدل قرض المنفعة:

إنّ البدل في قرض المنفعة لا يكون مماثلاً، فهذا الذي حمل بعض الفقهاء على القول بالمنع؛ لأنّ القرض يقتضي ردّ المثل[5]، ولا يتحقّق ذلك في قرض المنافع؛ إذ الردّ فيه إمّا أن يكون بأزيد وإمّا بأنقص.

لكن بما أنّ المطلوب في بدل القرض هو كونه مِثْلاً صورياً، وهو شامل للمماثلة الحسّية والحكمية[6]، فهذه يمكن أن تتحقق، فالواجب على مقترض المنفعة تحقيق ذلك بقدر الإمكان، كما أنه ينبغي للمتعاملين بهذا القرض استحضار الهدف من القرض، وهو الإرفاق، فلا يطلب المقرض من مقترض المنفعة فوق ما أقرضه، بل يرضى بما يقارب المنفعة المقترَضة وإن كان أنقص؛ لصعوبة الردّ في ذلك بالمساوي كاملاً.

ولا مانع في مثل هذه الحال من سبق اشتراط ردّ الأنقص، على قول بعض أهل العلم؛ لأنّ مبنى القرض الإرفاق، فيقول مثلاً: «احصد معي مزرعتي يوم كذا، على أن أحصد معك مزرعتك يوم كذا، وأن يكون قضائي دون أدائك»، فهذا لا بأس به إذا رضي المقرض بذلك، على قول بعض الفقهاء في جواز ردّ القرض بأنقص، قال النووي رحمه الله: «فإنْ شَرَطَ أن يردّ عليه دون ما أقرضه؛ ففيه وجهان: أحدهما لا يجوز؛ لأنّ مقتضى القرض ردّ المثل، فإذا شَرَطَ النقصان عمّا أقرضه فقد شَرَطَ ما ينافي مقتضاه، فلم يجز كما لو شَرَطَ الزيادة. والثاني يجوز؛ لأنّ القرض جُعل رفقاً بالمستقرض، وشرط الزيادة يخرج به عن موضوعه؛ فلم يجز، وشرط النقصان لا يخرج به عن موضوعه»[7].

وهذا يعني أنّ المقرض يجوز له أن يأخذ أقلّ مما أقرضه غيره إذا كان راضياً به، وكذلك إذا كان ذلك بشرط سابق، وهذا يمكن أن ينطبق على البدل في قرض المنافع الذي يصعب فيه الدقة في ردّ المساوي، والذي يخشى فيه المقترض من عدم القضاء بما يساوي المنفعة المقترَضة.

- الطعام الذي يقدّمه المستفيد للمقرضين:

إنّ ما يقدّمه المزارع المستفيد من الأطعمة والأشربة لزملائه الذين أقرضوه المنافع، في أثناء العمل وبعده في المزرعة، داخل في (هدية المديان) التي وقع الخلاف فيها بين أهل العلم، منهم من يعدّ ذلك منفعة زائدة لا يجوز قبولها؛ لحديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً قال: «إذا أَقرض أَحدكم قرضاً، فأهدى إليه،

(١) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، (٤ / ٣٣)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي، (٥ / ١٢٥).

(٢) انظر: رد المحتار، (٥ / ١٦١)، شرح مختصر خليل، للخرشي، (٥ / ٢٠٣)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (٤ / ٣٣)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (٣ / ٣٢)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي، (٥ / ١٢٥)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (٣ / ٢٤٠).

(٣) هذا التعليل لبعض الشافعية، وقيّدوا ذلك بما إذا كانت المنفعة في غير العقارات، انظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، (٣ / ٦٧).

(٤) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، (٥ / ٣٩٤).

(٥) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (٧ / ٣٩٥)، التاج والإكليل لمختصر خليل، (٦ / ٥٢٩)، المجموع شرح المهذب، (١٣ / ١٧٤)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (٣ / ٢٤٠).

(٦) حاشية الجمل على شرح المنهج، (٣ / ٢٥٧).

(٧) المهذب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي، (٢ / ٨٤).

أَو حمله على الدابة، فلا يركبها، ولا يقبله، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك»[1]، إذ دلّ الحديث على أنه «لا يجوز لمقرض قبول هدية، ولا غيرها من المنافع، للنهي عن ذلك، لئلا يتخذ ذريعة إلى تأخير الدين لأخذ هدية عليه، أو أي منفعة، فيكون رباً؛ لأنه يعود إليه ماله، مع أخذ الفضل الذي استفاده»[2].

وقد أجاز ذلك بعض الفقهاء؛ لما رواه ابن سيرين «أنّ عمر رضي الله عنه أسلف أبيّ بن كعب عشرة آلاف درهم، فأهدى إليه أبيّ بن كعب من ثمرة أرضه؛ فردّها عليه ولم يقبله، فأتاه أبيّ فقال: لقد علم أهل المدينة أنّي من أطيبهم ثمرة، وأنه لا حاجة لنا، فبمَ منعت هديتنا؟ ثم أهدى إليه بعد ذلك فقبل»[3].

قال ابن رشد: «لا يحلّ لمن عليه دين، من بيع أو سلف، أن يهدي لمن له عليه الدين هدية، ولا أن يُطعمه طعاماً رجاء أن يؤخره بدينه، ولا يحلّ لمن له عليه الدين أن يقبل ذلك منه إذا علم ذلك من غرضه، وجائز لمن عليه الدين أن يفعل ذلك إذا لم يقصد ذلك، ولا أراده، وصحّت نيته فيه»[4].

ولذا حمل القائلون بجواز قبول الهدية ذلك النهي الوارد في حديث أنس - إن صح - على أنّ الهدية مشروطة في العقد[5].

ومن ثمّ؛ فإذا كان الطعام الذي يعدّه المزارع لمقرضي المنفعة الزراعية، ليس القصد منه تأخير الدين، بل ليتقوَّوا به على العمل، فلا يكون من المنفعة المحرمة.

ومما ينبغي ذكره هنا أنه كما يمكن اعتبار هذا التعامل (القرض الزراعي) من قبيل قرض المنافع، يمكن كذلك اعتباره مجرد تعاون قائم بين المزارع وزملائه؛ لأنّ التعاون يكون حسب الاستطاعة ولا يترتب عليه لزوم الردّ بالمثل؛ كما أنه لا يجرّ - فيما يظهر لي والله أعلم - إلى أي إشكال، إلا أنّ التجاوب بين المزارعين في حال اعتباره قرضاً يكون أكبر منه في حال اعتباره مجرد تعاون.

وعلى أية حال؛ فإنّ (قرض المنافع) يمكن تطبيقه في الدول الإفريقية دون الحاجة إلى كبير جهد، ويمكن الاستفادة منه في غير المجال الزراعي.

ب - جمعيات الموظفين:

ويُقصد بها اتفاق مجموعة أشخاص على دفع مبلغ محدّد موحّد القدر في أوقات معينة، على أن يُعطَى المدفوع لشخص واحد، ثم ينتقل الدور إلى شخص آخر، حتى يعمّ ذلك جميع الأعضاء.

وهذه الجمعيات موجودة في إفريقيا كما في بقية القارات، وللعلماء خلاف في حكم هذا النوع من القرض، وإن كان الراجح جوازه؛ لأنّ المنفعة لم ينفرد بها المقرض بل هي عامّة للمقرض وللمقترض، ولذا قال ابن القيم رحمه الله: «والمنفعة التي تجرّ إلى الربا في القرض هي التي تخصّ المقرض، كسكنى دار المقترض، وركوب دوابه، واستعماله، وقبول هديته، فإنه لا مصلحة له في ذلك، بخلاف هذه المسائل، فإنّ المنفعة مشتركة بينهما، وهما متعاونان عليها، فهي من جنس التعاون والمشاركة»[6].

وقد صدر قرار[7] من هيئة كبار العلماء، في حكم جمعيات الموظفين وغيرهم، بعدم وجود ما يمنع هذا النوع من التعامل؛ «لأنّ المنفعة التي تحصل للمقرض لا تنقص المقترض شيئاً من ماله، وإنما يحصل المقترض

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، (٢ / ٨١٣)، رقم الحديث، (٢٤٣٢). قال الشيخ الألباني: «ضعيف»، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (٣ / ٣٠٣).

(٢) حاشية الروض المربع، (٥ / ٤٧).

(٣) هذا الأثر لم أعثر عليه في كتب الآثار، وذكره بعض الفقهاء في كتبهم، انظر: عون المعبود وحاشية ابن القيم، (٩ / ٢٩٦)، المغني، لابن قدامة، (٤ / ٢٤١).

(٤) البيان والتحصيل، (٢ / ٤٣٣) .

(٥) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (٣ / ٣٤).

(٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، (٩ / ٢٩٧).

(٧) قرار رقم ١٦٤، وتاريخ ١٤١٠/٢/٢٦هـ.

على منفعة مساوية لها؛ ولأنّ فيه مصلحة لهم جميعاً من غير ضرر على واحد منهم أو زيادة نفع لآخر، والشرع المطهر لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها على أحد، بل ورد بمشروعيتها»[1].

ج - القرض التعاوني (التمويل التعاوني):

«ويكون عن طريق إنشاء جمعيات الادخار والائتمان التي تقوم على قبول الودائع والمدخرات من أعضائها، ثم تقديم التمويل للأعضاء في ترتيبات معينة، إمّا في صورة مستمرة، أو من خلال ما يُعرف بجمعيات تناوب الادخارات الائتمانية»[2].

وصورته المعروفة في بعض دول غرب إفريقيا هي: أن يودع شخص مبلغاً مالياً في صندوق تعاوني لمدة ستة أشهر، على أن يكون له الحقّ بعد ذلك في استقراض ثلاثة أضعاف المبلغ المودع لإنشاء مشروع معيّن موافق عليه من قِبَل إدارة الصندوق التعاوني، ويتم تسديد المبلغ المقترض أقساطاً لمدة عشرة أشهر على الأكثر مع فائدة ربوية محدّدة.

وفي هذا القرض من المخالفات الشرعية ما لا يخفى، فلذا قد حاول بعض المسلمين المهتمين بمثل هذه الصناديق التعاونية تصحيح هذه الصورة، بتصحيح ما احتوته من المخالفات الشرعية، مع إبقاء بقية الأنظمة، كالإقراض مقابل الإيداع، والذي يعدّ في حدّ ذاته ربحاً اقتصادياً قد يتضرر به المقترض لو كان هذا التعامل في المصارف والبنوك، لكن لمّا كان ذلك واقعاً داخل الجمعية التعاونية الواحدة التي تعمّ المنفعة فيها أعضاءها المقرضين والمقترضين كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وأنّ المقترضين هم أنفسهم المقرضون، ومدخراتهم وودائعهم هي التي يتم إقراضها فيما بينهم، لمّا كان الأمر هكذا؛ كان هذا الشرط فيما يظهر، وأرجو من مشايخي الأفاضل تصحيحي غير ضارّ؛ لأنّ المبلغ المودع هو الذي سيقترضه الآخرون، وما أودعه الآخرون هو الذي سيقترضه المودع.. وهكذا، وليس هناك جهة مستقلة بالانتفاع، بل الانتفاع عامٌّ لجميع أعضاء الصندوق.

ومما دفع الإفرقيين المسلمين الذين لهم العضوية في هذه الجمعيات إلى تبنّي هذه الصيغة بعد إبعاد الفائدة الربوية عنها ما يأتي:

١ - عدولهم عن التعامل الربوي في البنوك التقليدية بعد هداية الله تعالى لهم.

٢ - اعتبار ذلك صيغة تمويل إسلامي، يمكن الاستفادة منها في غياب البنوك الإسلامية لديهم.

٣ - حاجتهم إلى إنشاء منشآت تجارية صغيرة، وعدم امتلاك ما يكفي لذلك.

لذلك كله لجأ هؤلاء إلى هذه الصيغة، واكتفوا من ناحية الوثوق بكفالة الأشخاص؛ لصعوبة توفير الضمان والرهن على المقترض المسكين، فصار بعض الأعضاء هم كفلاء لبعضهم، مع ضوابط موضوعة لذلك، وإن كان لا تزال هناك ملاحظات على إدارات تلك الصناديق.

وقد استخدم بعض الأفارقة هذا التمويل التعاوني في حلّ مشكلة التمويل، ونجحوا في ذلك بفضل الله عز وجل.

فمثل هذا المنتج لو دُرست صيغته جيداً من عدة حيثيات، وطبّقت في دول إفريقيا، ربما ساعد كثيراً في محاربة الفقر، واضمحلال مشكلات شحّ التمويل للمشروعات الصغيرة.

رابعاً: صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة الصالحة للمشروعات الزراعية في إفريقيا:

إنّ الصيغ الصالحة للمشروعات الزراعية خاصة هي الصيغ التقليدية المذكورة فيما سبق، بعد أن يتم إجراء التعديلات عليها، بإبعاد ما يخالف الشريعة الإسلامية عنها.

(١) مجلة البحوث الإسلامية، تأليف: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (٢٧ / ٣٤٩ - ٣٥٠).

(٢) بحث بعنوان: التمويل التعاوني.. الأسس الواقع المقترحات، إعداد الدكتور محمد عبد الحليم عمر، ص ٥.

ومن الصيغ الصالحة في ذلك:

المضاربة في الزراعة:

المضاربة لغة: هي «مفاعلة من الضرب، وهو السير في الأرض»[١]، كأنه عقد على الضرب في الأرض، والسعي فيها، وقطعها بالسير.

ويقال: ضاربه في المال مضاربة، أي قارضه مقارضة.

والمضاربة على لغة أهل العراق، أما المقارضة أو القراض؛ فهي لغة أهل الحجاز: بمعنى القطع، يقال: قرض الفأر الثوب: أي قطعه، فكأن صاحب المال اقتطع من ماله قطعة وسلّمها إلى العامل، واقتطع له قطعة من الربح.

وقيل: اشتقاق القراض من المساواة والموازنة، يقال: تقارض الشاعران، إذا وازن كلّ واحد منهما الآخر بشعره، وسُمّي بذلك لوجود توازن بين العاقدين، إذ وجد من العامل العمل، ومن الآخر المال، فتوازنَا[٢].

ويرى بعض الفقهاء أنّ المضاربة قد لا تكون المفاعلة من الطرفين، قال الرافعي: «ولم يُشتق للمالك منه اسم فاعل؛ لأنّ العامل يختص بالضرب في الأرض، فعلى هذا تكون المضاربة من المفاعلة التي تكون من واحد، مثل عاقبت اللص»[٣].

المضاربة اصطلاحاً: للمضاربة تعريفات عدّة ذكرها الفقهاء في كتبهم، فمن تلك التعريفات: أنها «عقد على الشركة؛ بمالٍ من أحد الجانبين، وعملٍ من الآخر»[٤].

ومما ورد عن أهل العلم في المضاربة في الزراعة ما جاء عن الإمام أحمد رحمه الله، إذ قال ابنه أبو الفضل صالح: «سألت أبي عن رجل دفع إلى رجل ألف درهم، فقال: اتجر فيها بما شئت. فزرع بها زرعاً، فسلم، فربح؟ قال: المضاربة جائزة، والربح بينهما على ما اصطلحا عليه»[٥].

صيغة المنتج (المضاربة في الزراعة):

أن يدفع المصرف الإسلامي أو غيره المال إلى المضارب (الخبير بالزراعة)، يستثمره في الأوجه الزراعية المختلفة، على أنّ الربح بينهما حسب الاتفاق.

مشروعية المضاربة في الزراعة:

ثبتت مشروعية المضاربة في الزراعة بعموم أدلة مشروعية المضاربة، وهي:

١ - الإجماع: فقد نقل ابن قدامة ذلك عن ابن المنذر، إذ قال في المغني[٦]: «وأجمع أهل العلم على جواز المضاربة في الجملة»، وقال ابن تيمية رحمه الله: «والمضاربة جوّزها الفقهاء كلهم اتباعاً لما جاء فيها عن الصحابة رضي الله عنهم، مع أنه لا يُحفظ فيها بعينها سنّة عن النبي صلى الله عليه وسلم»[٧].

ومما ورد عن الصحابة في ذلك أنّ ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان العباس بن عبد المطلب «إذا دفع مالاً مضاربة اشترط على صاحبه: لا يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذات كبد رطبة، فإن فعل فهو ضامن، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجازه»[٨].

٢ - المعقول: «أنّ بالناس حاجة إلى المضاربة؛ فإن الدراهم والدنانير لا تنمّى إلا بالتقلب والتجارة، وليس كل مَن يملكها يحسن التجارة، ولا كل مَن يحسن التجارة له رأس مال، فاحتيج إليها من

(١) انظر: القاموس المحيط، ص ٦٥٢، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (٢ / ٤٩٨)، وتاج العروس، (١٩ / ١٩).

(٢) انظر: المغني، لابن قدامة، (٥ / ١٩).

(٣) المجموع شرح المهذب، (١٤ / ٣٥٨).

(٤) البناية شرح الهداية، (١٠ / ٨٨).

(٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه أبي الفضل صالح، ص ٣٨، م ١١٣.

(٦) انظر: المغني، لابن قدامة، (٥ / ١٩)، المجموع شرح المهذب، (١٤ / ٣٥٩).

(٧) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، (٤ / ٦١).

(٨) المعجم الأوسط، (١ / ٢٣١)، وقال: «لا يروى هذا الحديث عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، تفرد به: محمد بن عقبة»، رقم ٧٦٠، وجاء في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (٤ / ١٦١): «وفيه أبو الجارود الأعمى، وهو متروك كذاب».

الجانبين، فشرعها الله تعالى لدفع الحاجتين»[1].

٣ – القياس: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ولقد كان أحمد يرى أن يقيس المضاربة على المساقاة والمزارعة لثبوتها بالنص، فيجعل أصلاً يقاس عليه وإن خالف فيهما من خالف، وقياس كل منهما على الآخر صحيح، فإنّ من يثبت عنده جواز أحدهما أمكنه أن يقبل منه حكم الآخر لتساويهما»[2].

ومن أحكام المضاربة عموماً:

١ – أنها إيداع أولاً: لأنّ المضارب قبض المال بإذن مالكه، لا على وجه المبادلة والوثيقة.

٢ – توكيل عند عمله: لأنّ المضارب يتصرف فيه لربّ المال بأمره، حتى يرجع بما لحقه من العهدة عليه.

٣ – شركة إن ربح: لأنه يحصل بالمال والعمل، فيشتركان فيه.

٤ – غصب إن خالف: لتعديه على مال غيره، فيكون ضامناً.

٥ – إجارة فاسدة إن فسدت: فإنّ الواجب للمضارب فيها أجر المثل، كالإجارة الفاسدة، وهو بدل عمله لأنه لا يستحق المسمّى؛ لعدم الصحة، ولم يرض بالعمل مجاناً؛ فيجب أجر المثل[3].

خطوات التمويل بالمضاربة:

هناك ست خطوات للتمويل بالمضاربة، وتختلف صيغتها بين المؤسسات المالية، ومما وقفت عليه من هذه الصيغ ما ذكره مركز الاقتصاد الإسلامي[4]، وهي على سبيل الإجمال: طلب التمويل، البحث والدراسة، اتخاذ قرار التمويل، تنفيذ قرار التمويل، متابعة العمليات، التصفية وتوزيع الأرباح.

الخاتمة:

يمكن إيجاز نتائج هذه الورقة فيما يأتي:

– أنّ التمويل يكون إسلامياً إذا خلت صيغته من المخالفات الشرعية، واتسمت بضوابط ومعايير شرعية.

– أنّ الغرض من التمويل الإسلامي هو نفع الآخر في قضاء حاجته الشخصية، أو إقامة مشروعه الاستثماري.

– أنّ التمويل الإسلامي يقوم على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي.

– أنّ التمويل الإسلامي يعزّز النمو والرخاء الاقتصادي، وفق الشريعة الإسلامية.

– يمكن تغيير المنتجات التقليدية لتصبح منتجات إسلامية، إذا تمّ تعديلها بإزالة ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية عنها.

– أنّ الزراعة في الدول الإفريقية جديرة بالاهتمام، إذ إنها من أحسن الطرق لمساعدة الأفارقة الفقراء لمحاربة الفقر.

– أنّ الإمكانيات الزراعية الكبيرة المتوفرة في إفريقيا تمكّن من النهوض بالقارة اقتصادياً واجتماعياً.

– من الصيغ التمويلية الإسلامية الصالحة للمشروعات الزراعية القروض المتبادلة بصورها الإسلامية: (قرض المنافع الزراعية، جمعيات الموظفين، القرض التعاوني (التمويل التعاوني)، المضاربة في الزراعة).

التوصيات:

إنشاء مركز بحث إسلامي، مهمّته البحث عن المنتجات والأدوات المالية الشائعة في إفريقيا، وكيفية صياغتها إسلامياً والاستفادة منها.

---

(١) المغني، لابن قدامة، (٥ / ٢٠).

(٢) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، (٤ / ٦١).

(٣) انظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام، (٢ / ٣١٠)، فتح القدير، للكمال ابن الهمام، (٨ / ٤٤٥)، وفيه: «وحكمها: الإيداع والوكالة والشركة بحسب الأوقات»، ولم ير دخول الغصب في أحكام المضاربة.

(٤) انظر: التمويل بالمضاربة، إدارة البحوث بمركز الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، مطبعة الرسالة، ص (٢٣ – ٢٦).

التمويل الإسلامي في إفريقيا..
رؤية استشرافية

أ. محمد العقيد *

مقدمة:

في ظلّ ما يشهده العالم اليوم من ضغوط الأزمات الاقتصادية، وتفاقم المشكلات البيئية، والتحول نحو اقتصاد السوق، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبروز قوى اقتصادية جديدة، تبرز الاقتصادات الإسلامية بوصفها الأسرع نموّاً في العالم.

فهناك اليوم ٦٠٠ مؤسسة مالية، في ٧٥ دولة، تقدّم المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[١]، كما عزّز التوجّه العالمي نحو التمويل الإسلامي الثقة فيه؛ فشهد نموّاً كبيراً على مدى العقد الماضي، وانتشرت المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق الرئيسة في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا.

وفي إفريقيا تنامَى مدّ التمويل الإسلامي، وأصبحت من أهم أسواقه ومصادره، وبخاصة شمالها، حيث بلغت مؤسسات التمويل الإسلامي في القارة ٣٨ مؤسسة مالية؛ بحسب تقرير لشركة (بيتك للأبحاث).

وسارعت كثير من الدول الإفريقية إلى ترتيب أوضاعها القانونية وسياساتها ونُظُمها المالية بما يتوافق مع التمويل الإسلامي، الذي تأمل (حكوماتها وشعوبها) أن تجد فيه حلاً شاملاً لمشكلاتها الاقتصادية والمالية، وتحريرها من هيمنة نظام اقتصادي تسبّب في تردّي أوضاع القارة بأسرها وما مرّ بالعالم من أزمات.

يهدف هذا المقال إلى استشراف آفاق مستقبل التمويل الإسلامي في إفريقيا، وذلك ضمن إطارات عامّة، يشمل كلّ منها عدداً من المؤشرات (محركات) لتوقعات مستقبله، وهي:

١ - المحركات الداخلية: وتتمثل في قوى السوق الإسلامية والبيئة الإفريقية.

٢ - المحركات الذاتية: وهي ما يتمتع به التمويل الإسلامي من خصائص ومميزات.

٣ - المحركات الخارجية: وتتمثل في الملابسات العامّة، والمناخ الاقتصادي السائد في العالم.

أولاً: المحركات الداخلية: (قوى السوق الإسلامية):

١ - إفريقيا والتمويل الإسلامي (الدافعية والاستعداد النفسي والاجتماعي):

تعدّ التجارب الحيّة المختزنة في ذاكرة الأمة، ومدى توافقها مع معتقداتها وأفكارها وقيمها الأخلاقية، وارتباطها بتحقيق مصالحها، من المحركات المهمّة نحو تلك التجارب وضمانات فعاليتها ومستقبلها.

والإسلام في إفريقيا لم يك مجرد حقبة تاريخية مضت، فقد تعمّقت جذوره في كيانها وجوانب الحياة المختلفة فيها بوصفه أعظم مكوّن حضاري في تاريخها، ولا يزال يمثّل الدافعية القوية التي تدعم الاستعداد النفسي والاجتماعي لدى شعوبها، وتزيده عمقاً واتساعاً، لتقبل كلّ ما له صلة بالإسلام من معاملات مالية وغيرها، ويجعل منه مطلباً ملحّاً لديها يعبّر عن رغبة صادقة فيه.

إضافة إلى استصحاب تجاربه العميقة في وجدان القارة وذاكرتها، بعضها لا يزال حياً متجدداً كنظام الزكاة، ونظارة الوقف، والتكافل الاجتماعي.

(*) باحث وكاتب سوداني، عضو هيئة تحرير مجلة قراءات إفريقية.

(١) http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks

والإســـلام بوصفه «جوهراً لنظام حضاري وقيمي لا يـــزال بمقدوره أن يمارس دوراً مهمّـــاً في عملية النهضة والتطور للشعوب الإفريقية؛ من خلال طرح نموذج تنموي بديـــل، يعبّر عن واقع وطموحات الإنســـان الإفريقي في بداية القرن الحادي والعشرين»[١].

٢ - التمويل الإسلامي في إفريقيا.. أصالة وتجدد:

صناعة المالية الإســـلامية والتمويل الإسلامي في إفريقيا تجديد لما شهدته القارة من تجارب سابقة، تدعم حراكها ونشـــاطها اليوم؛ فقد تمتعت بلاد غربي إفريقيا الإســـلامية في ظلّ الدول والممالك الإسلامية بحضارة إســـلامية خالصة، ونظام إسلامي شـــامل[٢]، طُبقت فيه النّظـــم السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعية بوصفها منظومة متكاملة، تجسّـــد البعد العملي لتطبيقات مبادئ الإسلام وأحكامه، وقيمه الإيمانية والأخلاقية.

وشـــهد تاريخ القارة نماذج تطبيقية لأدوات التمويل الإســـلامي، فقد حرص حكام الدول الإسلامية في بلاد غربي إفريقيا على تطبيق النظام المالي الذي ســـار وفق النّظم الإســـلامية المســـتمدة من تعاليم القرآن الكريم، كالـــزكاة والجزية والغنيمة.. وغيرهـــا من الضرائب التي كانت تُدفع لبيـــت المال[٣]، والوقف الذي كانت له إدارات خاصّة تســـمّى (نظارة الأوقاف)[٤] - ولا تزال بعض تلك الأوقاف قائمة حتى اليوم في بعض الدول -، مثل (ســـكن طلبـــة العلم) من أهل (كانم برنـــو) الذين كانوا يقصدون مصر للتعليم، في الفترة ما بين ١٢٤٢م - ١٢٥٢م الموافق لـ ٦٤٠هـ - ٦٥٠هـ[٥].

وقد ظلّت بعض هذه التطبيقـــات، كالزكاة والوقف، قائمة فـــي كثير من الدول الإســـلامية، حتى في فترات غياب الحكم الإسلامي.

٣ - التركيبة السكانية:

تعدّ التركيبة الســـكانية من أبرز المحركات في قوى السوق الإسلامية؛ وذلك لكثرة عدد المسلمين ١,٦ مليار، والذي يتألف فـــي معظمه من فئة عمرية شـــابة، وينمو بوتيرة ســـريعة، ١,٥٪ سنوياً مقارنة بـ ٠,٧٪ لباقي سكان العالم[٦]، وقد بلغ متوســـط العمر في دول منظمة التعاون الإسلامي ٢٠ سنة، وهو أقلّ كثيراً من متوسط العمر على المستوى الدولي، والذي يبلغ ٢٨ عاماً[٧].

وتوقّع (التقرير الإقليمـــي لإفريقيا ٢٠١٣م) أن يبلغ ســـكانها في هذا العام (٢٠١٤م) ١,٢ مليار نســـمة؛ أي بمعدل نموٍّ قدره ٢١ مليون نسمة سنوياً، وأن يبلغ عددهم ١,٧ مليار نســـمة بحلول ســـنة ٢٠٣٤م، و ٣,٦ مليارات نسمة في آفاق ٢١٠٠م.

وتتمتع القارة بأكثر ســـكان العالم شباباً؛ إذ إنّ معدل أعمار ســـكانها «قارب ٢٠ عاماً في ٢٠١٣م؛ مقابل معدل عالمي من ٣٠ عاماً، وســـيرتفع بحلـــول ٢٠٥٠م إلى ٢٥ عاماً، وســـينتقل المعدل العالمي إلى ٣٨ عاماً تقريباً»[٨]؛ أخذاً في الاعتبار أنّ عدد المســـلمين في إفريقيا يتجاوز حالياً ٦٠٠ مليون نســـمة بنســـبة ٦٢٪ من سكانها[٩]، وأنّ معظم أعضاء المنظمة من الدول الإفريقية، وأنّ الإسلام

(١) حمدي عبد الرحمن حسن: تجديد الخطاب الإسلامي في إفريقيا: الأنماط والقضايا، على الرابط: http://www.ikhwanwiki.com

(٢) السر سيد أحمد العراقي: بلاد غربي إفريقيا الإسلامية عبر التاريخ.. الدور الحضاري والثقافي، على الرابط: http://www.taqrib.info

(٣) السر سيد أحمد العراقي، مصدر سابق.

(٤) بشير علي عمر: تطبيق الشريعة في نيجيريا الحقيقة والمستقبل، مجلة قراءات إفريقية - العدد الأول - رمضان ١٤٢٥هـ / أكتوبر ٢٠٠٤م.

(٥) تاريخ الإسلام في غرب إفريقيا، ص ١١٥. Trimingham, J.S. ١٩٦٢, A History of Islam in West Africa: ١١٥

(٦) الاقتصاد الإسلامي يعتمد على قوى السوق والبيئة العالمية، على الرابط: www.alshahedkw.com/index.php?

(٧) تضاعف الناتج الإجمالي للدول الإسلامية في ٤ سنوات، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg

(٨) انظر: عدد سكان إفريقيا ينمو بـ ٢١ مليون نسمة سنوياً، على الرابط: http://www.panapress.com

(٩) فائدة جيوديموغرافية استراتيجية مهمّة جدّاً حول توزيع إجمالي عدد السكان المسلمين بقارة إفريقيا، على الرابط: http://www.almeshkat.net

هو الدين الأكثر انتشاراً في إفريقيا وفقاً لـ (موسوعة كتاب العالم).

إنّ هذه المعطيات السكانية من حيث: التعداد والتركيبة، وحساب متوسط العمر في إفريقيا والعالم الإسلامي بوصفها قوة اقتصادية دافعة، تحدّد سوق التمويل الإسلامي الإفريقي بدرجة كبيرة، وتعدّ مؤشراً واضحاً لما يتمتع به مستقبله من رصيد قوي؛ وأرضية خصبة تبشّر بازدهاره وتطوره.

٤ - عامل التدين:

أظهرت دراسة صادرة عن (منتدى بيو للأديان والحياة العامّة) في العام ٢٠١٢م «أنّ ٨٧٪ من المسلمين يعتبرون الديانة مهمّة جدّاً»؛ ما يقوي دور القيم الأخلاقية الإسلامية في تشكيل نمط الحياة والممارسات التجارية، ويدفع في اتجاه المعاملات المالية الإسلامية.

ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «تصل نسبة مَن يعزون عدم امتلاك حسابات بنكية رسمية إلى أسباب دينية إلى قرابة ١٢٪ في المنطقة، ويشير ٢٧٪ من البالغين في تونس والمغرب إلى وجود سبب ديني وراء عدم امتلاكهم حساب بنكي في مؤسسة مالية رسمية،... وحسب مؤشر الاشتمال المالي العالمي لعام ٢٠١١م تجنّب أكثر من ١٩ مليوناً من البالغين في بلدان المنطقة التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية لأسباب دينية، وهي نسبة توفّر مشاركة كبيرة نسبياً للمؤسسات المالية الإسلامية، وزيادة نشاطها التجاري»[١].

٥ - الوعي الإسلامي وتبنّي تطبيق الشريعة:

طُرحت خلال العقود الأربعة الأخيرة برامج عملية لتطبيق الشريعة الإسلامية ونجاحها - ولو جزئياً -، كما في السودان الذي سعى لتطبيق الشريعة الإسلامية، وحوّل معاملاته المالية والاقتصادية (خاصّة) إلى النظام الإسلامي، ونيجيريا التي «تبنّت تطبيق الشريعة فيها اثنتا عشرة ولاية، وعملت على أسلمة نظمها - على اختلاف من ولاية لأخرى -، كتفعيل دور الزكاة، وتنظيم الأحباس (الأوقاف)، والقضاء على جريمة الربا في المعاملات المالية»[٢].

كما أنّ الحراك الإسلامي القوي من خلال ما سُمّي بثورات (الربيع العربي) التي شملت بعض دول الشمال الإفريقي، وامتدت آثارها إلى كثير من الدول الإفريقية، ساعدت على طرح العديد من المناقشات والدراسات حول قضايا الواقع ومشكلاته؛ ما عمّق وعي المسلمين بها، وبضرورة تطبيق الإسلام ونُظُمه المختلفة.

وتولّدت قناعة قوية بصورة خاصّة بجدوى نظام الاقتصاد الإسلامي ومعاملاته المالية وتطبيقاته في التمويل وغيره، تجاوزت المسلمين إلى غيرهم، وترسّخت عالمياً، خصوصاً بعد الأزمة العالمية التي أكدت الثقة في عدالة النظام الاقتصادي الإسلامي ونزاهته وقيمه الأخلاقية، وبرز توجه عالمي نحوه على كلّ المستويات، وعلى نطاق واسع في إفريقيا؛ ما يساعد على الانخراط الإيجابي في النشاط التمويلي الإسلامي فيها، وضمان نجاحه واستمراره.

٦ - البيئات التشريعية: السياسات المالية والأطر التنظيمية:

كثير من الدول الإفريقية تأكيداً لقناعتها بجدوى نظام الاقتصاد الإسلامي، وجديتها في التمكين لصناعة التمويل وتطويرها لمعاملاته المالية وتطبيقاته، أبدت استجابتها العملية، وسارعت حكوماتها إلى إيجاد بيئات تشريعية بتبنّي سياسات مالية، وإيجاد أُسس تنظيمية مناسبة للتمويل الإسلامي.

ومن التوجهات الرسمية للمؤسسات المالية في إفريقيا نحو المالية الإسلامية: الدعوة إلى: «إعادة النظر في مهمّة المصارف المركزية الإفريقية، وعمّا إذا كان تركيز مهماتها يجب أن تبقى على الأسعار والاستقرار المالي، أو توسيعها لتشمل التدابير التي تشجّع على تنمية

(١) أحمد عمار: البنك الدولي: التمويل الإسلامي قد يساهم في الحد من الفقر بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، http:// www.masrawy

(٢) بشير علي عمر: تطبيق الشريعة...، مصدر سابق.

الاقتصاد في المجالات الرئيسية، مثل التصنيع»[1].

وفي تقرير لشركة (بيتك للأبحاث):

ورد أنّ تعليمات ونصوص قانون البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في نيجيريا لعام ١٩٩١م (بصيغته المعدلة)، تنصّ على إنشاء مصارف إسلامية في نيجيريا.

وفي السنغال وغامبيا: توجد بالفعل اللوائح التنفيذية.

وفي شمال إفريقيا: قرّر بنك المغرب المركزي في عام ٢٠٠٧م أن يأذن بأنواع معينة من المنتجات المالية الإسلامية، أُطلق عليها مسمّى (المنتجات المالية البديلة)، وشرع في مناقشة مشروع قانون ينظّم عمل البنوك الإسلامية وطرح الصكوك؛ بعدما أقرته الحكومة التي يقودها الإسلاميون في شهر فبراير من هذا العام (٢٠١٤م)، ومن شأن إقراره أن يجلب مزيداً من الاستثمارات الخليجية.

وفي شرق إفريقيا: قام البنك المركزي في كينيا في مايو ٢٠١٠م بتعديل قانون البنوك للسماح للمؤسسات المالية الإسلامية كي يساعد في نموّها وازدهارها، وكذلك الحال في أوغندا.

وفي السودان: البلد الإفريقي الوحيد الذي هَيْكل اقتصاده ونظامه المالي ليكون متوافقاً مع تعاليم الشريعة الإسلامية، أجرت الحكومة عدة إصلاحات «بعضها إصلاحات جزئية عن طريق دمج بعض البنوك المملوكة للدولة، وبعضها إصلاحات قانونية، كقانون البنوك والادخار، وقانون تشجيع الاستثمار في فترة السبعينيات، ثم قانون تنظيم العمل المصرفي وبرامج توفيق الأوضاع والسياسة المصرفية الشاملة لإعادة هَيْكلة وتطوير القطاع المصرفي»[2].

وفي مصر: «وُضعت في مصر عام ٢٠١٢م مسوّدة بتعديلات على قانون التمويل العقاري متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية... واستحدثت صيغاً جديدة للتمويل... لم يتضمنها القانون القائم»[3].

وفي جنوب إفريقيا: ثمة تطورات كبيرة ستجعل منها أهمّ الدول الإفريقية في قطاع التمويل الإسلامي؛ «ففي عام ٢٠٠٨م عملت وزارة الخزانة الوطنية على دراسة المتطلبات والآثار المترتبة على التزام الحكومة بخلق نهج أكثر إنصافاً للتمويل الإسلامي في البلاد، وتمّ تتويج ذلك بتعهّد من وزير المالية في خطابه الخاص بميزانية عام ٢٠١٠م بتبسيط النظام الضريبي»[4].

وإلى جانب قيام الحكومات الإفريقية بتعديل القوانين المصرفية لاستيعاب المصرفية الإسلامية؛ فإنه من المتوقع أن تقوم بإجراء مماثل في تعديل قانون وتشريعات التأمين والأسواق المالية، والتي سوف تكون بشرى بالخير بالنسبة لصناعة التمويل الإسلامي عموماً.

٧ - أسواق ناشئة ومعدلات نموٍّ مرتفعة:

تعدّ إفريقيا أحدث الأسواق العالمية، وهي تشهد تنمية شاملة، وقد اعتمدت حكوماتها ميزانيات جديدة للبنى التحتية والثروات النفطية الضخمة في القارة؛ مع ازدياد احتياجاتها لهذه المشروعات، والتي تصل إلى ما يقرب من ٩٣ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٢٠م وفقاً لإحصائيات البنك الدولي؛ ما يجعل القارة بحاجةٍ إلى التفاعل والتواصل مع الآخرين لتحقيق النجاح.

من جانب آخر؛ فإنّ ١٠ من كلّ ٢٥ من الأسواق الناشئة في العالم فيها أغلبية مسلمة، وتضمّ إفريقيا عدداً من أسواق الاقتصادات الناشئة، كجنوب إفريقيا ونيجيريا وزيمبابوي وغانا؛ حيث المصرفية المتنقلة، والوصول إلى تسهيلات القروض والاستدانة، والتي لها آثار بعيدة المدى على الاجتذاب[5].

---

(١) محافظو البنوك المركزية ينظرون في مهمة التنمية، http://au.int/ar/Governors-of-Central-Banks-mull-development-mandate

(٢) تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، بدون.

(٣) مروة الحداد: توقعات بنموّ ملحوظ في نشاط التمويل العقاري بعد تطبيق نظام (المرابحة والإيجار)، الأهرام اليومي، ١٦ / يناير ٢٠١٣م.

(٤) فرص واعدة للتمويل الإسلامي في جنوب إفريقيا: http://eamaar.org/?mod=printللهID=٣٢٣٧

(٥) محافظو البنوك المركزية ينظرون في مهمة التنمية، مصدر

وقد جرى الكثير من التعديلات في السياسات، والإصلاحات الاقتصادية في الأسواق الرئيسية في القارة؛ ما جعل منها ثالث أسرع منطقة نموّاً في العالم، بعد منطقتي الشرق الأوسط وآسيا، كما صرّح بذلك ديفيد ماكلين المدير التنفيذي للقمة الإفريقية للمصارف الإسلامية ٢٠١٢م في جيبوتي.

ومع الاعتراف بكون إفريقيا واحدة من أسرع المناطق نموّاً في العالم حالياً، فإنّ انضمامها إلى (اتحاد أفضل الاقتصادات الصاعدة والأعمال المصرفية والتمويل الإسلامي) يتيح لها فرصة كبيرة للاستفادة من النظام المصرفي والمالي في المنطقة[١].

ويعزز ذلك أنّ معظم دول إفريقيا يتمتع بعضوية منظمة التعاون الإسلامي، والتي من المتوقع أن يبلغ متوسط نموّ الناتج المحلي الإجمالي في دولها السبع والخمسين نحو ٦,٣٪ سنوياً، مقارنة بمتوسط نموّ إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي سيبلغ ٣,٥٪ بين الأعوام ٢٠١٣م و ٢٠١٨م؛ بناءً على توقعات صندوق النقد الدولي[٢].

ووفقاً لأعلى تمركز للمسلمين، مثل شمال إفريقيا، وأجزاء كبيرة من غرب إفريقيا، وجنوب الساحل الشرقي، يُتوقع أن تكون البنوك الإسلامية ومنتجاتها في هذه المناطق أكثر شعبية من أجزاء أخرى في إفريقيا، كما يُتوقع أن تصبح المصارف الإسلامية جذّابة في البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة من رجال الأعمال المسلمين؛ مثل جنوب إفريقيا.

هذا بجانب ما تمثّله الطبقة المتوسطة المتنامية في القارة، والعدد الكبير من السكان الشباب، من فرصة للبنوك لتوسيع شبكتها من الخدمات المصرفية، إضافة إلى الفرص الواسعة المتاحة للشركات المختصة بالتمويلات الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وطموح الحكومات للحدّ من مستويات الفقر، وعملها على إثراء مستوى المعيشة.

٨ - التنمية في إفريقيا واتجاهاتها:

تعدّ إفريقيا أحدث مراكز التسويق العالمية، وتتمتع بأهمّ المواقع الاستراتيجية، من معابر تجارية ومواني بحرية.. وغيرها، ويتجاوز عدد سكانها مليار نسمة، وتعدّ أغنى مصادر المعادن والطاقة والثروة النفطية، بما في ذلك الكثير من الموارد الصناعية والزراعية التي تجعل منها محرّكاً قوياً للنمو الاقتصادي والتنمية[٣].

ويوفّر التوجه نحو التوسع السريع في الاقتصادات الكبرى في إفريقيا، والسعي إلى تطوير البنية التحتية الحيوية، فرصاً عظيمة في مجال التمويل الإسلامي، يمكن بها للتمويل الإسلامي أن يؤدي دوراً رئيساً في تحفيز التنمية الاقتصادية في المنطقة، وقد مثّلت هذه الخلفية الديناميكية «الدافع الرئيسي إلى إطلاق القمة الإفريقية للمصارف الإسلامية ٢٠١٢م؛ بوصفها إحدى المبادرات الرئيسية الإقليمية التابعة للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية»[٤].

ومن ناحية أخرى؛ فإنّ تسارع نموّ نشاط التمويل الإسلامي زاد من قناعة الجهات المسؤولة بمدى جدواه وأهميته، ولم تدع وتيرة التطوير السريعة لصناعة التمويل الإسلامي في القارة أي شك، بين صنّاع السياسات في جميع أنحاء إفريقيا، في أنّ التمويل الإسلامي يقدّم العديد من فرص النموّ الكبيرة، ويتيح فرصة عظيمة للاستفادة من النظام المصرفي والمالي في المنطقة[٥].

وقد أوصى خبراء المصارف الإسلامية وعدد من

سابق، وانظر: الأسواق المالية الناشئة الرابط: http://www.startimes.com/?t=٢٦٨١٩٥٢١

(١) التمويل الإسلامي يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا، http://www.zawya.com/ar/story

(٢) مصطفى عبد العظيم: ٦,٣% نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الإسلامية حتى ٢٠١٨م، http://www.alittihad.ae

(٣) مذكرة المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الإفريقيين ٢٤ – ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م، دوربان، جنوب إفريقيا، www.africa-union.org

(٤) التمويل الإسلامي يلعب دوراً رئيسياً ...، مصدر سابق.

(٥) التمويل الإسلامي يلعب دوراً رئيسياً ...، مصدر سابق.

حكام القارة الأفارقة بأن تستغل إفريقيا الصناعة المالية الإسلامية لسدّ الهوة التي تعانيها على صعيد التنمية.

٩ - التعاون العربي - الإفريقي:

برز من خلال تطورات الأوضاع التنموية والسياسية ومعالجة قضايا التنمية، في كلٍّ من إفريقيا والعالم العربي، مدى تداخل معظمها وتشابكها؛ ما يعني ضرورة ممارسة التعاون العربي - الإفريقي، والتركيز في التنظيم المباشر لهذا التعاون وإحياء آلياته.

وقد نمت في خلال العقد الماضي التجارة بين البلدان الإفريقية والعربية، وحققت على وجه الخصوص زيادة قدرها ١٧٠٪ في التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن الاستفادة من تطور العلاقات الإفريقية - الخليجية، والعلاقات الاقتصادية والرؤى المشتركة، حول كيفية تعزيز التعاون المشترك في القطاعات الواعدة، كالخدمات المالية، والزراعة، والخدمات اللوجستية، والتجارة، حيث إنّ دول الخليج لديها أنظمة تمويل إسلامي متقدمة.

كما أنّ التحول من جانب البلدان الإفريقية، من كونها دولاً تعتمد على المساعدات إلى زيادة العلاقات التجارية والاستثمارية مع بلدان منطقة الشرق الأوسط، ساعد التمويل الإسلامي في القيام بدورٍ رئيس في تسهيل تحقيق زيادات إضافية في تدفقات التجارة والاستثمار بين إفريقيا والشرق الأوسط، وتعدّ هذه المسألة أكثر أهمية بالنظر إلى الصلات القوية بين التمويل الإسلامي بطبيعته، والنشاط الاقتصادي الحقيقي، والقدرة على توفير التمويل اللازم لمجالات رئيسة... كتمويل المشاريع[١].

ثانياً: المحركات الذاتية:

١ - جاذبية التمويل الإسلامي:

تدعم جاذبية التمويل الإسلامي، حتى لغير المسلم، موقفه ومستقبله بصورة قوية، بوصفه نموذجاً حيوياً وبديلاً فعالاً للوساطة المالية، وقد «اعتبر البنك الدولي في تقريره أنّ أدوات التمويل الإسلامي الأصغر (متناهي الصغر) وفقاً للشريعة الإسلامية (كالقرض الحسن، والمرابحة) جذّابة بشكل خاص للحصول على الائتمان الحيوي وتوفيره لفقراء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يشكّلون نحو ١٧٪ من إجمالي السكان»[٢].

وتعود جاذبية التمويل الإسلامي إلى ارتباطه باقتصادٍ حقيقيّ، وإلى ما يوفره من مطالب لا تفي بها المالية التقليدية من قواعد وأحكام عادلة لتنظيم المعاملات المالية، كتحريم القروض الربوية، والمشاركة في المخاطر، إضافة إلى مبادئه الأخلاقية، واهتمامه بالمسؤولية الاجتماعية، اللتين يزداد التركيز العالمي عليهما.

ويتميز التمويل الإسلامي بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وقضايا الفقر، والتعليم، والمرأة المعيلة، والصحة، والبيئة؛ فالخدمات المالية الإسلامية تهدف إلى تأسيس مجتمعات تقدّم الرعاية، وتحرك الثروات، وتحثّ على فعل الخير، وتساعد المحتاجين.

كما أنّ أهداف التمويل الإسلامي تمتد إلى مجالات عديدة اجتماعية وتنموية ودينية بخلاف التمويل التقليدي، ودور المصارف الإسلامية لا يقتصر على الوساطة المالية، بل يتعدى نشاطه إلى العمل التجاري والاستثماري المباشر، وهي بذلك أقرب ما تكون لمفهوم المصرف الشامل (Universal bank)، كما تتميز صيغ التمويل الإسلامية بمرونة كبيرة، تجعل من الممكن تطوير وابتكار صيغة مناسبة لكلّ حالة من حالات التمويل التي تقدّم للمصرف الإسلامي[٣].

(١) التمويل الإسلامي يلعب دوراً رئيسياً...، مصدر سابق.

(٢) أحمد عمار: البنك الدولي: التمويل الإسلامي قد يساهم...، مصدر سابق.

(٣) تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، مصدر سابق.

٢ – المالية الإسلامية.. طلب متزايد ونمو متسارع:

يلبّي التمويل الإسلامي الطلب على الخدمات المالية الأخلاقية، والرغبة في نظام اقتصادي عادل; والمبادئ التي ترتكز إليها، كالتوازن والمشاركة في المخاطر والإنصاف والشفافية وفاعلية الرقابة، أصبحت في أعقاب الأزمة المالية أكثر أهمية وجاذبية من أي وقت مضى، ورسّخت القناعات بجدوى التمويل الإسلامي على المستويات كافّة.

ويعدّ قطاع صناعة المالية الإسلامية من أسرع القطاعات المالية نموّاً من حيث توفّر المنتجات الإسلامية الجديدة والانتشار الجغرافي، وتتراوح نسبة النموّ في هذه الصناعة ما بين ١٥ – ٢٠٪ سنوياً، وهنالك أكثر من ٥٠٠ بليون دولار أمريكي تُستثمر في هذه الصناعة، وأكثر من ٢٧٥ مؤسسة مالية إسلامية حاضرة في عدد ٧٥ دولة، وهذا ما يُفسح المجال لهذه الصناعة بأنّ تحقّق المزيد من النموّ خلال العقود القليلة القادمة[١].

وتشير أحدث التوقعات إلى أنّ سوق الصكوك الإسلامية الدولية ستنمو بنسبة تزيد على ١٤٠٪، ليصل حجم إصداراتها إلى ٢٩٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٦م، ومع ذلك فإنّ مستوى العرض لا يزال أقلّ من الطلب[٢]، فهنالك فائض كبير قابل للاستثمار بالعالم الإسلامي.

كما أنّ الاحتياجات المستندة إلى القيم التي تحرّك قطاع الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي (الأخلاقي) لا تقتصر على النطاق المحلّي فحسب، بل تمتد على النطاق العالمي؛ حيث يوجد العديد من الأنشطة المتاحة، كتمويل التجارة، ورأس المال العامل، ورأس المال النامي، والتمويل التأجيري، وهنالك العديد من المجالات:

– مجال صكوك قطاع الأغذية.

– تمويل الحجّ، ويقدّر وصول الإنفاق السنوي إلى٢٢,٥ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨م.

– تمويل قطاع الحلال، والذي يعاني ندرة، وإمكانيات هذه السوق تزيد على تريليون دولار.

– التمويل الجماعي والتمويل الأصغر؛ حيث الشريحة الكبيرة المؤلفة من متعاملين مسلمين لا يتعاملون مع البنوك التقليدية.

– مجال الملابس والإكسسوارات، ومن المتوقع أن يصل إنفاق المسلمين فيها إلى ٣٢٢ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨م، ويدل ذلك على القيم الإسلامية التي حفّزت السوق المحتملة للملابس «المحافظة»[٣].

والمنتجات والخدمات المالية الإسلامية لديها القدرة على التنافس في السوق المحلّي، حتى في الأسواق العالمية، وعلى تطوير منتجات تمويل إسلامية تلائم رغبات المستثمرين.

٣ – التمويل الإسلامي.. تجدد وابتكار:

واكب صناعة المال الإسلامية تطوّرٌ في ضوابطها الشرعية، وأبنيتها التنظيمية، وأسسها الرقابية والمحاسبية، بجانب الابتكار والتجديد في منتجاتها وأدواتها المالية، وتطوير المؤسسية، ووضع السياسات التصحيحية، والسياسات الوقائية.

ويشهد العالم جهوداً متواصلة، من: ملتقيات ومؤتمرات وورش عمل وبحوث ودراسات وقيام العديد من المؤسسات البحثية، لتطوير صناعة المال الإسلامية في شتى جوانبها.

ومن أبرز تلك الجهود:

المنتجات والأدوات المالية: (مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي):

(مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي) من المشروعات المتميزة التي تبنّاها (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) التابع للبنك الإسلامي للتنمية، انتهت المرحلة الأولى منه ونُشرت في طبعتها

(١) Ben Poole, Commissioning Editor, gtnews, July, ٢٠٠٧, Growth and Diversification in Islamic Finance.

(٢) توقعات بارتفاع الأصول المصرفية الإسلامية، متاح على الرابط الآتي: http://www.alwatanalarabi.com

(٣) تقرير عالمي حول واقع الاقتصاد الإسلامي، http://www.alittihad.ae

الأولى في ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ويهدف المشروع إلى تطوير منتجات وأدوات مالية معاصرة، تتسم بالأصالة والكفاءة والمرونة في الاستجابة لاحتياجات الأسواق المالية، وتبرز أهميته في قيمته العلمية، وتطويره المنتجات المالية من خلال الصيغ التي تمّ ابتكارها وممارستها عبر عصور الازدهار الحضاري الإسلامي.

وتضمّنت مراحل المشروع عناصر إرشادية، تلخّص محتوى المنتج والأداة المالية ومضمونهما، وتتمثل في: اختيار اسم المنتج بجلاء، ثم بيان اسم المنتج المستخرج من المصادر المختارة، وتوضيحه بجملة مركّزة مفيدة، ثم بيان اسم المنتج الوارد في المصدر، ومقارنته بما ورد في المذاهب والمدارس الفقهية الأخرى، ثم ذكر التعليل للحكم، والهدف الاقتصادي من المنتج، والعقود الداخلة في المنتج، والمنتجات الأخرى ذات الصلة.

وقد بلغ مجموع ما تمّ استخراجه من المنتجات والأدوات من المصادر المختلفة ١٣٥٧ منتجاً، تقع في ٧١ مجلداً، وأكثر من ٣٥٠٠٠ صفحة[١].

ومن الجهود العلمية للابتكار والتجديد كذلك:

أ - مشروع: (نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية): ويهدف لإيجاد مؤشرات مالية تساعد في الحكم على جدوى المشروعات الاقتصادية؛ دون استخدام المؤشرات والمعايير المالية في النظام الاقتصادي الرأسمالي التي تعتمد على افتراضات وأُسس تخالف الشريعة الإسلامية[٢].

ب - التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة[٣].

ج - الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر:

تمثّل الدراسة رؤية أصيلة ومتطورة، وإعادة قراءة لآلية المؤسسات الإدارية والاستثمارية المعاصرة من خلال أبجدية إسلامية، وعلى الأخص في مجال إيجاد صيغ جديدة ومتطورة لإدارة الوقف واستثماره، وضرورة إعادة إقامته على قواعد مؤسسية رحبة[٤].

د - التعليم والتدريب وتأهيل الكفاءات ورفع القدرات، من ذلك:

- الطفرة النوعية في التعليم المصرفي الإسلامي، وتحوّله من الدورات التدريبية القصيرة إلى دبلومات مهنية لإعداد متخصّصين[٥]، ودراسات وشهادات جامعية على مستوى البكالوريوس، والدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه، وتوجد قرابة ٨٠ جامعة كبرى في العالم تدرس الصيرفة الإسلامية[٦]، وفي المملكة المتحدة وحدها مثلاً أكثر من عشرين جامعة تقدّم دورات ومؤهلات أكاديمية مختصة بهذا القطاع[٧].

- قيام ورشتّي عمل تحضيريتين بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية لمركز (التميز للدراسات المصرفية والتمويل الإسلامي)، انعقدتا بهدف تحديد الأولويات في مجال التمويل الإسلامي واستشراف الاحتياجات المستقبلية لهذا القطاع، وتركيزهما على[٨]:

أ - بناء الكفاءات والقدرات البشرية المؤهلة: من خلال البرامج الأكاديمية الجامعية في مستويات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

---

(١) مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي (المرحلة الأولى)، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٢) حسين محمد سمحان: نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، انظر: مجلة اقتصاديات الشمال، العدد السابع، ص ٩٩.

(٣) البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (جزءان)، وقائع ندوة ٤٣ مايو ١٩٨٨م.

(٤) د. منذر قحف: مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة - قطر، ط١ - ١٩٩٨م، المقدمة.

(٥) مستقبل التمويل الإسلامي في ظلّ الاضطرابات الاقتصادية التي يشهدها العالم، http://www.borsaat.com

(٦) مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية http://www.ifecenter.com/Bayan/ar/content/٨٠-jm-lmy-kbr-tdrws-lsyrf-lslmy

(٧) وكالات الخميس ١٠ / أبريل ٢٠١٤م - ٢١:٠٠ http://almesryoon.com

(٨) استشراف مستقبل التمويل الإسلامي في ورشتي عمل بالدمام، انظر: الاقتصادية الإلكترونية - العدد: ٦٨١٣ - ١٤٣٣/٧/١٦هـ الموافق ٢٠١٢/٦/٦م.

ب – البحث والتطوير في مجال التمويل الإسلامي: والسعي لإيجاد البنية التحتية المتكاملة لإعداد البحوث، ولمواءمتها مع احتياجات قطاع أعمال التمويل الإسلامي، وتبنّي مشاريع بحثية تعتني بجانب التطوير والابتكار بصورة تعالج عوائق تطبيق التمويل الإسلامي.

٤ – الرقابة والمحاسبية.. ضوابط ومعايير:

يوجد لدى كلّ مصرف ومؤسسة إسلامية هيئة شرعية تشرف على استثماراتها؛ للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية، وتعمل (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) – مقرها البحرين – على توحيد المعايير الشرعية بين المصارف الإسلامية، وتقول الهيئة: إنّ المعايير التي تصدرها أصبحت ملزمة في دول عدة، مثل: البحرين والسودان والأردن، بينما تُستخدم (إرشادية) في باقي الدول[١].

وقد ركزت ورشتا العمل التحضيريتان بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية لمركز (التميز للدراسات المصرفية والتمويل الإسلامي) في الأعمال الشرعية التي تتضمن عمل الإدارات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها أعمال الهيئات الشرعية، وإدارة الرقابة الشرعية، والمعايير والتشريعات في مجال التمويل الإسلامي، وحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية[٢].

وفي خلال عام ٢٠١٣م أدخلت كلٌّ من: كينيا ونيجيريا وتونس، بجانب دول أخرى خارج إفريقيا، «أشكالاً مختلفة من التحديثات الرقابية والتنظيمية وغير التنظيمية؛ بهدف دعم تطوّر أسواق رؤوس المال الإسلامية في بلدانهم»[٣].

كما توجد محاولات «يتبنّاها عدد من البنوك المركزية ومؤسسات النقد، وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية بجدة وصندوق النقد الدولي، لإيجاد طريقة مؤسسية لتوحيد الضوابط والمعايير التي تخضع لها البنوك الإسلامية، عن طريق قيام ما يُعرف بمجلس الخدمات المالية الإسلامية ((IFSB Islamic Financial Services Board, »[٤].

ثالثاً: أبرز المحركات الخارجية (البيئة العالمية):

١ – الأزمة المالية ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م:

ألقت الأزمة المالية العالمية بغيومها على أداء الاقتصاد العالمي كلّه خلال ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م، إلا أنّ تأثيرها على مصارف دول مجلس التعاون الخليجي انحصر في ضعف نموها ٢٠٠٩م.[٥]

وكان من أهم نتائجها أنها أبرزت صلابة التمويل الإسلامي الذي وجد إشادة عالمية قوية، كما في دراسة لمركز أبحاث الكونجرس الأمريكي عن (التمويل الإسلامي)، حيث «أشادت بالبنوك الإسلامية؛ لكونها أكثر صلابة في مواجهة التراجع الاقتصادي العالمي والأزمة المالية الدولية مقارنة بالبنوك التقليدية»، وأشارت الدراسة إلى اعتقاد كثير من المراقبين بأنّ «التمويل الإسلامي يمثّل عجلة للتعافي من الأزمة المالية الدولية»، كما توقّعت الدراسة أن تعزّز صناعة البنوك الإسلامية مكانتها في السوق الدولية؛ في ظلّ بحث المستثمرين والشركات عن مصادر بديلة للتمويل «خلال الأزمة الراهنة، وفي المستقبل»[٦].

٢ – الشراكات العالمية:

تعدّ مشاركة المؤسسات والشركات العالمية المتعدّدة الجنسيات في الاقتصاد الإسلامي من أهم محرّكات

(١) صحيفة الوسط البحرينية – العدد ٧٣٦ – السبت ١١ سبتمبر ٢٠٠٤م الموافق ٢٦ رجب ١٤٢٥هـ.

(٢) استشراف مستقبل التمويل الإسلامي في ورشتي عمل بالدمام، مصدر سابق.

(٣) تقرير شركة (بيتك): الأصول الإسلامية المالية: www.gulfinthemedia.com/index.php?m.

(٤) تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، مصدر سابق.

(٥) مستقبل التمويل الإسلامي في ظلّ الاضطرابات الاقتصادية التي شهدها العالم، مصدر سابق.

(٦) دراسة لمركز أبحاث الكونجرس الأمريكي عن (التمويل الإسلامي).

البيئة العالمية، فقد هيأت نفسها للقيام بدورٍ حيوي في تطوير صناعة التمويل الإسلامي؛ لجذب الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بل هنالك مؤسسات عالمية؛ منها كبار البنوك (مثل: دويتشه بنك، وإتش إس بي سي، سيتي بنك.. وغيرها)، وبعض الشركات العالمية الرئيسية الكبيرة (مثل شركة نستله، وسلسلة المحلات التجارية العالمية (كارفور) لتقديم الأغذية الحلال)، تقود عملية تنمية الاقتصاد الإسلامي.[١]

ولأهمية التمويل الإسلامي، وما يمكن أن يسهم به في برامج التنمية ومشروعاتها المختلفة، أقام البنك الدولي «علاقات رسمية مع اثنتين من المؤسسات الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، وهما: البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، والمركز العالمي للتوعية بالتمويل الإسلامي (INCEIF)، بالإضافة إلى زيادة التعاون مع مختلف البنوك المركزية والبورصات في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وماليزيا»[٢]، والتعاون القائم بين بنك السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٣].

وقد أكد البنك الدولي أنه سيتمكن من العمل كقناة رئيسة للمعرفة والخبرة في مجال التمويل الإسلامي، وكذلك المساعدة على تصميم الخدمات والأدوات المالية الإسلامية ذات الصلة، والتي سيكون لها أثر في معالجة الفقر، وأنه في وضع جيد يؤهله لإطلاق جهود التصدي للعديد من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي وقيادتها[٤].

وبعد الأزمة الاقتصادية، وتزايد الإقبال على قطاع التمويل الإسلامي، عُقدت العديد من المؤتمرات في بعض دول العالم، كإنجلترا وأمريكا وفرنسا والهند وروسيا واليابان، تناولت القضايا المتعلقة بطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية، وقد أصبح (المؤتمر العالمي السنوي للمصارف الإسلامية) في مملكة البحرين المنبر الأكبر والأكثر تأثيراً في العالم على مدى السنوات الثمانية عشرة الماضية.

وقامت العديد من دول العالم بمبادرات في العمليات المالية الإسلامية؛ فقد أصدرت اليابان صكوكاً مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأطلقت بريطانيا مؤشراً جديداً للتعاملات الإسلامية في بورصة لندن، وهي تستعد لإصدار صكوك بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني (= ٣٢٢ مليون دولار أمريكي)، وتمثّل أيرلندا ولوكسمبورغ وحدهما ما نسبته ٧٪ من الصناديق الإسلامية في أوروبا.

الخلاصة:

يمثّل ما تمّ التوصل إليه واستخلاصه من نتائج محفزات قوية نحو صناعة المال الإسلامي والتمويل الإسلامي في العالم، وفي إفريقيا بوجه خاص، تبشّر بمستقبله وازدهاره، وتكمن القوة في خصائصه ومميزاته التي وافقت رغبة عالمية في نظام اقتصادي حقيقي، يتسم في معاملاته وخدماته المالية بالأخلاقية، ويحقق العدالة للمتعاملين به.

وعلى مستوى السوق الإفريقية والإسلامية تتسع آفاق مستقبله في أنه أصبح خيارها الأول الذي ترى فيه تحررها من هيمنة النظام الاقتصادي الجائر (الرأسمالي أو الاشتراكي)، والحلول لما تعانيه، وتحقيق تنميتها الشاملة، ورفاهية شعوبها.

وتبقى مسؤولية حسن تسويق المالية الإسلامية، وتأكيد كفاءتها في الالتزام والتوعية بها، وحسن الإدارة والتخطيط، وهي تقع على عاتق الحكومات الإسلامية، والمؤسسات الإسلامية المالية الرائدة، ومراكز البحوث والدراسات المتخصّصة.

---

(١) مصطفى عبد العظيم، مصدر سابق.

(٢) البنك الدولي: التمويل الإسلامي قد يساهم في الحد من الفقر بالشرق الأوسط، مصدر سابق.

(٣) ورشة عمل إفريقية بالخرطوم حول أساسيات التمويل الأصغر - ٢٠١٣/٣/١١م، http://arabic.arabia.msn.com/news/egypt-news/

(٤) البنك الدولي: التمويل الإسلامي...، مصدر سابق.

التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في القرن الإفريقي

د. فاطمة عمر العاقب*

تمهيد:

المرأة رأس المال الأساسي للمجتمع، وقد سبق الإسلام الحركات والمنظمات المعاصرة في تأسيس مكانة المرأة وترسيخها، وذلك لأنها اللبنة الأولى لبناء المجتمع، فإذا تعلمت دينها، وحسن إسلامها، حسنت تنشئتها الدينية لأبنائها، فتكون بذلك قد قادت عملية بناء المجتمع الإسلامي القوي، وإذا جهلت معالم الإسلام وأخلاقه وتعاليمه، وصار الدين شكلاً أكثر منه عقيدة راسخة وأخلاق فاضلة، أنتجت أجيالاً ضائعة.

وتواجه المرأة المسلمة تحديات وصعوبات خطيرة في دول القرن الإفريقي، وهذا ما تحاول هذه الورقة تسليط الضوء عليه، وذلك في جانبين مهمّين، هما التنمية الاجتماعية، والحياة السياسية.

أولاً: المرأة المسلمة وتحديات التنمية الاجتماعية في القرن الإفريقي:

تستهدف التنمية الاجتماعية رفع المستويات العامّة في المجتمع إلى الأفضل، من خلال خطط وبرامج مدروسة، عبر العملية التنموية الدائمة التي يتعامل بها أكبر عدد من الأفراد؛ بهدف إحراز تغيير جذري لأوضاع المجتمع المتخلّف، ليتحول إلى مجتمع اقتصادي اجتماعي ثقافي حضاري جديد، ويتمتع الفرد فيه بنوعية حياة أفضل مما كانت عليه[1].

وهنا يتمّ النظر للتنمية على أساس أنها عملية تطوّرية، وتذهب بعض الأدبيات إلى النظر لها بوصفها أداة تعكس أهداف المجتمع عبر أهدافه التنموية، ويتجّه آخرون إلى أنّ التنمية هي عملية التحرّر من عبودية التخلّف الاقتصادي والاغتراب الثقافي، وهي عملية تراكمية تتمّ في إطار نسيج من الروابط الاقتصادية والثقافية والسياسية والإدارية، وهدفها الإنسان، وهي عوامل تُعَدّ تابعة ومستقلة بالوقت نفسه[2].

١ - تدنّي مؤشرات التنمية الاجتماعية:

تقع على عاتق المرأة في القرن الإفريقي أعباء كبيرة، بالإضافة إلى أعبائها الخاصة، كالإنجاب ورعاية الأطفال (العبء الاجتماعي)، وتتمثّل هذه الأعباء الإضافية في الدور الاقتصادي، وهو توفير احتياجات الأسرة الغذائية؛ عبر الزراعة أو تربية الحيوانات.

وفي الوقت نفسه تواجه مجتمعات القرن الإفريقي عقبات كبيرة في طريق تحقيق التنمية الاجتماعية، وسواء كانت التنمية عملية تطوّرية أو أداة تعكس أهداف المجتمع أو عملية تحرّر؛ فإنّ دول القرن الإفريقي تفتقد غالبية المقومات الأساسية للتنمية الاجتماعية، وذلك بحسب مؤشرات التنمية الاجتماعية الثلاثة (التعليم، والدخل، والصحة)، وبيان ذلك فيما يأتي:

تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠١م:

بالنسبة للعمل في الصومال ليست هناك إحصائيات واضحة بسبب الحرب الأهلية.

أما إثيوبيا فيشير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠١م إلى أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعادل ٣٥٪، وهو موضع ضعف بالنسبة للدليل الشامل، كذلك إريتريا ٣٩٪.

تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣م:

جاءت نسب الفقر البشري وفقر الدخل في إريتريا ٤١,٨٪، وفي إثيوبيا ٥٦٪؛ مقارنة بعدد السكان: إريتريا ٣,٨ ملايين، وإثيوبيا ٦٧,٣٠ مليون نسمة.

والمصابون بفيروس نقص المناعة في إريتريا من النساء (من عمر ١٥ - ٤٩ / عام ٢٠٠١م) ٣٠,٠٠٠ نسمة، وفي إثيوبيا ١,١٠٠,٠٠٠ نسمة.

التعليم، من حيث درجة المعرفة بالقراءة والكتابة

(*) أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم.

(١) يوسف حليلاوي وعبده طرابشة: نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١١.

(٢) حربي محمد موسى: مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الحامد للنشر، ص ٥٢.

والالتحاق بالتعليم لدى البالغين، في إريتريا ٤٦،٤٪ عام (١٩٩٠م) - و ٥٦،٧٪ في (٢٠٠١م)، أما الشباب ٦٠،٩٪ عام (١٩٩٠م) - و ٧١،١٪ عام (٢٠٠١م)، أما الإناث ٤٥،٦٪ عام (٢٠٠١م).

وفي إثيوبيا ٢٨،٦٪ (١٩٩٠م)، و ٤٠،٣٧٪ عام (٢٠٠١م) للبالغين، أما الشباب ٤٣٪ عام (١٩٩٠م) ، و ٥٦،٢٪ عام (٢٠٠١م)، والإناث ٣٢،٤٪.

ونسب الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإريتري جاءت ٤،٨٪، وبالنسبة لإثيوبيا ٤،٨٪،

وفيما يتعلق بالصحة؛ بلغت نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي العام لإريتريا ٢،٩٪، ولإثيوبيا ١،١٪.

تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧م - ٢٠٠٨م:

أشار التقرير إلى أنّ نسبة السكان تحت خط الفقر على الصعيد الوطني في إريتريا ٥٣٪، وفي إثيوبيا ٤٤،٢٪، مع ارتفاع في السكان في إريتريا ٤،٥ ملايين نسمة، وفي إثيوبيا ٧٩ مليون نسمة، وارتفاع نسبة الإيدز، ففي إثيوبيا للعمر من ١٥ - ٤٩ (٣،٥ - ٩)، وإريتريا (٣،٩ - ١،٣)، مقابل إنفاق على الصحة من الناتج المحلي العام لإثيوبيا ٢،٧٪، وفي إريتريا ١،٨٪، وإنفاق على التعليم من الناتج المحلي في إريتريا ٥،٤٪، وفي إثيوبيا ٦،١٪.

تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٢م:

أحرزت إثيوبيا المرتبة ١٧٣، وإريتريا ١٨١، والجدير بالذكر أنّ معدلات الفقر في إثيوبيا للعام ٢٠١٠م بلغت ٩٠٪ عبر مؤشر الفقر متعدد الجوانب[١].

تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٣م:

بحسب دليل الفقر متعدّد الأبعاد؛ أشار إلى نسبة السكان ٨٧،٣٪، ونسب شدة الحرمان ٦٤،٦٪، المعرضون للفقر ٦،٨٪، وللفقر المدقع ٧١،١٪، ونسبة السكان دون خط فقر الدخل الوطني ٣٨،٩٪، ونسبة الحرمان إلى الفقر العام؛ التعليم ٢٥،٩٪، الصحة ٢٧،٦٪، مستوى المعيشة ٤٦،٥٪.

بالنسبة لإثيوبيا ٨٧ - ٨٩٪ من مجموع السكان فقراء، وأحرزت المركز الثاني بعد النيجر.

وبالنظر للصومال؛ أشار التقرير إلى شدة الحرمان إلى الفقر في العام ٢٠٠٦م، حيث ٦٣٪ معرضون للفقر ٦،٣٪، وللفقر المدقع ٦٥،٦٪، ونسبة الحرمان إلى الفقر العام؛ التعليم ٣٤،٢٪، والصحة ١٨،٦٪، ومستوى المعيشة ٤٧،٢٪.

ونجد - بحسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢م - أنّ نسبة الشباب تشكّل ٧٣٪، وتصل نسبة البطالة بينهم لأكثر من ٦٧٪، وجاء وضع النساء في سوق العمل أكثر سوءاً، حيث تبلغ نسبة العاطلات إلى ٧٤٪[٢].

ويشير التقرير إلى أنّ مؤشرات عوامل التنمية الثلاثة (التعليم، والدخل، والصحة) متدنية، وجاء معدل التعليم الأدنى في العالم، وصنّف التقرير أنّ ٨٢٪ من الصوماليين فقراء، وأشار إلى أنه لا يمكن القضاء على البطالة في ظلّ الوضع الاقتصادي الكارثي للصومال[٣].

الملاحظات:

باستقراء ما ورد في (دليل التنمية البشرية)؛ يتضح أنّ هناك فجوة كبيرة في دول منطقة القرن الإفريقي من حيث (التعليم، والدخل، والصحة)، والتي لا يمكن فصل بعضها عن بعضها الآخر، فالعمل يحسّن الدخل الذي يتيح التعليم، والذي بدوره يرفع من معدّل الوعي العام لهذه المجتمعات، وحيث إنّ النسب الواردة أعلاه تُعَدّ ضعيفة على المستوى الإفريقي والعالمي؛ فإنّ ذلك يلقي بظلاله على وضع المرأة المسلمة في هذه المجتمعات بشكل سالب.

بالنظر إلى أنّ المرأة المسلمة في القرن الإفريقي تقع عليها مسؤوليات كبيرة، والعبء الأكبر في التنمية الاجتماعية في مستواها الأصغر (الأسرة، ثم المجتمع، ثم الدولة)، وبحسب ما تقدّم نستطيع استنتاج أنّ المرأة المسلمة في القرن الإفريقي تعاني الفقر بمفهومه الشامل (الحاجة والعوز الذي لا يجد صاحبه ما يكفي من ضروريات الحياة)، وتتسم الحالة العامّة بسوء التغذية، والأمّية، والمرض، بصورة تتدنى عن أي مستوى، كنتاج للتخلّف الاقتصادي الذي أثّر في التنمية الاجتماعية في ظلّ عجز الأنظمة السياسية عن توفير نظام فاعل ومؤثّر للضمان الاجتماعي الذي يمثّل حجر الزاوية في مشاريع محاربة الفقر، والذي بدوره يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي.

وفي ظلّ هذه الأوضاع لا نتوقع الكثير من المرأة المسلمة ما لم تتمكن من النهوض والتنمية الذاتية الفاعلة، لذلك قد يبدو من السليم الافتراض أنّ المرأة المسلمة في دول القرن الإفريقي تبدو عاجزة عن النهوض بدورها الإسلامي المنوط

(١) انظر: شبكة الشاهد الإخبارية على الإنترنت.

(٢) انظر: تقرير الأمم المتحدة: تمكين الشباب من أجل السلام والتنمية، ٢٠١٢م.

(٣) المرجع السابق.

بها كربّة للأسـرة ومربية أجيال، خصوصـاً بالنظر إلى وضع المرأة الإفريقية بشـكل عام، حيث يقع عليها العبء الأكبر في رعاية الأسرة اجتماعياً وتربوياً واقتصادياً كنتاج لضعف التنمية الاجتماعية العام.

وبالنظر للصومال؛ نجد كما تقدّم أنّ هناك نسـبة كبيرة من فئة المرأة الشـابة المسلمة، وهي كرأس مال بشري نسوي صومالي تشـكّل نسـبة عالية، لكن تظلّ دون أدوار فاعلة في المجتمـع؛ لأنها لا تملك الوسـائل الكافية للقيام به، حتى أمر الدين على المسـتوى الذاتي، كالعبادات التي تتطلّب قدراً من المعرفة والتعليم الديني المنتظم، والذي لا يتوافر لهذه المرأة الصومالية في ظلّ عدم مؤشرات التنمية البشرية.

وبالنسـبة لإثيوبيا؛ تبدو الصورة المجتمعية أفضل للمرأة المسلمة، لوجود التعليم الرسمي والديني وانتشاره في الدولة، وإن كانت الدرجة بالمعايير العالمية للتصنيف تُعَدّ ضئيلة، لكن مقارنة بالصومال وإريتريا تبدو أوضاعها مستقرة إلى حدٍّ ما، لكـن يتأثر هذا الوضع في إثيوبيا بالحالة الصحية المتدهورة، وارتفاع نسبة الإيدز، والتهاب الكبد الوبائي.

وعليه؛ تواجه المرأة المسلمة بشكل عام في منطقة القرن الإفريقي عدة عقبات؛ أهمّهـا: (تخلّف التعليم، وعدم الدخل، وتدهور الصحة)، كنتاج لتدنّي معدلات التنمية الاجتماعية، مما ينعكس على أوضاعها في جانبين:

أ - المعرفـة الدينية: وهنا السـؤال: مـا درجة معرفة المسـلمة بالدين نفسـه؟ وهل هناك دعـوة منتظمة ومنظّمة للمـرأة في هذه المنطقة بوصفها الفاعـل الرئيس في عملية التنشـئة الاجتماعية، وهي رأس الرمح في تكوين الأجيال، أو سيقود إهمال المسـلمين لشـأنها إلى تخريج أجيال مسلمة شكلاً دون معرفة فعلية بالدين؛ مما يجعلهم عرضة للاستلاب الحضاري؟!

ب - سـوق العمل: كنتاج للجهـل والأمية والمرض؛ تكون المرأة في هذه الدول عرضة للمرض والاستغلال وظهور تجارة البشـر، ومع تدنّي التعليم تتدنّى بالضرورة إمكانية وجود عمل يقيها الفقر والفاقة.

٢ - البعد العرقي والقبلي وأثره في التنشئة الاجتماعية:

مـن العوامـل المؤثرة فـي التنشـئة الاجتماعية داخل مجتمعات القرن الإفريقي التعصّب العرقي والقبلي، ويلاحظ ذلك بوضوح في فترات الصراعات والحروب، حيث يكون البعد القبلي والعرقي حاضراً حتى داخل المجتمع المسلم.

ويعدّ هذا العامل من أكبر العقبات أمام قيام المرأة بدورها في التنشـئة الاجتماعية السليمة بمنطقة القرن الإفريقي؛ لأنّ التنشـئة الاجتماعية فيها قبلية عرقية، لا تسـتمد أصلها من الإسـلام بقدر ما تسـتمده من التقاليد والأعراف السـائدة، فنجد ذلك البعـد القبلي والعرقي متمكناً أكثر من تمكّن القيم الإسـلامية التي تعلـو على هذا البعد، ومن ذلك على سـبيل المثال انقسـام الحركات الإسـلامية في إريتريا، إذ دخل فيه البعد القبلي، وأدى إلـى الصراع الدموي الأهلي في الصومال منذ انهيار الدولة، وذلك كنتاج للجهل بطبيعة الدين الإسلامي التي تعلي رابطة العقيـدة على الرابطة القبلية والعرقية، وهنا تظهـر أهمية التوعية الدينية للمرأة وضرورتها، لأنها هي التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

ثانياً: المرأة المسلمة وتحديات الحياة السياسية في القرن الإفريقي:

١ - النظام السياسي:

يدخل عامل النظام السياسي كعقبة أساسية تواجه المرأة المسـلمة في القرن الإفريقي، ويشكّل تحدياً كبيراً لها، وذلك بالنظر لطبيعة هذه الأنظمة نفسها التي كانت ولا تزال عرضة للاستقطاب.

إثيوبيا:

في إثيوبيـا المتصالحة مع الغرب، يؤثّـر ذلك من زاوية فرض تصوّرات وقيم لا تتناسب والإسلام، خصوصاً أنّ الدولة مسـيحية، وفي مقاربة تاريخية قد نجد بعض أوجه الشبه بين السياسات التي قام بها ملوك الحبشة في القرن التاسع عشر، حيث بسطوا نفوذهم، ووسـعوا مملكتهم خارج حدودها لتضمّ مناطق المسـلمين، وشهدت أكبر توسع في عهد منليك الثاني، وتعرض مسـلمو قبائـل (الأرومو) في عهده لمعاناة شـديدة، حيث وزّع أراضيهم على النصـارى، وحاول تنصيرهم، وفرض اللغـة الأمهرية عليهـم، وبالغ في مضايقتهـم بصورة جعلتهم أقـرب للمضطهدين دينياً، وإذا قارنّا ذلك بسياسـات الرئيس الراحل زناوي تتضح هيمنة المسـيحية على الدولة، وأصبحت (التقـراي) هي الجبهة الحاكمة في إثيوبيا[1]، وبحسـب بعض التقارير عن حالة حقوق الإنسـان في إثيوبيا؛ ورد أنها تمارس نمط الاعتقال التعسّفي، خصوصاً ضد (جبهة تحرير أورومو) و (الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين)[2].

(١) مجلة دراسات استراتيجية، الانتخابات الإثيوبية، ص ١١٦.

(٢) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٣م، جامعة القاهرة، ص ١١٥.

الصومال:

لم تستقر الدولة الصومالية بعد على نظام سياسي، والحروب الداخلية والصراعات المسلحة والحرب بالوكالة مستمرة في الصومال، مما يؤثّر مباشرة في أوضاع المرأة المسلمة، فيتسم وضعها في الصومال بعدم الاستقرار المستمر، وعلى الرغم من وجود حكم قائم ودولة إسلامية فإنّ ذلك لم يخدم قضية المرأة المسلمة بأي صورة، حيث شُغلت الأحزاب والتيارات والجماعات بتمويل حروبها وصراعاتها المستمرة.

إريتريا:

بالنسبة لإريتريا يرى الرئيس الإريتري أفورقي المسلمين بوصفهم حركات جهادية تسعى لإسقاطه، لذلك يعمد إلى الضغط على المسلمين في الداخل، فتتأثر المرأة المسلمة بتلك السياسات.

ومن أهم تلك الضغوط استبعاد ثنائية اللغة المنصوص عليها في الدستور الإريتري لعام ١٩٥٢م / المادة ٣٨، والتي تجعل اللغة العربية والتجرينية لغتين رسميتين في الدولة، حيث قام الرئيس الإريتري بنهج جديد في التعليم باللغة الأمّ، مما يؤدي إلى التجزئة[١]، وهذه السياسات في التعليم تصاغ على الرغم من إقرار الجبهة الشعبية بتساوي نسب المسلمين والمسيحيين في إريتريا، إلا أنّ المسلمين يشعرون أنهم لم يمنحوا فرصاً تكافئ حجم انحياز الجبهة الشعبية لصالح المسيحيين[٢]، ويرفض المسلمون هذا من منظور أنّ اللغة العربية ليست أساسية في معرفة أمور الدين فحسب؛ بل يجب أن تتكامل مع التجرينية في تسيير شؤون الدولة والحراك السياسي فيها.

أمام هذه الأنظمة السياسية نجد أنّ المرأة المسلمة لا تستطيع أن تواجه سياسات الدولة، مما يجعلها عرضة للتأثّر بهذه السياسات التي تعوق وتحدّ من تعلّمها أو نشرها للدعوة الإسلامية، وذلك لأنّ هذه الأنظمة تسيطر عليها نخب مسيحية، لا ترى في الإسلام سوى العدو التاريخي، ابتداءً من فجر الحروب الدينية وانتصار الإسلام وانتشاره في المنطقة، وأصبح ذلك الهاجس التاريخي لانتصارات الإسلام المتتالية في المنطقة، وهو أمر قديم متجدد مع الرؤساء الحاليين، ومدعوم دولياً لتصبح إثيوبيا هي قلعة المسيحية في القرن الإفريقي، وكذلك إريتريا، ضد الصومال المسلم شعباً ودولة، وانسحبت تلك العدائية للمسلمين على المجتمع الذي سادت فيه روح التعصّب والتزمت الديني والعرقي؛ مما يقعد المرأة عن تفعيل أي دور متوقّع منها، ولا تستطيع أن تطور كذلك أي نوع من أنواع المشاركة السياسية للمطالبة بأي حقٍّ، في ظلّ تنمية سياسية ضئيلة، ومعارضة إسلامية ليست المرأة أحد أهمّ أولوياتها.

٢ - التنمية السياسية:

في ظلّ تفشي الجهل والأمية بشكل كبير تُعَدّ التنمية السياسية نوعاً من الترف أكثر منه دراسة لمعطيات الواقع، والذي تكرّر التقارير وصفه بـ (الحالة الكارثية) عند تناول القرن الإفريقي، وترتبط التنمية السياسية بالتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، ومع ضعف مستوياتها في المنطقة لا تجد المرأة المسلمة فرصتها السياسية للتعبير والمشاركة السياسية، خصوصاً مع عدم توفر مؤهلات التنمية السياسية.

٣ - اللجوء السياسي:

يرتبط بالنظام السياسي عامل اللجوء السياسي والنزوح؛ كنتاج للحروب أو القمع من قِبَل النظام نفسه.

٤ - المعارضة الإسلامية السياسية:

هنا ينبغي لنا أن نوجه السؤال الرئيس للحركات المعارضة للأنظمة المسيحية في إريتريا وإثيوبيا، أو التي تحارب النظام والدولة الصومالية، ماذا قدّمت لقطاع المرأة في الأصل؟ وحين نبحث عن إجابة نجد أنّ اهتمام هذه الحركات بصراعاتها السياسية أبعدها عن أهم قضية في المجتمع، وهي قضية المرأة، فإذا أخذنا برنامج الحزب الإسلامي للعدالة والتنمية مثلاً؛ فما الذي يمنع من أن يطبق ذلك الجزء الخاص بالمرأة مباشرة، خصوصاً أنه يخصّص بنداً للتعليم والصحة وغيرها، وهذه الأنشطة يمكن أن تكون لها أغطية مجتمعية مغايرة.

٥ - الحرب:

تتضارب أحياناً السياسات الإقليمية لدول المنطقة؛ مما يدخلها في صراعات وحروب بين الأنظمة السياسية المختلفة، وعلى سبيل المثال أثّر الصراع (الإثيوبي - الإريتري)، الذي استمر من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٠م، في الدولتين بشكل سالب، فإثيوبيا تمّ تجميد المعونات الأجنبية لرفضها التسوية، وتوقفت مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدهورت الخدمات والمرافق العامّة فيها، وأما إريتريا فقد زادت الضغوط العسكرية والاقتصادية والاجتماعية عليها، بالإضافة إلى تحدي المعارضة السياسية.

(١) مجلة دراسات القرن الإفريقي، العدد ٣، ٢٠٠٥م، ص ٨٣.

(٢) مجلة دراسات القرن الإفريقي، العدد ٤، ٢٠٠٥، ص ٦٥.

التخطيط اللغوي بإفريقيا..
تحدِّيات وعوائق

د. إسماعيل زَنْغُو بَرَزِي*

لقد مرَّ بنا في بحثنا (المشهد اللغوي في إفريقيا.. مسار وعوائق)[1] الوضعُ الراهن الذي تمرُّ بها اللغات الإفريقية، وبناءً على التخطيط اللغوي الجاري في إفريقيا؛ يُلاحظ أنّ أغلب دول إفريقيا السمراء اختارت لغاتٍ غربية في سياستها اللغوية، عدا دولاً تعدّ بأصابع الكفّ، إضافة إلى الدول العربية في شمال إفريقيا.

وقبل أن نعرّج على إيراد هذه التحديات والآثار؛ فحري بنا أن نوضح مفهومَ الدستور الأساسي (constitution)، بأنَّه: «هو مجموعة من القوانين الأساسية المحدِّدة لحقوق المواطن في وطنه»[2].

بناءً على هذا المفهوم للدُّستور؛ فإنّ اختيار أية قضية، أو ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية.. إلخ، في الدستور الأساسي؛ يستلزم تطبيق مضمونها على الشعب بكلّ ما تحمل؛ بغضِّ النَّظر عن المستوى العلمي أو الثقافي لهذا الشعب.

بعبارة أخرى؛ فإنّ ترسيم اللغات الأوروبية بالقارة كان بتواطئٍ شديدٍ من الغرب وعملائه الخونة من بني جلدتنا الأفارقة؛ ذلك أنّ الاستعمار يمكن أن يتغافل عن الأرض بقدر ما يضع لغته في الواجهة دائماً، وعليه؛ فإنّ اللغات الإفريقية تواجه عدداً من التحديات[3]، يمكن إيرادها بكلّ إيجاز فيما سيأتي.

أولاً: التحديات التي تواجهها اللغات الإفريقية:

١ - تحديات ثقافية:

إذا كانت القارة الإفريقية غنية بتعدد ثقافاتها وحضاراتها؛ فإنّ أغلب النّخب المثقفة الأولى فيها لم تكن على مستوى عالٍ من الوعي بُعَيْد الاستقلال، كالعرب والفرس والهنود.. إلخ، حيث تهافتوا على الثقافة الغربية ونَهِلوا حتى ارتووا من قوانينها، وانتخبوا لغات غربية لتكون مصادر أساسية، أو ما يمكن أن يُسمّى بـ «قصّ ولصق»(٤) لسياسة اللغات الإفريقية وتخطيطها، وهكذا اخترقت اللغات الغربية جميع مظاهر الرموز الوطنية: «الإدارة الحكومية، التعليم ووسائل الإعلام، الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية، أسماء وإعلانات الشوارع، بطاقات

(*) أستاذ مساعد في اللسانيات العامّة والعربية، قسم اللغة العربية، جامعة بماكو، مالي.

(١) المشهد اللغوي في إفريقيا.. مسار وعوائق، قراءات إفريقية، العدد ١٩، يناير ٢٠١٤م، ص ٧٦ وما بعدها، نوصي بالعودة إليه، لتتاغم أكثر مع هذا البحث الجديد؛ ذلك أنه (أي البحث السابق) استعرض موجز السياسة اللغوية للدول الإفريقية جَمْعَاء، ويأتي هذا الأخير لإيراد هذه التحديات الكبرى وما خلّفته من آثار، أما عن الحلول لتنمية اللغات الإفريقية، فقد حضرنا لها بحثاً خاصاً بعنوان «لغات إفريقية والتنمية المستدامة» لمّا ينشر بعد.

(٢) راجع: Encarta ٢٠٠٧

(٣) راجع هذه التحديات مفصلة في بحثنا: المشهد اللغوي في إفريقيا.. مسار وعوائق، قراءات إفريقية، العدد ١٩، يناير ٢٠١٤م، ص (٧٩ - ٨٢).

(٤) للمقارنة راجع: موقع التخطيط اللغوي في العالم.

الزيارات والحفلات»[1].

٢ - تحديات اقتصادية:

إنّ القارة السمراء تحتضن ثلث لغات العالم، أي ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ لغة، ومن ثمّ فإنّ انتخاب اللغة التعليمية أو الرسمية منها ليس بالهيِّن، ومن جانب آخر فإنّ التحديات الاقتصادية تتمظهر في أنّ الإمكانيات الاقتصادية لا تسمح بتخطيط كلّ هذه اللغات.

٣ - تحديات الهيمنة:

من المسلّمات أنّ من أكبر التحديات التي تعيش فيها القارة اليوم (النظام الإمبريالي) الذي له يدٌ طولى في عرقلة تطوّر اللغات الإفريقية؛ بفضل موقفه الاستعماري، وهدفه الاستخرابي، فقد ظلّ يخطط لمصلحته لتبقى لغاته دوماً حية وقوية، وقد أوضح المستعمرون أنّ الهدف هو تغريب الأفارقة؛ بما في ذلك تحريضهم على استعمال اللغات الغربية.

ثانياً: الآثار السلبية لتلك التحديات:

هذه بعض التحديات التي تعيش فيها اللغات الإفريقية، والتي في الواقع خلّفت مجموعة من الآثار السلبية، يمكن إيجازها في المحاور الآتية:

١ - علم يهيم داخل جهل دامس:

إذا كان التعليم المنبثق عن حياة المجتمع نفسه ينبض في شَعْبِه روح الحبّ المتلاحم، والعمل الدؤوب، والثقة الذاتية، وعزة النفس، فضلاً عن تقدّم الحضارة، فإنّ التَوفِيق في انتقاء لغته (أي لغة التدريس)[2] يعني: السعادة في تحقيق الهدف المنشود، والوصول إلى مراقي الصعود.

إذا عدنا إلى كتب التاريخ لاكتشفنا الكثير مما أنشأته القارة السمراء، من ممالك وإمبراطوريات، ودول وثقافات وحضارات غنية، ثم ما اخترعته في شتى علوم المعرفة[3].

وتتجلّى مظاهر الجهل في إطار الهيمنة اللغوية عشية هذه العولمة والركود الاقتصادي التي تعيش فيها القارة السمراء، وما يتلو ذلك من صفقات، وبخاصة اقتراضها - مثلاً - من البنوك الإقليمية أو الدولية، والشروط المترتبة على ذلك، فلا يعلم المواطن المسكين على أي أساس تمّت هذه الصفقة، ثم ما يتعلق بتسديد الديون، وكَمِّ الفائدة، ويدخل في ذلك الفترة المحدّدة لتسديد هذه الديون، إنّ كلّ ذلك يتمّ باللغات الأجنبية في ظروف غامضة، بِدُوَل تتداخل فيها نسب المستعمِلين للغات الأجنبية بين خريجي المدارس البعثية في الدرجة الأولى، وخريجي المدارس الكلاسيكية في الدرجة الثانية، والمدارس العربية في الدرجة الثالثة، والاستعمال الشعبي في الدرجة الأخيرة من السلّم، إذ تفتقر هذه الرباعية إلى دراسة إحصائية، وعلى العموم يمكن القول بأنّ هذا العدد في الحقيقة شرع في الارتفاع[4]

---

(١) الفرنكوفونية ومحنة اللغة العربية بالمغرب، عبد الناصر المقري، الموقع: بلا فرنسية.

(٢) لماذا لم يترك الاستعمار الغربي للأفارقة اختيارَ لغاتهم المحلية في التعليم؟ الواقع أنّ مجموعة من الباحثين الغربيين، من المتشبثين بسياسة الأنانية والهيمنة السياسية، دافعوا عن لغاتهم بكلّ ما أوتوا من قوة، دافع P. J. Franceschini عن الفرنسية... أما الدول الإنجلسكسونية، فقام بعضها بتخطيط لغاتها الوطنية، ومع ذلك بقوا تحت رواسب الاستعمار، راجع: linguistique et colonisation, Louis- Jean Calvet, p: ٢٣٠ ، والذي خلص إلى نتيجة مهمّة في الفرق بين الاستعمار الفرنسي والإنجليزي؛ مفادها: «أنّ بريطانيا تتوصل إلى نشر لغتها عن طريق فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية، فاللغة إذن تابعة للاقتصاد والسياسة، أما فرنسا فهي - على عكس من ذلك - تنشر لغتها وثقافتها لتصل عن طريقهما إلى فرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية، فاللغة هنا في مركز القيادة، أما السياسة والاقتصاد فتابعان، ونتيجة لا وسيلة»، راجع: الفرنكوفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، عبد العلي الودغيري، ص ٤٢، ط١، كتاب العلم، ١٩٩٣م الرباط.

(٣) راجع: ما ساقه رودوني في مجموعة من العادات والثقافات الإفريقية المتطورة من حيث القيمة على نظيراتها الأوروبية في أماكن مختلفة من كتابه وخاصة ص ٤٥ وما بعدها.

(٤) وعلى ضوء هذه المعطيات خلص Drissa Diakite إلى أنّ «مالي ليست دولة فرنكوفونية، ثم إنّ هذا العدد القليل الذي يستعمل هذه اللغة، يكون في إطار العمل، إذ يقلّ في الأسر

بعد مرور الخمسينيةcinquantenaires [1] على الاستقلال في أغلب الدول المستعمَرة.

في الواقع؛ إنّ مما يؤرق أكثر الغيورين من مثقفي إفريقيا هو وضع النظام التعليمي عموماً، والتعليم الغربي خصوصاً، انطلاقاً من معرفتهم أنّ «تقدّم المجتمع وتخلّفه بصفة عامّة مرتبط بنظامه التربوي ارتباطاً وثيقاً... والسبب في ذلك أنّ النظام التربوي بمؤسساته يعدّ مصانع الرجال والأجيال، فإذا كانت المصانع جيدة متقدّمة فإنها تصنع أجيالاً متقدّمة، تدفع عجلة التقدّم في كافة المجالات الحياتية والحضارية بقدر مهارتهم العلمية والفنية، وإذا كانت تلك المصانع متخلّفة؛ فإنّ منتجاتها ستكون متخلّفة أيضاً»[2].

وقد أزاح د. قطب مصطفى سانو الستار عن النُّظم التعليمية السائدة بإفريقيا في مباحث كثيرة من كتابه، فخلص إلى أنّ القارة الإفريقية – غير الدول العربية – تعرف نوعين من النُّظم التعليمية الوافدة من الشرق والغرب، ويقصد بالنُّظم التعليمية الشرقية: الشيوعية (في الاتحاد السوفييتي سابقاً) التي نشأت ردّة فعل للفكرة الرأسمالية التي رفعت من شأن الملكية الفردية، واهتمت بالفرد أكثر من الجماعة؛ لانطلاقها من مبدأ أنّ الملكية الفردية مسؤولة عن كلّ الشرور التي خاضتها البشرية، بيد أنه يقصد بالغرب: النظام السائد في أوروبا الغربية، كفرنسا وإنجلترا وإيطاليا والبرتغال.. إلخ، الذي ينطلق من مرجعيات علمانية، أي فصل التعليم عن الدين في جميع مراحله؛ وقد نتج هذا الفصل عن تجاوزات الكنيسة، وغلو قساوستها، في قسوتها على الشعب؛ لذلك كان نبذ الدين والانسلاخ منه أمراً ضرورياً لأوروبا إذا أرادت أن تتقدّم، وتتحضر، وتعيش سعيدة.

عليه؛ نفهم أنّ الخلفيات التي تأسست عليها السياسة التعليمية الغربية، من التهرب من مبادئ الدين، وكذا الهيمنة الفردية على الجماعية.. إلخ، ومثيلاتها الشرقية التي اكتوت بنيران الفردية، فلاذت إلى الهيمنة الجماعية ضد الفردية، فضلاً عن اللادينية، وهي ظواهر لا تعرفها القارة الإفريقية من قريب أو بعيد، ولذلك قال عبده موميني أحد التربويين المشهورين في غرب إفريقيا: إنّ «التعليم الاستعماري قد أفسد تفكير الإفريقي وحساسيته، وملأه بعقد شاذة»[3].

والنتيجة؛ أنَّ تطبيق هذَيْن النظامَيْن التربويَيْن سيترتَّب عليه مردوديات اقتصادية وتبعية متفاوتة[4]، لمصلحة كلٍّ من الشرق والغرب، خصوصاً عندما تدعو الحاجة إلى تخطيط تربوي أو لساني أو تكويني، وما يترتب على ذلك من جلب خبراء وافدين، يفتقرون إلى معرفة حقيقية بحاجات المجتمعات الإفريقية، فلا غَرْوَ أن تكون جهودهم ترقيماً على بحر، وحلماً بعيدَ المنال، ومن

والطرقات، ولا يوجد الاستعمال السائد véhiculaire (الجماعية) للفرنسية...» Les défis du multilinguisme au Mali, Recherche Africaine, Annales, FLASH, N ٠٠- ٢٠٠٢

(١) وقد خلص د. محمد أحمد لوح – في دراسته للخمسينية ببلاده السنغال – إلى أنّ «هذه القارة في حاجة إلى رجال يعملون أكثر مما يتكلمون، إلى قادة ميدانيين يقدّمون مصلحة البلد على المصالح الشخصية»، الخمسينية على الاستقلال.. نموذج السنغال، راجع الموقع: drmalo.com

(٢) انظر: يالجن، مقداد: العوامل الفعالة المؤثرة وآثارها على المجتمع والإنتاج الفكري والعلمي ووجوه الاستفادة منها في تربيتنا، ص ١٣، ط١، دار علم الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٤م الرياض. نقلاً عن: قطب مصطفى سانو: النظم التعليمية الوافدة في إفريقيا.. قراءة في البديل الحضاري، هامش ص (٨٦ – ٨٧)، كتاب الأمة، ع٦٣، سنة ١٤١٩ه – قطر.

(٣) راجع: والتر رودني، ص ٣٢٦.

(٤) وقد قال هاردي في (مخطط التعليم الفرنسي الاستعماري في المغرب) بالحرف الواحد: «اللغة الفرنسية التي بواسطتها سنتمكن من ربط التلاميذ بفرنسا»، راجع: خالد الصمدي: جوانب من تأثير الفرنكوفونية في نظام التربية والتعليم بالمغرب، الموقع: Matarmatar.net

ثمّ تكون النتائج المترتبة على هذا التخطيط - بكلّ ما أُنفق فيه - بعيدة عن المنطق والموضوعية؛ «لأنّ المتعلم يصرف جزءاً من سنوات عمره الدراسي سعياً وراء إجادة اللغة؛ بدلاً من البدء بتلقي العلوم والمعارف»[1]، فضلاً عن أنه يخرج مواطناً غير كفء ولا واعٍ، أنانيّاً كسولاً خائناً!

وقد أشار أحد الشعراء الشعبيين المشهورين من الهنود، وهو يسخر من أيام وجوده بمدرسة الاستعمار، إلى أنه لكي يصبح تلميذاً مرموقاً كان عليه أن يتعلم أكثر ويتحول إلى أحمق، ومن سوء الحظ أنّ نظام مدرسة الاستعمار قد علّم الكثير جدّاً من الحمقى[2]، وهذا يفسّر لنا ما نراه يومياً في القارة السمراء من حروب أهلية، وأنانية متزايدة؛ من تقديم المصلحة الخاصّة على العامّة، وما يتلو ذلك من انقلابات همجية واختلاس أموال الشعب.. إلخ، كما تظهر - يومياً أيضاً - مشكلات تربوية تفتقر إلى تخطيط فعّال، ويومياً تقام ندوات وتنظّم ورشات ولقاءات لحلّ مشكلات تعليمية بالقارة، فيُدعى خبراء من الداخل والخارج، وممثلون من اتحاد التلاميذ والطلبة، ولكن بلا جدوى، إذ كلما وُجد حلٌّ لمشكلة ما؛ ظهرت في إثره ثغرات أخرى تَتَوالى، تبيض وتصفر بمشكلاتها، غير منتهية، فيصبح النظام وكأنه يدور في حلقة مفرغة، فلا هدفاً ينجز، ولا حلّاً يحقّق!

يُضاف إلى ذلك دور المعارضين السياسيين في شَدِّ الخناق على التعليم، من إيلاء أهمية لحركات لا تستحقها، أو تحريض جهات أو جبهات معينة، كالاتحادات الطلابية مثلاً أو غيرها، ضدّ السلطة لتحول دون تحقيق جوٍّ علمي منشود، إذ يمرِرُون عبر ذلك مجموعة من أهدافهم الذاتية ومصالحهم الشخصية؛ وفي هذا بلا شك كبح لعجلة التعليم في القارة السمراء.

الدَّليل على ما مضى: أنَّنا إذا ألقينا نظرة على الميزانيات التي تُرصد سنوياً لتعليم اللغات الأجنبية بالقارة السمراء؛ فإنَّنا نجدها عادة تصل إلى حدود ثلث ميزانية الدول، وربما لا يجانبنا الصواب إذا قلنا: يكفي ثلث هذا المبلغ لسدّ حاجة التعليم إذا كان باللغات الوطنية[3].

وبالنظر إلى المعاهد المهنية أو الفنية أو الرياضية؛ يُلاحظ أنها لا تلبّي حاجة المجتمعات الإفريقية؛ على الرغم مما تملكه القارة السمراء من أنواع مختلفة من الفنون الجميلة العتيقة، القائمة على رسوم وزخارف رزينة، كالنقش على الأخشاب أو الكتابة على الجلود.. إلخ، وصناعة الأحزمة والمحافظ والحقائب والأحذية والنعال، المختلفة الأشكال بكلّ ما تحمل من جودة، ثم إنها بِيئِيّة، مروراً بفنون مختلفة من ألعاب على الرمال، والمصارعات الشعبية، فكان من الأحسن إعادة الاعتبار لهذه الفنون والفعاليات، وإدراجها كتخصصات فنية تساعد المتعلمين، وإلا سنستورد فقراء من نظمنا التعليمية الوافدة، وهذا هو معنى العِلْم هائم داخل جهل، تتبعه التبعية.

٢ - التبعية المُستميتة:

في الواقع؛ لا تنتطح عنزتان في أنّ للهيمنة اللغوية الأوروبية آثاراً سيئة في الشعوب الإفريقية، داخلة فيما يُسمّى بالتبعية، وخصوصاً لدى شرذمة غارقة منها في ثقافة غربية بانتمائهم الفكري،

(١) قطب مصطفى سانو، ص ٧٧.

(٢) والتر رودني، ص ٣٢٦

(٣) على ضوء ذلك أضاف أندرو براديري: «فبدون تحديد الأهداف، تتاح للشخص نسبة ضئيلة من الخيارات ليستجيب للأحداث الجارية من حوله. وكذا، عندما يفقد الشخص قدرته على تمييز الأشياء بغضّ النَّظر عن الوضع الفعلي، يصبح عاجزاً عن تحقيق أي هدف بشكل نسبي، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يشعر دوماً بالإحباط والتمرد والرغبة في الانتقام»، أندرو براديري: البرمجة العصبية للدماغ، ص ٣٣، ط٢، قسم الترجمة بدار الفاروق، بلا سنة.

وولائهم للنظريات الغربية، في قراءتهم للأوضاع، مروراً بفهمهم للأشياء، واختتاماً بقَوْلَبتهم لمجريات الأحداث، وانهزامهم النفسي.. إلخ.

ولعلّ ما نسوقه مما كُتب في هذا السياق بأقلام غربية، من باب ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف : ٢٦]، يرفع اللثامَ عن هذه التبعية، وما يتعلّق بها من تخلّف وغيرها، كما فعل الدكتور والتر رودني (الأمريكي) في أماكن مختلفة من كتابه (أوروبا والتخلف في إفريقيا)؛ حيث يؤكد أنّ «ثمت مشكلة كبرى؛ تتمثل في أنّ الناس في إفريقيا، وأنحاء أخرى من العالم، قد تعرضوا لأزمة نفسية وثقافية، وقبلوا على الأقل الرؤية الأوروبية للأشياء، ويعني ذلك أنّ الإفريقي ذاته يحمل شكوكاً حول قدرته على تحويل بيئته الطبيعية وتطويرها»[١]، ويضيف: «بل أيضاً عن أشخاص يرقصون في أبيدجان وأكرا وكينشاسا كلما صدحت الموسيقى في باريس ولندن ونيويورك»[٢].

هذا، وتتمظهر تجليات التبعية في أنّ أكثر قادة إفريقيا نَهِلوا من وعاء الثقافة الغربية، فأُعجبوا بها كلّ إعجاب، وكبرت في نفوسهم، واستماتوا عليها، فخانوا شعوبهم بنظرتهم السطحية إلى لغاتهم، وتعليلاتهم الواهية المنبثقة من أفكار غربية مبهوته، بل لا نحتاج إلى تفكير عميق في استنكار أفكارهم ودحضها.

ويمكن أن نورد نماذج من الأمثلة الحية في تصريح بعض القادة الأفارقة، ونظرتهم إلى اللغة الفرنسية، فقد قال أحد رؤساء المجلس الوطني في الأمم المتحدة في هذا الصدد: «يجب عليّ قولُ الحقّ بشأن دولتي (أي كوت ديفوار): إنّ تبنّي الفرنسية، في المادة الأولى لدستورنا، يمثّل بلا شك سبل الوحدة التي أعانت على تحقيق السعادة بسرعة مذهلة»[٣]!

وأضاف آخر: «تستعمل الفرنسية كلغة موحِّدة، تجمع شمل السنغاليين»[٤]! وينص القانون السنغالي على أنه «يجب على أي مترشّح لرئاسة الدولة الكتابةُ والقراءةُ والكلام الطلق باللغة الفرنسية courammment»[٥]! وقد ذهب الرئيس الراحل (في كوت ديفوار) هوفويت بواني Boigny Houphouët في وصفه للفرنسية في دولته: بـ «الإسمنت (المتماسك) في الوحدة الوطنية، ولا تستحق الدخول في متاهات المنافسة مع أية لهجة (لغة)، وكما أنّ الاحتفاظ بالفرنسية في كُودِيُفوار يتمظهر كوسيلة لإبطال تأثير الذاتية (المصلحة) المحلية، وذوبان التجمعات القبلية في وحدة قومية»[٦]!

بل إنّ المسألة تخطت لهَجة السَّاسة إلى الباحثين، فيرى بعضهم أنّ تخطيط اللغات القومية لا يعدو أن يخلق مشكلات قومية[٧]!

نعتقد أنّ مثل هذه التصريحات في الإشادة باللغة الفرنسية قد قللت من أهمية اللغات الوطنية، ولكن إذا نظرنا إلى الوضع السياسي الراهن – الذي يعتمد الفرنسية – فلنا أن نتساءل: هل خفّف التمسك بالفرنسية – مثلاً – من وطأة

(١) والتر رودوني: أوروبا والتخلف في إفريقيا، ص ٣١.

(٢) نفسه، ص ٣٨.

(٣) Aménagement linguistique dans le Monde» (Cote d'Ivoire), http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/cotiv.htm

(٤) Emilia Melasuo لله Hanna Sievänen, Français langue et culture, Université de Turku, Mémoire, Le ٨ décembre ٢٠٠٤

(٥) les politique linguistiques au Sénégal et au Maroc, Emelie Larssone, p: ١١, ٢٠٠٦, www.Telfq.u.

(٦) نفسه.

(٧) J. et M.J Derive, francophonie et pratique linguistique en Cote d'Ivoire, p :٤٥, ١٩٨٦, www.politique-africaine.com/numeros/pdf/٠٢٣٠٤٢.pdf

المشـــكلات العرقية والقومية بالقـــارة؟! الجواب بالحـــرف الواحد هو: كلاَّ، بل يمكـــن الحكم بأنّ الفرنســـية هي التي ســـاعدت في خلق هذه الهوّة بين أبناء الشعب؛ ذلك أنّ المستعمِر إذا كان ينظر إلى عُمَلائه بالنظرة الدونية[1]، فهذا الاســـتعلاء ينعكـــس على هذا الأخير، فينظـــر بدوره إلى بني جلدتـــه بالنظرة نفســـها؛ ذلك أنّ ضآلة نســـبة المتعلمين أساساً في المجتمعات الإفريقية جعلت هذه الشرذمة المثقفة بالثقافة الغربية تتعالى على مواطنيها، فلا يوجد أدنى تواصل بينهم وبين بني جلدتهم.

والدليل على ذلك: يمكن أن نرى ببساطة بُعيد الاســـتقلال، وحتى مطلع التســـعينيات من القرن الماضـــي، حتى في الحواضـــر والمدن، كيف كان سكَّان الأرياف والبَدْو مضطهدين، وكانت نظرتهم إلى رجال الشُّـــرطة، أو الدركي أو العســـكري أو الحاكم، في مديريتهم أو مقاطعتهم، سيئة للغاية، فكانوا ينظرون إليه بوصفه عدوّاً أو شيطاناً يجب الفرار منه؛ لأنهم لا يثقون فيه أبداً، نظراً لما يرون من تعامله السَيِّئ مع محيطه، من الهيمنة والأنانية والمحســـوبية والكذب، وتقديم المصلحة الخاصّة علـــى العامّة، وعليه؛ يمكـــن أن نصف ذلك بأزمة الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين.

علاوة على ذلك؛ فإنّ أغلب السياسات اللغوية المتشـــبثة باللغات الأوروبيـــة تحكم على فعاليتها بأنها تمثّل لغات انفتـــاح، وعلاقات دولية، بيد أنّ اللغات القومية (لغـــات القاطنين الأصليين) تقوم بدور الاندمـــاج والهوية الوطنيَّيْـــن، وبعد هاتين الوظيفتَيْن نجد اختصاصاً وتكاملاً بين اللغتَيْن[2]،

في الواقع إنّ الحكم على اللغات الغربية بالانفتاح والدوليـــة لم يتـــأت لها إلا بخدمة هـــذه الذيول المســـتميتة، وكان من الممكن إسداء – ولو القليل من – هـــذه الخدمات للغاتنا الوطنية، حتى تتطور ولـــو خطوة؛ لتقترب إلى ما وصلت إليه ما توصف بلغات القمّة.

إضافة إلى ذلـــك؛ إذا كان بعضُ قادة إفريقيا يتبجّح بثقافة الغرب ولغاتـــه، فإنّ هذا الأخير لم يُول قيمة للغاته المســـتعملة في إفريقيا، وبخاصة الفرنسية المستخدمة في إفريقيا، فيرى الغرب أنّ «الفرنسية المســـتعملة في إفريقيا ليست مطابقة تمامـــاً لمثيلاتها في فرنســـا، [ومـــع ذلك توجد] فرنســـية شـــعبية إفريقية، وهي فرنسية إفريقية منتشـــرة، تنمو بمفرداتها المختلفـــة [المتنوعة]، إذ نجد كثيراً من الأمثال والاســـتعارات والتلاعب بالكلمات المقترضة من اللغات المحلية»[3].

هذا مـــا وَصَلْنا إليه من إهانة أنفســـنا، كما يقول المثل العربي الشـــهير «يـــداك أوكتا وفوك نفخ»! ذلك أنه شـــاع في نهج اللسانيات الحديثة إمكانيةُ أخذ لهجاتِ أية لغة من أي مكان من العالم بعين الاعتبار لتكون هدفاً للدراسة والبحث، إذ إنّ اللغات الأوروبية المســـتخدمة في إفريقيا بكلّ ما تعرضـــت لها من ركاكـــة أو لُكْنَة، لا تعدو أن تمثل إحدى لهجاتِها المتطورة فـــي إفريقيا من اللغاتِ الأمّ الأوروبية، ومن ثمّ يمكـــن أن تُدرس كلهجات مســـتقلة بظواهرها المختلفة، وعليـــه؛ ألاَ يمكن أن تكون هـــذه اللغاتُ الأوروبية اللغات الأمّ لبعض الأفارقة؟ الجواب هو: نعم، إذا لم يكونوا من أبناء اللغة، بعد قرن ونصف تقريباً من ممارســـتها كلغة

(١) يرجى مراجعة: نماذج من النظرة الدونية وغيرها، عبد العزيز الكحلوت، التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، ص: ١٠، ١١، ١٨، ٥٠، ٦٣، ٩٩، ... إلخ، منشورات كلية الدعوة، ١٩٩٢م.

(٢) تعليل رائـج لدى الـدول التي انتخبت اللغات الأوروبيـة في دساتيرها، فتلوذ بخلق هذه العلاقة المفتعلة الحديثة والرائجة بين اللغات الإفريقية والأوروبية، وقارنه بـ Aménagement linguistique dans le Monde

(٣) Emilia Melasuo لله Hanna Sievänen, Français langue et culture, Université de Turku, Mémoire, Le ٨ December ٢٠٠٤

أمٌّ عند البعض، ولغة تعليم عند الآخرين، فمتى سيكون؟! اللهمّ إلا إذا وُلدوا من بطونٍ سربونيَّة فرنسية! الذي يعني - بلا شك - التخلّف!

٣ - التخلّف عبر الاستغلال:

إنّ الهيمنة اللغوية التي تتعرض لها القارة السمراء تسبَّبَت - بلا شك - في تخلُّف ملموس لشعوبها، وقد طرح الدكتور رودني سؤالاً عمَّن يتحمَّل مسؤوليَّة تخلّف إفريقيا؛ فأرجع أسباب ذلك إلى جهتين أساسيَّتَيْن، تتمحور الأولى حول النظام الإمبريالي المتحمّل مسؤولية إعاقة النمو الاقتصادي في القارة، عن طريق نزوح ثروات إفريقيا، بينما عزا الجهة الثانية إلى أولئك الذين يسيطرون على النظام وعملائهم[١].

إنَّ أكبر دليل على أنّ الغرب والشرق وراء التخلّف في القارة السمراء ما نراه من قلع ونسف للأيدي العاملة، مروراً باستنزاف العقول، أو immigration choisie (الهجرة المنتخبة) بحسب مصطلح نيكولاي ساركوزي، يعني ذلك «هجرة المهنيين والتقنيين والإداريين من أصحاب المستويات العليا والعمّال المهرة من أوطانهم، وبهذا يتمّ استنزاف البلدان المتخلّفة من العدد القليل من المهارات المتاحة؛ عن طريق إغراءات المرتبات العليا والفرص الفضلى في البلدان المتقدمة»[٢]، إذ إنّ هذه الأيدي العاملة هي التي تساهم في تقديم شتّى الخدمات الاجتماعية الاقتصادية لأوروبا، لا سيما العقول النيرة منها، والتي تساهم عِلمياً - إن لم نقل: وثقافياً - في تطوّر أوروبا، وهذه الأخيرة (أوروبا) بدورها تدعم منطقياً خَلق (التخلّف) عموماً و (الجهل) خصوصاً بالقارة السمراء.

وعلى الرغم من أنّ الدول الإفريقية هي التي تنفق الكثير في تكوين أبنائها، بغضِّ النَّظر عن ظروفها الاقتصادية، فإنّ بعض هؤلاء الأبناء المتميزين يساهمون في تخريبها؛ في الوقت الذي يكونون فيه لبنة أساسية لتطوّر أوروبا! وما ذاك إلا لافتقارهم إلى روح المواطنة الصادقة، ولا شك أنّ ذلك يولد في المقابل القضاء على الثقافة القومية.

٤ - طمس معالم الثقافة العتيقة[٣]:

ظلّ الإنسانُ الإفريقيُّ الأصيل أبيّاً، مثابراً على العمل، مستميتاً في الحقّ.. إلخ، وهذه الصفة العتيقة يشترك فيها البدوي والحضري، المؤمن والوثني، والداني والقاصي.

تلك هي الحالة التي كان عليها الأفارقة منذ قديم الزمان؛ لذا لم تكن إفريقيا لقمة سائغة لأوروبا إلا بعد أن لقيت جيوش الاستعمار الأوروبي حرباً شرسة ساعة استيلائها على بعض المناطق، ولم يكن ليتحقق لها النصر إلا بهذه الآلات الحربية الحديثة التي يفتقر إليها الطرف الآخر، وأخيراً تحقّق لها النصر؛ فاستطاع الاستعمار الأوروبي بالضرب والتعذيب وسفك الدماء أن

---

(١) راجع: والتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، ص ٣٨، ع ١٢٣، عالم المعرفة، ١٩٨٨م، الكويت، ويمكن أيضاً مراجعة عبد الحليم محمود، الذي تطرق إلى أسباب التراجع الحضاري وآثاره في أماكن مختلفة من كتابه: التراجع الحضاري في العالم الإسلامي وطرق التغلب عليه، ط١، دار الوفاء، ١٩٩٤م، مصر.

(٢) - والتر رودني، ص (٢٦ - ٢٧)، وتشير الإحصائيات الحديثة إلى أنّ تكلفة هجرة العقول في إفريقيا وحدها تبلغ ٤ مليارات دولار، في توظيف ١٥٠ ألف مهني أجنبي سنوياً، بدلاً من المواطنين الذين يهاجرون، ووفقاً لإحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ فإنّ إثيوبيا فقدت ٧٥% من قوة العمل بها في الفترة من ١٩٨٠م وحتى ١٩٩١م، مما أضر بقدرتها على التغلب على حالة الفقر التي تعانيها... وسبّب نزيفاً للموارد البشرية للقارة الإفريقية التي تفتقر أصلاً لهذه الموارد؛ مما يؤثر في دفع عجلة النمو والتنمية في بلادهم، راجع: هجرة العقول العربية، تقرير وزارة الصناعة والتجارة (مصر)، ص: ١٠، pdf، بتاريخ ٤/ ٢٠١٤/٢م.

(٣) هي أساليب الحياة الخاصة، والمميزة للمجتمعات المختلفة، وهي تتضمن وسائل الاتصال بالغير، حيث تبرز أهمية اللغة وغيرها في أساليب الاتصال، راجع، علم الاجتماع اللغوي، السيد عبد الفتاح الفيفي، ص ١٥١، دار الكتاب الحديث، ١٩٩٥م، الكويت.

يستقطب بعض ضعاف النفوذ المهمّشين؛ ليغرس في نفوسهم لغَتَه حتى استتبت، فجعلهم أقوياء بعد أن كانوا ضعفاء، ومحترمين بعد أن كانوا أذلاء، وبعد عقود من الزمن بدأت مجاري الرياح تتغير بالتدرج، ولم يمض ثلثا قرن حتى أضحت ثقافة الغرب تسري في نفوس الأفارقة على قدم وساق:

معنوياً في: لغات إفريقيا، وقيمها، وعاداتها، وتقاليدها، وأعرافها، وسننها الاجتماعية.

ومادياً في: الملبس، والمأكل، والمسكن.. إلخ[1].

فأضحى ذيولها من القادة المغتربين يفكّكون قيم المجتمعات الإفريقية بنشر ثقافة الكذب، والخيانة، والإدمان، والسفور، واختلاس أموال الشعب، والتلاعب بالكلمات باستعمال مصطلحات تمييعية رنانة، حتى وجد الاستعمار - أو فرنسا - «في النّخب الفرنكوفونية الحاكمة خير معين على تطبيق سياسة الفَرْنَسَة هذه، بحيث تحقّق لها في عهد (الاستقلال) ما لم يتحقّق لها في عهد (الاستعمار)»[2].

في هذا الإطار؛ حاول الاستعمار وعملاؤه القضاء على بعض اللغات الوطنية الإفريقية، أو إعادة تخطيطها وغربلتها؛ كي تصبح بعض اللغات الأساسية المستهدفة في مصاف (اللغات الكتلية)، والعكس صحيح، إذ لا نبالغ إذا قلنا إن سُبُع لغات إفريقيا موزّعة بين: ما هي مهددة في البقاء، والتي في حالة الاحتضار؛ لأنها تعيش في أكواخ اللغات الأوروبية، ففي مالي فقط ١٣ لغة، بيد أنّ المهددة منها تسعة، وفي أنغولا حوالي ٤٣ لغة، والمهددة منها ٤٠، كذلك في السنغال ٣ / ٣٥، وفي كينيا ٥ / ٥٦، بحيث أصبحت مجموعة اللغات الآمنة في القارة أقلّ من أصابع الكفّ في كلّ دولة؛ ذلك أنّ المدى الذي وصلت إليه الهيمنة اللغوية في القارة، من ممارسة اللغات الغربية فيما لا يقل عن قرن من الزمن، جعل أغلب أبناء اللغات المهددة يضيعونها، بل لا يولونها أدنى اهتمام، فذابوا ثقافياً في خضم اللغات الأخرى؛ من جانب.

ثم من جانب آخر؛ فإنّ ترسيم اللغات الوطنية بشتى أنواعها يُضيق الخناق على هذه المجموعة الغارقة في تعَلُّم اللغات الأوروبية؛ لأنها لم تعد تجيد لغاتها، ولا تسأل عن أبناء ذلك الجيل الذين قضوا ريعان شبابهم في الغرب، فيتلعثمون في استعمال لغاتهم الأساسية[3]، وربما لا نبالغ إذا قلنا: يوجد بعض الأفارقة في القارة السمراء لا يجيدون لغةً إفريقيةً واحدةً، مع أنّ بعضهم قد يتحدث بعدة لغات غربية!

ويا ليت طمس معالم الثقافة الإفريقية وقف عند الحدِّ الظاهريِّ في إزاحة اللُّغات الإفريقيَّة! فقد تخطى إلى تغريب «العواطف والقيم والمقاييس والمواقف والاتجاهات، ليكون التناسبُ كاملاً بين الجيل الناشئ الذي تم إعداده، وبين المهمة التي يراد إسنادها له»[4] حقًّا، إنَّ هذا التَّغريب في العواطف والقيم داعٍ إلى القلق؛ لأنَّه

(١) راجع: العفيفي، ص ١٥١.

(٢) عمر النمري: الفرنكوفونية استعمار أم استخراب؟، راجع موقع: منتديات الجزيرة أو http://albayan-magazine.com ، وأضاف المستشرق زويمر في مطلع القرن الماضي بأنّ «الإسلام لن يُقتلع إلا بأيدي مسلمين من الداخل»، راجع: الفرنكوفونية وإقلاع الهوية العربية الإسلامية، ٢٠١٠م، موقع الدكتورة زينب عبد العزيز art4muslim.com

(٣) لمعرفة أسباب المحافظة على الفرنسية في إفريقيا، يمكن مراجعة أطروحتنا: الأصوات والفعل بين العربية والبمنان (لغة في مالي)، مقاربة تقابلية، ص ٣٤، ٢٠٠٧م.

(٤) عبد الناصر المقري: الفرنكوفونية ومحنة اللغة العربية بالمغرب، الموقع بلا فرنسية. وكما نلاحظ أنّ هذا الجيل الجديد يستسيغ بسهولة استعمال كلمات وبُنَى غربية رنّانة، مثل نماذج من الكلمات الفرنسية في الدول الفرنكوفونية: Papa (أب)، Maman (أم)، Papi (جد)، Mami (جدة)، Bonjour (صباح الخير)، Jolie (جميلة)، Aurevoir / Bay (إلى اللقاء) إلخ... هذه مجموعة من كلمات عاطفية وقِيَمِيَة، في بعض اللغات الأوروبية، مستساغة لدى طبقة لا بأس بها من المراهقين والمغنين والفنانين وأصحاب الحرف ومختلف النّخب المثقفة، أكثر من مرادفاتها في لغاتهم الأمّ.

ينتهي بنا إلى التَّشـكيك في المقـدرة التَّواصليَّة للغات الإفريقيَّة.

٥ – التَّشـكيك في المقدرة التَّواصليَّة للغات الإفريقيَّة:

إنَّ مـا يثار كثيـراً حول النقـص الحادّ في كمِّ الكلمـات ودلالاتها في مجموعـة من اللغات الإفريقية، أو التنكر لمدى قدرتها في الاستعمال، توجّه جدير بأن يزول؛ لأنّ أغلب هذه اللغات لا تقلّ قيمة، من حيث البنية والمعنى والاشتقاق، عن أكثر اللغات العالمية الكبرى[١]، ذلك أنها وَفَّت بحاجاتها التواصلية أكثر مـن غيرها، ولم تكتف بهذا الحدّ بـل أقرضت وجادت على لغـات عالمية بعدد من كلماتهـا، وإن كانت في المقابـل أخذت نصيبها من هذا الصـراع اللغوي المرير[٢]، والذي خرجت منه بعدد من المشـكلات، من ذلك محاكاة نظام بعض اللغات الإفريقيـة – في مَعْجَمَته لمجموعة من الكلمات – للنسج الاستعماري الخاص؛ ما أدى إلى وجود بَوْن شاسـع بين المعنى الأصلي للكلمة والدلالة المستحدثة[٣].

وقـد عبّر عن ذلك أحـد الكتـاب الغربيين بقوله: «بمـا أنّ الحضارة الغربية تسـعى للقضـاء على غيرها من الحضـارات؛ فإنه يمكننا نعتهـا بكونها (لا حضارة) Decivilisation، إنّ الحضارة الغربية لا تقبل غيرها من الحضارات، ولـذا فهي تعمل جاهدة لتخريبها، إنّ الغرب عالـم وحيد، يدعو إلى الإنسـان الوحيد والأمة الوحيدة والحضـارة الوحيدة، وكلّ ما يتعلق بالكثرة أو الإنسـانية بمعنى الجمع والكثرة يعتبر محظوراً ومرفوضاً»[٤].

خاتمة:

نخلُص من كلِّ ما سـبق إلى القول: إنَّ مشكلة التَّخطيط اللُّغويِّ بالدُّول الإفريقية لَمُشـكلةٌ تعدُّ من أمَّهات التَّحديات بالقارة؛ لأنَّ تبنّي تلك الدُّول للُّغات الاسـتعماريَّة على حساب لغات القارَّة؛ قد تمخَّض عن آثار سـلبية جمَّة، ومثَّلت تلك اللغات الاسـتعماريَّة حاجزاً حقيقيّاً في وجه إفريقيا في سبيل تحقيق تنمية شاملة.

وقد تمَّت في هذا المقال مناقشـة بعض تلك الآثار السِّلبيَّة بإفريقيا، مثل: الاستغلال المستمر للقارة عبر اللغة الاستعماريَّة، وطمس ما تبقَّى من ثقافة بإفريقيا، وتأمين التَّبعية المطلقة للمستعمِر.

هذا؛ ولن تخرج إفريقيا من عنق الزُّجاجة إلاَّ بإعادة نظرٍ جذريَّة في واقعهـا اللغوي، ثم إعادة تبنٍّي سياسـة لغويَّة جريئة على ضوء هذا النَّظر الواقعـي، ومع ذلك فلا يزال هنـاك أمل لتطوير اللغات الإفريقية ببعض الأدوات اللسـانية ، وهذا ما سيكون محط دراسـتنا في الأيام القادمة، إن شاء الله تعالى.

---

(١) راجع بحثنا: هل تتطور لغة البمنان (لغة في مالي) كما تطورت الفرنسية؟ وما موقف العربية من هذا التطور؟، في جريدة الصداقة، ع ٣٨، نوفمبر ٢٠٠٢م، فقد وضحنا فيه مفصلاً أنّ اللغات الإفريقية قابلة للتطور بناءً على قدرتها الاشتقاقية، وأوردنا نماذج من اللغات المقَوْلَبة على ضوء ذلك.

(٢) إنَّ تأثير بعض لغات إفريقيا في اللغة البرتغالية والإسبانية، على أيدي العبيد الأفارقة في جزر الكاريبي، تأثير كبير مسجل في دراسات كثيرة، وعن طريق هاتين اللغتين دخلت مفردات كثيرة إلى اللغات الأوروبية، وقد كشف باحثون لغويون كُثر عن هذا التأثير، على رأسهم الألسني الأمريكي (Lorenzo Turner)، والباحث اللغوي البريطاني (David Dalby)، ومن تلك المفردات: gorilla, jumbo, oasis, banana, banjo, sorcery, etc... ، بل إنَّ الباحث دالبي قد أورد جملة من التعبيرات في الإنجليزية الأمريكية هي مقترضات معنوية من لغة مادينغ وغيرها، ينظر: Geneva Smitherman, Talking and Testifying, p٤٣.

(٣) يزودنا الاستعمالُ بمجموعة من هذه النماذج بين البمنان (لغة في مالي) والفرنسية التي نأمل أن تكون محط دراستنا في المستقبل، منها: albarka / Abarka: merçi (كلمة الشكر لمن أطعمك، لدى بعض القبائل في مالي، وقد يستعمل للشكر لمن أهدى إليك شيئاً لدى الأخرى)، Bandigi : بلغة البمنان، وهي (عود مُسنَّن الطرف بحجم قلم، تستعمله النساء لفكِّ الضفائر)، Sulba : إبرة (إبرة كبيرة الحجم تستعمل خصيصى لخيط غير الملابس في ثقافة صنغي) وعليه؛ فلا تفي كلمة (الإبرة) فقط لترجمتهما.

(٤) عمر النمري: الفرنكوفونية استعمار أم استخراب؟ وقارنه بـ: الفرنكوفونية والتعريب وتدريس اللغات الأجنبية بالمغرب، المصطفى الغربي، تر/ محمد السليم، موقع محمد أسليـم – تاريخ الإنشاء: ٢٧ يناير ٢٠٠٢م.

المشهد الإفريقي

تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- قالوا عن إفريقيا
- إفريقيا والتنمية
- فرق وأديان
- ذاكرة التاريخ
- بنك المعلومات (بوروندي)
- آراء ورؤى

■ مالي تعيّن رئيساً للوزراء بعد استقالة الحكومة:

قال متحدث باسم الرئاسة في مالي إنّ الحكومة قدّمت استقالتها، وإنّ وزير تخطيط المدن موسى مارا سيصبح رئيساً للوزراء.

وأوضح المتحدث، في بيان بثّه التلفزيون الرسمي للدولة، أنّ رئيس الوزراء عمر تاتام لي قدّم استقالة الحكومة كلّها للرئيس إبراهيم بو بكر كيتا، وقُبلت.

الجزيرة نت - ٢٠١٤/٤/٧م

■ رواندا تتهم فرنسا بالمشاركة في إبادة التوتسي:

اتهمت رواندا مجدّداً فرنسا بالمشاركة في الإبادة العرقية التي أودت بأرواح مئات آلاف الروانديين قبل عشرين عاماً، وهو الاتهام الذي أثار توتراً دبلوماسياً بين البلدين.

وقالت وزيرة الخارجية الرواندية لويز موشيكيوابو في تصريحات، قبل بدء إحياء الذكرى السنوية العشرين لمجازر العام ١٩٩٤م، والتي قُتل فيها نحو ٨٠٠ ألف شخص - جلّهم من أقلية التوتسي - على أيدي الهوتو، إنّ على فرنسا أن تواجه الحقيقة كشرطٍ لبدء الاتفاق بين البلدين.

وتابعت إنّه «من الصعب جدّاً قبول حقيقة أن تكون قريباً من أحدٍ مشارك في الإبادة»، وتابعت أنه من المستحيل استعادة العلاقة الطبيعية بين كيغالي وباريس إذا كان الشرط أن تنسى رواندا تاريخها من أجل الاتفاق مع فرنسا، وقالت إنه لا يمكن التقدّم على حساب الحقيقة التاريخية للإبادة.

الجزيرة نت - ٢٠١٤/٤/٧م

■ الرئيس السنغالي يعلن عن إنشاء مجلس أعلى للحوار الاجتماعي:

أعلن الرئيس السنغالي ماكي صال عن قرب إنشاء مجلس أعلى للحوار الاجتماعي، يُكلف بتعزيز الحوار ثلاثي الأطراف بين: الدولة، وأرباب العمل، والنقابات.

وقال الرئيس صال: «لا بد لنا من إقامة آليات لمتابعة الاتفاقيات، وأن ننخرط - على الخصوص - نهائياً في اتجاه الحلول المستدامة للنزاعات المزمنة».

واعتبر أنّ المجلس الأعلى الجديد سيعزز الإطار المؤسسي عبر مواءمة المطالب الديمقراطية للعمال والسكان عموماً، ومتطلبات إنتاجية وتنافسية الشركات، والدور التنظيمي للدولة.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٤/٤/١٥م

■ مقتل نائب صومالي وإصابة آخر بانفجار في مقديشو:

قُتل النائب الصومالي إسحاق محمد علي، وأصيب زميله محمد عبدي، في انفجار عبوة ناسفة زُرعت في سيارتهما في مقديشو؛ حسبما أعلن مسؤول محلّي ورئيس الوزراء.

وصرّح عبد القادر محمد عبد القادر المسؤول عن حي حمروين حيث وقع الانفجار: «زُرعت العبوة في سيارة النائب، على الأرجح في موقف»، وأكد رئيس الوزراء الصومالي عبد الولي شيخ أحمد مقتل النائب مندّداً بالهجوم.

ويأتي الهجوم غداة افتتاح الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود مؤتمراً حول الأمن، وعد خلاله بأنّ «ثقافة عدم احترام القانون، التي لطالما عانى منها الصومال خلال السنوات الـ ٢٣ الأخيرة، سوف تنتهي».

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٤/٤/٢١م

■ المعارضة الغينية تدعو لإطلاق حوار سياسي دائم:

وجّهت المعارضة الغينية رسالة إلى الوزير الأول محمد فوفانا، دعت فيها إلى فتح حوار سياسي دائم، بهدف مناقشة ترتيبات تنظيم الانتخابات المقبلة.

وأعربت المعارضة - في هذه الرسالة - عن أسفها لعدم احترام البنود الواردة في الاتفاق السياسي الشامل، بتاريخ ٣ يوليو الماضي برعاية الأمم المتحدة.

ومن بين النقاط التي لم يتم احترامها؛ ذكرت المعارضة تنظيم الانتخابات البلدية المزمعة - أصلاً - خلال الفصل الأول من سنة ٢٠١٤م، واختيار فاعل فنّي جديد لمراجعة السجل الانتخابي، ومقاضاة مرتكبي أعمال العنف السياسي، وتعويض الضحايا.

واعتبرت المعارضة الغينية أنّ هذه الوضعية بالغة الخطورة، لكونها تبدو - في الوقت نفسه - انعكاساً لغياب الحوار، ونتيجة للغياب الكامل لأية إرادة سياسة لدى السلطات العمومية الحالية.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) - ٢٠١٤/٥/٦م

■ فوز المؤتمر الوطني بالانتخابات التشريعية في جنوب إفريقيا:

أظهرت النتائج الأخيرة للانتخابات التشريعية والإقليمية التي أُجريت في جنوب إفريقيا فوز (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي) الحاكم بأغلبية كبيرة.

وبعد انتهاء فرز الأصوات في جوهانسبرغ حصل الحزب الحاكم على ٦٢,١٥٪، مقابل ٢٢,٢٣٪ لصالح الائتلاف الديمقراطي (معارضة ليبرالية)، في حين جاء حزب (المناضلون من أجل الحرية الاقتصادية) (حزب يساري) في المرتبة الثالثة بنسبة تزيد قليلاً على ٦٪.

ويرى المؤتمر الوطني الإفريقي أنّ هذا النجاح سيعطيه من جديد أكثرية مطلقة في البرلمان المكوّن من أربعمائة مقعد، والذي ستكون أولى مهامّه إعادة انتخاب الرئيس جاكوب زوما لولاية جديدة من خمس سنوات.

وكالة فرنس برس (أ. ف. ب) - ٢٠١٤/٥/١٠م

■ استقالة وزير الدفاع بمالي بعد هزيمة الجيش:

أعلن متحدث باسم الرئاسة في مالي أنّ وزير الدفاع سوميلو بوبايي مايغا استقال من منصبه بعد أسبوع من هزيمة الجيش على أيدي مسلّحي الطوارق الذين استولوا أيضاً على بلدات في شمال البلاد.

وقال المتحدث إنّ استقالة وزير الدفاع قُبلت، بينما أصدر الرئيس المالي مرسوماً بتعيين باه نداو في المنصب بدلاً من مايغا.

وتأتي هذه الاستقالة بعد الهزيمة النكراء التي مُني بها الجيش أمام مجموعات مسلحة؛ من بينها (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) في كيدال بشمال شرق مالي.

وقالت الحكومة إنّ الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا لم يصدر الأمر لتلك المحاولة الفاشلة التي قام بها الجيش لاستعادة كيدال، وإنه أمر بإجراء تحقيق.

وقال المسلحون الطوارق إنهم استولوا في وقت لاحق على سبع بلدات أخرى في شمال البلاد، في حين امتنع جنود الأمم المتحدة وفرنسا عن التدخل.

الجزيرة نت - ٢٠١٤/٥/٢٩م

الحكومة الغينية ترصد 4,5 ملايين دولار لمواجهة حمّى الإيبولا:

رصدت الحكومة الغينية مبلغ 4,5 ملايين دولار في إطار خطة استعجالية لمواجهة حمّى الإيبولا التي أسفر تفشيها عن مقتل أكثر من 80 شخصاً؛ من أصل 127 حالة تمّ الإبلاغ عنها في غينيا منذ التاسع من فبراير في أربع ولايات، بما في ذلك العاصمة كوناكري، فيما يصل معدل الوفيات إلى 63%.

وعلاوة على ذلك؛ أعلنت الحكومة الغينية استلام ثلاثة أطنان ونصف الطن من المعدات، بالإضافة إلى قدوم فريق للدعم؛ من بينه اثنان من علماء الأوبئة.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٤/٤/٢م

صندوق النقد الدولي يقرّ قرضاً بقيمة 75,2 مليون دولار لساحل العاج:

أقرّ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الإفراج الفوري عن ٤٨,٧٨ وحدة سحب خاصة (أي حوالي 75,2 مليون دولار أمريكي) لساحل العاج.

وذكر الصندوق في بيان أنّ قرار المجلس التنفيذي رَفَعَ إجمالي حجم التمويلات المفرج عنها في إطار هذا الترتيب إلى 375,72 مليون وحدة سحب خاصة (حوالي 390,24 مليون دولار أمريكي)؛ أي ما يمثّل ١٢٠٪ من حصة البلاد في صندوق النقد الدولي. ولاحظ أنّ «أداء الاقتصاد الكلي لساحل العاج كان مذهلاً سنة ٢٠١٣م، فمعدل نمو الناتج الإجمالي المحلي بلغ 8,7% مدفوعاً بالطلب الداخلي القوي والصادرات»، كما أشار صندوق النقد الدولي إلى بقاء نسبة التضخم السنوي معتدلة في مستوى 2,6%، بينما شهد الوضع الضريبي تحسناً.

وكشف البيان أنّ آفاق مؤشرات الاقتصاد الكلي لساحل العاج سنة ٢٠١٤م إيجابية؛ متوقعاً استقرار النمو في معدل 8,5% بفضل الطلب الداخلي القوي، ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم السنوي إلى 1,2%، مع بقاء العجز الضريبي معتدلاً في مستوى 2,3%. ونبّه صندوق النقد الدولي مع ذلك إلى أنّ تحديات ساحل العاج الرئيسة تتمثّل في المحافظة على زخم النمو، وتحسين شموله، من خلال تنفيذ أجندة الإصلاح الهيكلي.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٤/٦/٨م

٥٧٪ من لاجئي وسط إفريقيا في الكونغو يعانون انعدام الأمن الغذائي:

ذكر بيان من برنامج الغذاء العالمي أنّ نحو 57% من لاجئي وسط إفريقيا، الذين فرّوا من الأزمة في بلدهم ولجؤوا إلى الكونغو، خصوصاً في مقاطعة ليكوالا بشمال الكونغو (١٠٠٠كم من برازافيل)، في وضعية غذائية مقلقة، وبيّن التحقيق أنّ «وضعية هؤلاء تتطلب موارد إضافية».

وجاء في البيان أنّ برنامج الغذاء العالمي يدعو للانتباه إلى أنه «حسب مسح للعائلات، قيم به بشكل مشترك بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين في الكونغو، فإنّ وضعية لاجئي وسط إفريقيا الفارّين من الأزمة في بلدهم، والذين يقدّر عددهم بما بين 16000 و 20000 شخص، صعبة».

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٤/٦/١٤م

الكونغو الديمقراطية: معدل النمو الاقتصادي 8,8% خلال العام ٢٠١٤م:

قدّرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أنّ معدل النمو الاقتصادي للبلاد خلال العام ٢٠١٤م حقّق نسبة ٨,٨٪؛ مقابل توقعات كانت تنتظر أن تصل إلى 9,5%، حسبما صرّحت مصادر مقرّبة من الحكومة.

ووفقاً للحكومة، التي أجرت تقييماً لحالة الاقتصاد الكلّي للبلاد، خلال اجتماع مغلق عقدته في كينشاسا، برئاسة رئيس الوزراء أوغستين ماتاتا بونيو، فإنّ معدل التضخم الأسبوعي وصل إلى 0.025%.

ومنذ بداية العام؛ بلغ معدل التضخم 0.674% على المستوى الوطني، في حين كان من المؤمّل أنّ يصل مع نهاية العام إلى حوالي 1.466%.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٤/٦/١٧م

قالوا عن...

«القارة الإفريقية لم يعد بالإمكان أن تسمح لنفسها بأن تظل مجرد منتج ومصدر للمواد الأولية، لكن ينبغي عليها، بدلاً من ذلك، تسريع مستوى تصنيعها من أجل خلق فرص للعمل.

لم يعد بإمكاننا أن نأمل في البقاء، وتوفير وخلق فرص التشغيل، والتزود بوسائل البقاء المستدام لشعوبنا، إذا سمحنا بأن نقع في فخ إعادة التوزيع العالمي للعمل كمنتجين ومصدرين للمواد الأساسية والمواد الأولية، لكن - أيضاً - كمستوردين للمواد ذات القيمة المضافة...

لقد وصلت القارة الإفريقية، بأسرها، إلى قناعة مؤداها أنّ التنمية يجب أن تمرّ عبر التصنيع».

وزير التجارة والصناعة في جنوب إفريقيا (روب دافياس)، خلال كلمته في اختتام معرض نظمته شركة ديربن لصناعة السيارات، بريتوريا، ٢٠١٤/٦/٧م

تعدّ «إفريقيا هدفاً رئيسياً في السياسة الخارجية لـ «إسرائيل»، وسوف نبذل جهوداً سياسية حتى يمكن قبول إسرائيل هذا العام كعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، العلاقات مع الدول الإفريقية تحظى بأهمية استراتيجية بالنسبة لـ «إسرائيل» من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية».

وزير الخارجية «الإسرائيلي» أفيجدور ليبرمان، في تصريحات لصحيفة تايمز أوف يزرائيل، ٢٠١٤/٦/١٩م

إثيوبيا تتوقع نموّاً بـ ١١٪ في العام المالي ٢٠١٤م – ٢٠١٥م:

توقّع وزير المال الإثيوبي سفيان أحمد نموّ الاقتصاد بنسبة ١١٪ خلال العام المالي القادم ٢٠١٤م – ٢٠١٥م، وأضاف أحمد في كلمته التي ألقاها أمام البرلمان الإثيوبي أنّ «الاقتصاد الإثيوبي نما بمعدل ١٠٪ خلال السنوات الثلاث الماضية».

وقال صندوق النقد الدولي – في (أكتوبر) من العام ٢٠١٣م – إنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إثيوبيا لا يزال قوياً، وبلغ ٧٪ في ٢٠١٢م – ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٧,٥٪ في العامين المقبلين، قبل أن يتراجع قليلاً في السنوات اللاحقة.

واعتمدت الحكومة الإثيوبية مشروع موازنة العام المالي القادم (٢٠١٤م – ٢٠١٥م) الأسبوع الماضي، بقيمة ٩,١٧٥ بلايين دولار في الخامس من (يونيو) الجاري، وأشار الوزير إلى أنّ «النمو الذي حقّقه الاقتصاد أتاح مليون فرصة عمل خلال العام الماضي».

وكالة الأناضول – ٢٠١٤/٦/١٠م

١٨٠ مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية من أجل الطاقات المتجددة في ست دول إفريقية:

قرّر البنك الإسلامي للتنمية، الذي يوجد مقره في جدة بالمملكة العربية السعودية، تخصيص مبلغ قدره ١٨٠ مليون دولار لتنمية الطاقات المتجددة في ست دول إفريقية، وأوضح المصدر أنّ هذا التمويل يندرج في إطار المبادرة المسمّاة «الطاقة المجددة من أجل الحدّ من الفقر»، والتي تهدف إلى تحسين النفاذ إلى الكهرباء في المناطق الريفية في القارة، بفضل أنظمة خارج الشبكات، وحلول للإنارة الشمسية.

وتستفيد من المبادرة كلٌّ من بوركينا فاسو، ومالي، والسنغال، والنيجر، ونيجيريا، ودولة إفريقية سادسة لم يكشف عنها بعد.

وقد التزم البنك الإسلامي للتنمية بتمويل هذه المبادرة بحدود ١٢٥ مليون دولار، ويعتزم البحث عن الـ ٧٥ مليون دولار المتبقية لدى شركاء آخرين؛ بينهم صندوق منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) للتنمية الدولية.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٤/٦/١١م

السنغال تستضيف قمّة لـ (نيباد) حول تمويل البنى التحتية في إفريقيا:

تستضيف العاصمة السنغالية (دكار) قمّة للشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد) حول تمويل البنى التحتية في إفريقيا.

ويجمع هذا اللقاء رؤساء دول وحكومات من الاتحاد الإفريقي ومسؤولين من القطاع الخاص في القارة، حيث يبحث المشاركون سبل ووسائل تمويل برنامج تطوير البنى التحتية في إفريقيا الذي أعدته (نيباد) التي حدّدت ٥١ مشروعاً في قطاعات الطاقة والمياه والنقل وتقنيات الإعلام والاتصال.. وغيرها.

وتقدّر الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع التي يجب تنفيذها في الفترة ٢٠١٢م – ٢٠٢٠م بنحو ٦٨ مليار دولار أمريكي.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٤/٦/١٢م

اليابان تموّل مشروعاً لتعزيز قدرات سكان حوض نهر السنغال بقيمة ١١ مليون دولار:

أعلن السفير الياباني بموريتانيا جون يوشيدا أنّ بلاده بصدد تمويل مشروع إقليمي بقيمة ١١ مليون دولار، يهدف إلى تقليل مخاطر آثار الكوارث الطبيعية، وتعزيز قدرات ومناعة السكان المقيمين في منطقة حوض نهر السنغال.

وأضاف الدبلوماسي الياباني، في حفل إعلان المشروع، أنّ بلاده ستقدّم كدفعة أولى مبلغ ٨٠٠ ألف دولار أمريكي لـ ١٢ تجمعاً قروياً تعيش في البلدان الأربعة التي تحدّ نهر السنغال، وهي السنغال ومالي وغينيا وموريتانيا.

وذكر أنّ هذا المشروع، الذي يمتد على مدار ثلاث سنوات، يرمي إلى تعزيز القدرات المعيشية لسكان المنطقة، وتمكينهم من خلق أنماط الحياة ووسائل العيش المختلفة وحمايتها.

وكالة الأناضول – ٢٠١٤/٦/١٩م

إعادة انتخاب الإمام محمود جيكو رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى في مالي:

على إثر انتهاء أشغال المؤتمر العادي للمجلس الإسلامي الأعلى في مالي، الذي شارك فيه وفود من جميع المنظمات الإسلامية، والمناطق والولايات المالية، أُعيد انتخاب الإمام محمود جيكو رئيساً للمجلس، وذلك لولاية ثانية مكوّنة من خمس سنوات، حيث حصل على ٥٩ صوتاً مقابل ٢٧ لمنافسه الوحيد الحاج هادي تيام.

وسبق أن انتخب جيكو (٦٠ عاماً) للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨م على رأس المجلس الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٢م ليضم جميع المذاهب الإسلامية، وليكون حلقة الوصل بين المسلمين والحكومة، لكنه بقي مشلولاً منذ العام ٢٠١٣م؛ بسبب الأزمة المتعددة الأبعاد (السياسية والأمنية) التي اندلعت في البلاد.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٤/٤/٢١م

موجابي يحضر في الفاتيكان مراسم إعلان البابا يوحنا الثالث والعشرين، ويوحنا بولس الثاني:

حضر الرئيس الزيمبابوي روبرت موجابي مراسم إعلان بابا الفاتيكان فرانسيس: أنجيلو جوزيبي رونكالي (يوحنا الثالث والعشرون)، وكارول فويتيلا جوزيف (يوحنا بولس الثاني)، في ساحة القديس بطرس بالفاتيكان، ووفقاً لمصادر صحافية فقد حضر الحفل إلى جانب موجابي أكثر من ٤٠ من رؤساء الدول الأخرى، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الكنيسة التي يتم فيها الإعلان عن اعتماد قديسين من البابا واحد في يوم واحد.

والتقديس بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية والكنائس الأرثوذكسية يمر بمجموعة من الطقوس الدينية، يتم بموجبها إضافة شخص متوفّى إلى مراتب القديسين.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٤/٤/٢٦م

وفاة أسقف أبيدجان في باريس:

توفّي الكردينال بيرنار أغري، في وقت سابق من شهر يونيو، في باريس بفرنسا حيث كان يُعالج؛ بحسب ما صرّح مصدر رسمي في أبيدجان (العاصمة الاقتصادية لساحل العاج).

وجاء في موقع أبرشية أبيدجان الإلكتروني أنّ «الكنيسة الكاثوليكية في حداد: فقد توفي بيرنار كاردينال أغري؛ في باريس حيث كان يتلقى العلاج»، وأضافت مصادر أخرى أنّ بيرنار أغري، وهو كردينال عاجي، وأسقف أبيدجان منذ سنة ٢٠٠٦م، «لم يكن في صحة جيدة منذ يناير الماضي».

وُلد بيرنار أغري في مونغا، بأبرشية أبيدجان؛ وعُمّد في السادسة من العمر في ميمي (قرية تقع بعد غران باسام)، حيث تلقى تعليمه الابتدائي من ١٩٣٦م إلى ١٩٤١م.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٤/٦/١٠م

ذاكرة التاريخ

■ صفحات من تاريخ التنصير في شرق إفريقيا:

دخل الإسلام منطقة شرق إفريقيا منذ فجر الإسلام، وانتشر في كلّ مناطقها برغم وجود النصرانية فيها، وكان شـــرق إفريقيا يضمّ ســـابقاً عدة ممالك شهيرة، تعرضت للنشـــاط التنصيري في دول مثل: تنزانيا، وكينيا، وأوغندا والصومال.. إلخ.

وفتحت صفحات جديدة في تاريخ العلاقة بين الإســـلام والمسيحية في تلك المنطقة عام ١٤٩٨م؛ حين قام فاسكو ديجاما (برتغالي الجنسية) باكتشافات في ساحل شرق إفريقيا المعروف باسم (الساحل الزنجي)، والذي يمتد من مدينة سوفانا جنوباً حتى الصومال شمالاً.

وقد قامت في تلك المنطقة سبع إمارات إسلامية، عُرفت بـ (دول الطراز الإسلامي)، و (إمبراطورية الزنج الإسلامية)، وعاصمتها (كلوة)، وقد استطاع المسلمون أن يحقّقوا مكاسب ضخمة في هذه الممالك كلها؛ خصوصاً بعد أن كانت الهجمات البرتغالية الأولى قد طردت المسلمين منها، ثم استردها المسلمون ثانية، وقد نشـــطت دعوتهم، وتثبتت أصولهم في الســـنوات الأولى من بداية القرن التاسع عشر، وكانت مجتمعاتهم متماسكة، ومتمسكة بالعقيدة، ولكن ضعفت قوتهم ووحدتهم بسبب الخلافات بينهم.

المرحلة الأولى:

لمّا وصل البرتغاليون الكاثوليك إلى منطقة شرق إفريقيا بدأت الحرب الصليبية بين القوة الإسلامية المتمثلـــة آنذاك فـــي الدولة العثمانية من جهـــة، والبرتغال من جهة أخرى، وانتهـــت المعركة لمصلحة البرتغاليين الذين جاؤوا بهدف الاســـتعمار، فاســـتولوا على الســـاحل، ومن ثمّ بدأت محاولات التنصير والاســـتيلاء على الساحل الشرقي بالقوة، فتصدى لهم المســـلمون بكلّ قوتهم، ولم يستسلموا لهم برغم هزيمتهم، ونجحوا في إفشال تلك الخطة الصليبية وسط المسلمين.

ولكن المنصِّرين لجؤوا إلى أســـاليب أخرى في عملية التنصير؛ وهي أخذ الأطفال إلى مناطق خارج الساحل لتنصيرهم، كما فعلوا بابن الملك يوسف بن الحسن بن سلطان ممبسا؛ والذي أخذوه صغيراً إلى المستعمرة البرتغالية بالهند، وتسمّى (قابو)، وقاموا بتنصيره وتربيته، وعندما بلغ الحلم أُعيد لملك آبائه في ممبسا اعتقاداً من المستعمرين أنه سيستطيع تنصير المنطقة كلها بكلّ سهولة ما دام هو الملك، ولكن خاب ظنهم، وفوجئوا مفاجأة مذهلة عندما ترك يوســـف النصرانية ورجع إلى دينه السابق الإسلام سنة ١٦٣٠م، وهذا أبلغ دليل على الإخفاق الذي لازم المنصِّرين في إفريقيا عموماً لعقود طويلة.

وترجع أسباب هذا الإخفاق إلى عوامل عديدة في هذه المرحلة؛ أهمها:

١ - رسوخ الإسلام في المنطقة منذ قرون.

٢ - أسلوب البرتغاليين المتعصّب والمتشدد بمذهبهم الكاثوليكي أبعد الناس عنهم.

٣ - اختلاف اللغة بين المنصِّرين وأهل المنطقة، إضافة إلى سلوك البرتغاليين السيئ.

المرحلة الثانية:

ثـــم بدأت المرحلة الثانية من مراحل التنصير في المنطقة عام ١٨٤٤م - ١٨٧٤م، في هذه المرحلة

ظهر دور الكنائس الإنجليزية، وذلك بقدوم (جون لويس كراف) الألماني الجنسية، والذي كان يعمل لحساب جمعية الكنيسة التبشيرية الإنجليزية، وهو أول من أسّس مركزاً للتنصير في مدينة (ممبسا)، وكان لهذا المركز دور كبير في التنصير، كما قام هذا المركز بترجمة كتابهم المقدس إلى اللغة السواحلية، مما فتح أمامهم آفاقاً رحبة للتنصير؛ فأسس مركزاً آخر بمدينة (بوجامايو) على الساحل المواجه لجزيرة زنجبار، بالتعاون مع منصِّر آخر يدعي (ربمان)، وقد استفاد هذا الرجل من أخطاء البرتغاليين، فغيّر أسلوب التنصير، وحاول استمالة الناس إلى جانبه، حيث وُصف بحسن السلوك، وقد تميّز بالذكاء والقدرة على التعامل مع الناس في كلّ المستويات. وبدأ هذا القسيس خطواته الأولى بطلب من السلطان أن يسمح له بالتنصير خارج مناطق المسلمين، فأذن له السلطان بذلك، كما حاول إقامة علاقات حسنة مع المسلمين، فتحرك إلى داخل إفريقيا ليقوم بالتنصير وسط القبائل الوثنية بعيداً عن الساحل الذي يقطنه المسلمون.

وخلت هذه الفترة من التوترات بين المسلمين والمنصّرين إلى حدٍّ كبير، كما أنّ الإرساليات التنصيرية العاملة في شرق إفريقيا وجهت جهودها لاستكشاف مناطق ما وراء الساحل، والقيام بدراسة السكان ومعرفة لغاتهم وعاداتهم، تمهيداً لبذر النصرانية بينهم. وفي عام ١٨٤٤م اكتشف قبطان مسلم ويدعى (سليم) منطقة البحيرات العظمى، وتمكّن لأول مرة من اختراق عقبة السودان النباتية، مما جعل النيل منفذاً مفتوحاً إلى سكان البحيرات الاستوائية، فهرعت قوات الاحتلال إلى المنطقة وسيطرت عليها، وما لبث أن أرسل (جريجوري السادس) بابا روما في العام ١٨٤٦م (أي بعد سنتين من اكتشافها) بعثة تنصيرية ضخمة أطلق عليها (نيابة إفريقيا الوسطي الرسولية)؛ يبدأ نشاطها من قلب القاهرة، ويمتد إلى جنوب أوغندا، ثم أرسلت أول بعثة كاثوليكية معتمدة إلى جنوب السودان لاختراق قلب إفريقيا بقيادة (الأب ريلو).

ومن أهم المنظمات التي قامت بالدور التنصيري في منطقة شرق إفريقيا: (البعثة التبشيرية الأسقفية)، و (البعثة العامّة للجامعات الإنجليزية وسط إفريقيا)، وكانت هذه بقيادة (الدكتور ليفنجستون)، والذي دخل لتلك المناطق، واختفى وسط القبائل في منطقة البحيرات فترة من الزمن، حتى استطاع المكتشف الإنجليزي المشهور (ألبرت) العثور عليه وسط منطقة البحيرات وهو يمارس نشاطه التنصيري.

وفي هذه المرحلة يمكن القول بأنّ التنصير نجح إلى حدٍّ ما في منطقة القبائل الوثنية في شرق إفريقيا، ويرجع ذلك النجاح للأسلوب الذي اتبعه المنصِّرون في هذه المرحلة.

وعلى الرغم من هذا النجاح المحدودن وهذا الجهد النشط للفاتيكان، والحماية التي تلقاها من السلطات المحتلة، فإنّ النصرانية ظلت محصورة في المناطق الساحلية دون القدرة على اختراق المناطق الداخلية التي كانت تنتشر فيها الدعوة الإسلامية، بفضل الجهود التي قامت بها بعض السلطنات الإسلامية؛ حيث قام الشيخ محمد بن حميد المرتضى (المعروف بنبوت) بدور كبير في التصدي لمحاولات التنصير، وذلك بنشر الإسلام في وسط إفريقيا، وكان هو العقبة الرئيسة أمام حركات التنصير.

فالأعداء لن يستسلموا مهما كلّفهم الأمر، وسينفقون كلّ غالٍ لتحقيق أهدافهم، فماذا يفعل المسلمون للتصدي لأكبر هجمة تنصيرية تشهدها المنطقة برعاية رسمية من الدول، فهلا استيقظ المسلمون وأفاقوا للدفاع عن دينهم!

المصدر: إدريس جالو، شبكة المشكاة الإسلامية

جمهورية بوروندي:

جمهورية بوروندي Burundi إحدى دول وسط إفريقيا، تقع في الطرف الغربي من الهضبة الإفريقية الشرقية (هضبة البحيرات) شرق الفرع الغربي لأخدود الانهدام السوري الإفريقي، بين أهم حوضين نهريّين: حوض النيل الذي تقع بعض أعاليه في بوروندي، وحوض نهر الكونغو الذي تأتي بعض مياهه من بحيرة تنغانيكا Tanganyika، والتي تؤلف أغلب حدود بوروندي الغربية.

وتقع بوروندي في المنطقة الاستوائية، عند تقاطع خط العرض ٣° جنوباً، مع خط الطول ٣٠° شرقاً، وهي دولة داخلية حبيسة.

أولاً: معلومات أساسية:

المساحة: مساحتها صغيرة، لا تتعدى ٢٧٨٣٤كم٢ (بما فيها مياهها الإقليمية في البحيرة).

العاصمة: عاصمتها بوجمبورا Bujumbura، وهي بلدة صغيرة وجميلة على أطراف بحيرة تنغانيكا.

أهم المدن: كاتيجا – بوسمبورا – نجوزي – كاينزا – موارو.

اللغة:

اللغة الرسمية هي الكيروندية (لغة البانتو)، واللغة الفرنسية، ثم اللغة السواحلية التي يتخاطب بها المسلمون، وتعدّ السواحلية لغة التجارة في بوروندي، ويلمّ بها معظم السكان، وهناك لغات محلية أخرى.

السكان:

تُعدّ بوروندي من أكثر مناطق إفريقيا ازدحاماً بالسكان، حيث يبلغ تعداد سكانها (٧ ملايين نسمة) تقريباً، وأعلى كثافة سكانية توجد في الجزء المرتفع من الحافة الجبلية، حيث يعتدل المناخ نسبياً، وأقلها في المناطق المنخفضة، حيث تكثر المستنقعات وتنتشر الأمراض، كما في منطقة كوموزو.

وهم منقسمون حسب الأعراق (أي القبائل) الآتية:

١ – مجموعة الهوتو Houtu: ينحدر أفرادها من قبائل البانتو، وتعمل في زراعة الأرض، ومع أنهم يؤلفون السواد الأعظم من السكان (٨٥٪)؛ فقد أُجبروا على الخضوع لسيطرة فئة التوتسي – الرعاة الذين جاؤوا بعدهم وأمسكوا بالسلطة –، ولتعسف طبقة ملاك الأراضي الأرستقراطيين.

٢ – مجموعة التوتسي Toutsi: طبقة مُسيطرة، تحتل قمّة السلم الاجتماعي، ينحدر أفرادها عموماً من الرعاة النيليين الحاميين، ومع أن نسبتهم لا تتعدى ١٤٪ من مجموع السكان أمسكوا بزمام السلطة، وهم يأنفون من العمل في الأرض، ومهنتهم الأساسية الحرب والقتال، لذلك يعمل أكثرهم في صفوف القوات المسلحة.

٣ – مجموعة التوا Twa: لا تزيد نسبة أفرادها على ١٪، ويتصفون بقاماتهم القصيرة، وهم العنصر المتخلّف في المجتمع البوروندي، وينحصر عملهم في الصيد وصناعة الخزف.

وفي البلاد قلّة من الأوروبيين والآسيويين، أغلبهم بلجيك وهنود، وجنسيات أخرى.

العملة: الفرنك البوروندي.

الدين:

لا يوجد إحصائيات دقيقة لنسب الأديان في بوروندي، ولكنها تقدّر على النحو الآتي:

٦٠٪ من السكان كاثوليك، ١٠٪ مسلمين، ٣٠٪ مجموعات مسيحية مختلفة، وأخرى ذات ديانات محلية.

ويقدّر بعض الباحثين أنّ عدد المسلمين في البلاد قد يصل إلى ٢٠٪ من تعداد السكان خصوصاً في السنوات الأخيرة.

وقد وصل الإسلام إلى بوروندي من شرقي إفريقيا، حيث كانت قوافل الدعاة والتجار تتحرك بين الساحل والداخل، وازدهرت الدعوة الإسلامية في بوروندي في عهد سلاطين زنجبار.

المناخ:

مناخ بوروندي ينتمي إلى النمط الاستوائي الرطب، وعلى الرغم من وقوع بوروندي في المنطقة الاستوائية المرتفعة الحرارة والشديدة الرطوبة، فإن ارتفاع الجزء الأكبر من

أراضيها كوَّن هضبةً في الوسط، وجبالاً عالية في الأطراف، مما يخفف من ارتفاع درجات الحرارة وشـدة الرطوبة فيها، ويجعلها صالحة لسكن الإنسان، فهي واحدة من مناطق الكثافة السكانية المرتفعة في إفريقية.

وفصـل الأمطار فـي بوروندي طويل، تهطـل فيه كميات تتجاوز ١٠٠٠مم سنوياً، مما يسمح بجريان سطحي وفير، يرفد البحيرات وبدايات الأنهار الكبرى في القارة.

وبوجـود حياة نباتيـة غنية ومتنوعة تظهـر فيها مراعي السافانا الطويلة والقصيرة، وأدغال مدارية تغطّي القسم الأكبر من السـفوح الجبلية، وهي مصدر للأخشـاب الجيدة، ومأوى لبعض الحيوانات البرية الضخمة فـي الأطراف، ولأنواع كثيرة من الزواحف والقردة في الداخل.

ثانياً: الأوضاع الجغرافية الطبيعية:

تنحصر أراضي بوروندي بين كلٍّ من رواندة في الشـمال، وتنزانيا في الشـرق والجنوب، والكونغـو الديمقراطية (زائير سـابقاً) في الغرب، إذ تفصل بين أراضيهما مياه بحيرة تنغانيكا ونهر روزيزي.

وتتألف من ثلاث مناطق:

١ - منطقـة منخفضة في الغرب، تمتد من شـمال بحيرة تنغانيكا إلى أطرافها الشرقية.

٢ - تتصل المنطقة المنخفضة السـابقة من جهة الشرق، بوسـاطة خواصر صخرية وجروف ومدرجـات، بمنطقة جبلية مرتفعة مقطعة كتلاً، وتؤلف هذه القمم التي تشـرف غرباً ومن بعيد على سـهول ساحل البحيرة، خط توزيع المياه بين حوضي النيل شرقاً، وبعض حوض الكونغو غرباً.

٣ - تطل المنطقة الجبلية العالية السابقة، من جهة الشرق على هضبة مركزية واسـعة، تشغل معظم مساحة وسط البلاد، وتنتهي في الشرق بأراضي كوموزو Kumoso المنخفضة التي تنتشـر فيها البحيرات الضحلة والمسـتنقعات، لسوء تصريف المياه فيها.

وتؤلف هذه المناطق الثلاث جـزءاً مهمّاً من كتلة الهضبة الإفريقية الشـرقية القديمة، التي تُعرف أيضاً باسـم (هضبة البحيرات).

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية:

تتمتـع بوروندي بخصائص طبيعية وبيئيـة مواتية للتطور الاقتصـادي والاجتماعي، لكن تدهورت الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعيـة فيها بسـبب تدهور الوضع الأمني والسياسـي، واستمرار الاقتتال بين الفئات السكانية.

وقد وصل الناتج الإجمالـي لعام ١٩٩٤م إلى ١٠٠١ مليون دولار أمريكي، يساهم القطاع الزراعي بنحو ٥٣٪ منه، والقطاع الصناعي بنحو ١٨٪، والخدمات بنحو ٢٩٪ منه.

ولبوروندي علاقـات تجارية جيـدة مع الخـارج، وفي مقدمة الدول التي تتعامل معها بوروندي: دول السـوق الأوروبية المشـتركة، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم الجزائر وليبيا من بين الدول العربية.

وقد وصلت قيمة صادراتهـا لعام ١٩٩٣م إلى ٦٧,٥ مليون دولار وقيمة وارداتها إلى ٢١١,٨ مليون دولار، مما يعكس العجز الكبير في الميزان التجاري.

العمل والبطالة:

يعمـل أكثر من ٩١٪ من السـكان في الزراعة واسـتثمار الغابـة، وفي تربية الحيوانات التي تحظى باهتمام كبير، ويعيش أفراد هذه الشريحة في ظلّ اقتصاد اكتفائي، في تجمعات ريفية متواضعة صغيرة ومبعثرة، أما سكان المدن فيتوزعون على عدد محدود من البلدات الصغيرة، أكبرهـا العاصمة بوجمبورا، ولا يزيد عدد سـكانها على ٣٠٠ ألف نسـمة (١٩٩٤م)، وهي مركز النشاط الاقتصادي والإداري والسياسي.

ويعمل سـكان هذه المـدن الصغيرة وغيرهـم في بعض الصناعات الخفيفـة الغذائية، وفي أعمـال منجمية محدودة، كما في منجم موزونكاتي للنيكل، وفي أماكن التنقيب عن النفط والغاز والمعادن المشـعّة التي يُعتقد بوجود احتياطي كبير منها لم يُكشف عنه النقاب بعد.

وتُقدر نسبة العاملين في الصناعة بنحو ٨٪ من السكان، ثم في أعمال صيد الأسماك من البحيرة (نحو ١٥ ألف طن سنوياً)، كما يعمل قسـم منهم فـي الوظائف الحكومية والمؤسسـات والأعمـال التجارية وفي صفـوف القوات المسـلحة، إضافة لمشاركة الكثير منهم أهل الأرياف في أعمالهم.

مع كل ذلـك؛ فإنّ عدد العاطلين عن العمل في هذه المدن كبير، بسـبب الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المدن، وبسبب تدهـور الأوضاع الأمنية والحروب التي تعطل العمل في مختلف المجالات.

أهم المحصولات والثروة الحيوانية:

تزيد نسـبة مسـاحة الأراضي الزراعية في بوروندي على ٤٠٪، والمحاصيـل الزراعية والثـروات الحيوانية وفيرة، وذلك بسـبب خصوبة التربة في السهول، وجودة المراعي في السفوح وفي الهضبة.

وأهم المحصـولات: المانيهوك والبطاطـا الحلوة والموز والذرة الرفيعة والسـرغم والبن والشاي والقطن وقصب السكر والنخيل الزيتي. وتؤلف المحاصيل الزراعية ٩٠٪ من صادراتها، ولا سيما البن والقطن.

وتضم الثروة الحيوانية أعداداً لا بأس بها من الأبقار، يليها أعداد أقلّ من الماعز والأغنام.

رابعاً: لمحة تاريخية:

• في القرن العاشر سكنها قبائل الهوتو، وكانت هي ورواندا تشكلان منطقة واحدة.

• في بداية القرن الخامس عشـر الميلادي خضعت قبائل الهوتو لسـيطرة شعوب التوتسـي المهاجرة من الشرق، وصار اسمها أورندي.

• ١٨٩٠م: سـيطرت ألمانيـا على أورنـدي ودولة رواندا المجاورة، وقامت ضد الاسـتعمار ثورة قام بها المسلمون الذي سـكنوا هذه المناطق بعد انتشار الإسـلام فيها قادماً من دولة زنجبار، وقاد الثورة (بشـير بن سـليم)، إلا أن الألمان سحقوا الثورة .

• ١٩١٦م: احتلت بلجيكا البلدين في الحرب العالمية الأولى.

• ١٩٢٣م: وضعتها الأمم المتحدة تحت الانتداب البلجيكي، وعمـل البلجيك على التضييق على المسـلمين، وبمرور الوقت تضاءل عدد المسلمين.

• ١٩٦٢م: تغير اسـم البلاد إلى (بوروانـدي)، وتحقق لها الاسـتقلال، وتولى حكمهـا ملك من قبيلة توتسـي هو الملك موامبوتسا.

• ١٩٦٦م: خلع تشـارلز والده الملك موامبوتسـا، وتولى حكم البلاد، وتسـمى باسـم نتارا الخامس، إلا أن رئيس وزرائه مكومبيرو خلعه، وبعد عدة أشهر أعلن الجمهورية.

• ١٩٧٦م: أطيح بمكومبير في الانقلاب العسكري الذي قاده باجازا الذي أصبح رئيساً للبلاد.

• ١٩٨٧م: أطـاح بيري بويويا بالرئيـس باجازا في انقلاب عسكري وتولى رئاسة البلاد.

• ١٩٨٨م: قتل أكثر من عشرين ألفاً من الهوتو، وفرّ حوالى ستين ألفاً بعد تجدد القتال والعنف بينهم وبين التوتسي.

• ١٩٩٤م: انتخب سيبرين تتاريامير من قبائل الهوتو رئيساً للجمهورية، إلا إنه لقى مصرعه بعد السـقوط الغامض لطائرة كانـت تنقله هـو ورئيس رواند؛ مما أدى الـى أعمال عنف في بوروندي ومذابح رهيبة في رواندا المجاورة.

• ١٩٩٦م: أعاد التوتسـي فرض سـيطرتهم على السلطة، وفرضت الدول الإفريقية العقوبات على بوروندي.

خامساً: لمحة عن الجانب الحضاري والثقافي:

بسـبب قلة العوائق النباتية، ظلت أرض بوروندي تستهوي الجماعات المنتشرة في أطرافها، والتي بقيت تدفع إليها بفئات من جامعي الثمار والصيادين والرعاة والزراع، ومن اختلاط هذه الفئات، وما حملته من صفات ومظاهر حضارية، تكوّن المجتمع البوروندي، وارتسـمت صورته الحضارية مجتمعاً زراعياً رعوياً شبه أرستقراطي، تتربع جماعات التوتسي الرعاة المراتب العليا منه، وتحتكر السـلطة معتمدة على قوة السـلاح، في حين يقبع الهوتو المزارعون الذين يؤلفون الأكثرية تحت سلطة هذه الأقلية.

والصراع الدموي المسـتمر بين الفئة الحاكمة وبين الفئة المحكومة، هو الذي يطبع مظهر المجتمع البوروندي بكلّ صفات التخلّـف من عنف وتدمير وتشـريد، وما ينتج عن ذلك من فقر وجوع ومرض.

ومما يزيد في سـوء الأحوال الاجتماعية للسـكان تعدد اللغات، وتعدد الأديان، الأمر الذي يُضعف مشاعر الوحدة.

وما زالت أعداد من السـكان، حتى اليوم، تدين إلى جانب النصرانية بديانات وثنية ترافق شعائرها موسيقى وإيقاع ورقص وحركات يقوم بها رجال الدين.

ومن المشـكلات التي يعانيها المجتمع البوروندي: الأمية، وقلّـة عـدد المتعلمين، إضافة إلـى ندرة مؤسسـات التعليم، وبخاصة العالي، وقلّة المشافي والمؤسسات الصحية.

سادساً: من مشكلات المسلمين في بوروندي:

يعاني المسـلمون في بوروندي الفقر، والجهل، والمرض، والتنصير، وقلة الدعاة، ويحتاج المسلمون هناك إلى كتب تعلّمهم دينهم باللغة السواحلية أو الفرنسـية، والمساجد والمصاحف والمدارس الإسلامية، والوقوف بحزم أمام حملات التنصير.

المصـادر: الهيئة العامة للاسـتعلامات (مصـر)، موقع ويكيبيديا، الموسوعة العربية

■ تدخل أمريكي بنيجيريا سيغذي مزاعم (محاربة الإسلام):

بقلم: جون كامبل

ألقى الرئيس النيجيري جودلك جوناثان خطبة مهمّة في (القمّة الإقليمية للأمن في نيجيريا)، في ١٧ مايو ٢٠١٤م في باريس، وتلك الخطبة تستحق قراءة متأنية؛ لأنها تقدّم لنا رؤية إدارة الرئيس جوناثان بشأن (بوكوحرام)، بالإضافة إلى رؤيتها للإرهاب العالمي، وعملية اختطاف فتيات المدارس في البلاد.

فقد قدّم جماعة بوكوحرام بوصفها تمثّل «الحدود الجديدة للحرب العالمية على الإرهاب»، وقال إنّ بوكوحرام لم تعد تمثّل تحدياً لنيجيريا وحدها، ولكنها تمثّل تهديداً لكلّ «الجالسين في هذه الغرفة» من ممثلي دول العالم.

ولكن منذ أسابيع قليلة زعمت الحكومة النيجيرية أنّ بوكوحرام تمّ حصرها في شمال شرق نيجيريا، بل لم يتحدث الرئيس النيجيري عن واقعة اختطاف الفتيات في مدينة شيبوك إلا بعد أسبوعين كاملين على وقوع الحادثة، وفي البداية صرّح المتحدث باسم الجيش بمعلومات خاطئة، وزعم أنّ الجيش أنقذ معظم الفتيات، وطبقاً للإعلام النيجيري؛ فإنّ زوجة الرئيس النيجيري نفسها قالت إنّ عملية الخطف ما هي إلا أكذوبة صنعها الأعداء السياسيون لزوجها الرئيس النيجيري؛ كجزء من مرحلة الإعداد للانتخابات الرئاسية في ٢٠١٥م.

وذلك التحول من إدارة جوناثان بشأن جماعة بوكوحرام؛ من كونها تمثّل اهتماماً هامشياً لا يجب مناقشتها إلا على المستوى الحكومي والمحلّي؛ إلى تشبيهها بأنها تهديد لكلّ العالم، بما في ذلك دعوته للأمم المتحدة بوضعها على قائمة المنظمات الإرهابية، ليس سوى ردّ فعل للضغوط الدولية والمحلية من أجل الإفراج عن الفتيات المختطفات، وانكشاف للعجز الكامل للأجهزة الأمنية في العثور على تلك الفتيات.

وفي خطبته في باريس؛ استمر جوناثان في عملية إنكار التقارير العديدة من مصادر موثوقة من المنظمات الحقوقية ومن وسائل الإعلام الغربية بشأن الانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لبلاده، وقال في المؤتمر: «الأجهزة الأمنية تقوم بعملها بحسم، وباتباع صارم للقانون ولقواعد الاشتباك، وتتجنب أي شطط ربما يُسفر عن انتهاك لحقوق الإنسان، كما أنها تعنى بصورة أساسية بتلك الحقوق الإنسانية، والتي ظلت دائماً ركناً ركيناً لاستراتيجيات نيجيريا لمكافحة الإرهاب، مما أدى إلى تبنّي قواعد وإجراءات لحماية السكان المدنيين من الأضرار الثانوية غير المقصودة».

ويبدو أنّ مفهوم الرئيس عن «تبنّي القواعد والإجراءات» ليس هو المفهوم نفسه لاتباع تلك القواعد والإجراءات! فقد أوردت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية ووسائل إعلام غربية أخرى أنّ وزارة الدفاع الأمريكية قد وقّعت اتفاقية تبادل معلومات استخباراتية مع نيجيريا من أجل البحث عن الفتيات المختطفات، وحالياً هناك فريق من الخبراء الأمريكيين يتم استشارتهم في (أبوجا) لتحديد نوع المساعدات المطلوبة للحكومة النيجيرية في ذلك، كما أنّ القيادة الأمريكية للقارة الإفريقية (أفريكوم) تدرّب الحرس الوطني حديث الإنشاء.

مجلة قراءات إفريقية تحاور أ.د. السيد جابر

في العلاقات المصرية والعربية - الإفريقية، وسدّ النهضة، ومشكلات المسلمين في إفريقيا

أجرى الحوار: أحمد عمرو

في حواره مع مجلة قراءات أ.د. السيد جابر:

‹ لا يصح أن تُنشئ أي دولة - إثيوبيا أو غيرها - مشاريع على حوض النيل دون إخطار الدول الأخرى، والتشاور معها، هذا التزام دولي.

‹ قوة الدور الإسرائيلي في إفريقيا تعود بالأساس إلى ضعف الدور المصري، والعربي بشكل عام، في الاهتمام بإفريقيا.

‹ عند وجودي في وسط إفريقيا لاحظت غيابًا تامًا عن مشاكل المسلمين داخل القارة الإفريقية.

التقت مجلة قراءات إفريقية أ. د. السيد إبراهيم جابر، بمكتبه بمقر معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة؛ لتعرض عليه جملة من أهم القضايا الخاصة بالشأن الإفريقي، في ضوء ما تعانيه إفريقيا من آثار مرحلة الاستعمار، على المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي، وناقشت معه دور معاهد ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في الشؤون

الإفريقية، ومشكلة العلاقات المصرية والعربية - الإفريقية، وسدّ النهضة، واضطهاد المسلمين في بعض دول إفريقيا، فكان معه هذا الحوار..

ضيف المجلة:

الأستاذ الدكتور السيد إبراهيم جابر أستاذ بقسم الموارد الطبيعية، وعميد معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، من مواليد محافظة الإسكندرية، حصل على بكالوريوس العلوم الزراعية كلية الزراعة جامعة الإسكندرية سنة ١٩٧٨م، ثم ماجستير في الدراسات الإفريقية من قسم الموارد الطبيعية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية سنة ١٩٨٥م، ثم دكتوراه في الدراسات الإفريقية معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة مع مرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٨٩م.

عمل الدكتور السيد إبراهيم جابر معيداً بقسم الموارد الطبيعية في معهد البحوث والدراسات الإفريقية عقب تخرجه، ثم مدرّساً مساعداً، ثم مدرّس أراضٍ بقسم الموارد الطبيعية بالمعهد، وصولاً إلى عمادة معهد البحوث والدراسات الإفريقية منذ عام ٢٠١١م، وله العديد من الأبحاث والدراسات في مجال صيانة التربة من

الانجراف، سواء كان بالماء أو بالرياح.

• في البداية؛ نود منكم تقديم معهد البحوث والدراسات الإفريقية؛ من خلال رسالته وأهدافه نحو القارة الإفريقية!

– المعهد له اهتمام خاص بإفريقيا منذ نشـأته، وهو معهد متميز ليس له مثيل، سـواء في مصر أو في العالم العربي، وهو معني بالأسـاس بدراسة القارة الإفريقية من جميع التخصصات، لدينا ٦ أقسـام في المعهد، القسـم العلمي هو قسـم الموارد الطبيعية، والأقسـام الخمسة الباقية إنسانية واجتماعية، وهي:

١ – قسم العلوم السياسية والاقتصادية.

٢ – قسم الأنثروبولجي.

٣ – قسم الجغرافيا.

٤ – قسم التاريخ.

٥ – قسم اللغات الإفريقية.

وهذه التخصصات جميعاً بينها نوع من التكامل دائماً، فعند عمل مؤتمر أو ندوة أو ورشة عمل يتم تناول الموضوع من جميع جوانبه.

والتميز هو رسـالة المعهد، التميز في تقديم خدمات تعليمية، وبرامج وأنشطة متنوعة، والتميز في تخريج كوادر متخصّصة في الدراسـات الإفريقية، مـن حملة الدبلوم والماجسـتير والدكتـوراه، للوفاء باحتياجـات المجتمع المحلي والإقليمي، والإسهام بشـكل فعّال ودائم لتحقيق التواصل بين مصر وإفريقيا، وفي القلب منها حوض النيل، ودعم سياسات مصر تجاه إفريقيا.

وتتحقق رسالتنا من خلال الالتزام بالمعايير العالمية للتميز في مجالات البحوث والدراسات الإفريقية وخدمة المجتمع وتنميـة البيئة، مثل أزمة سـدّ النهضة وحوض النيل، هذه جميعاً نقوم بعمل دراسـات تكاملية، يدخل بها التخصصـات المختلفة، كالسياسـة والاقتصاد والموارد الطبيعة؛ لأنّ قضية المياه ليسـت قضية فنية أو هندسية، بل قضية لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وأبعاد بيئية وجغرافية؛ لـذا كان لا بد من إحداث هذا النوع من التكامل، وهذا ما يتميز به المعهد، وربما لا يوجد مثل هذا التكامـل في مكان آخر، مثل هذه التخصصات التي ذكرنا توجد منفردة فـي المعاهد والجامعات الأخرى، لا تجتمع في مكانٍ واحد، وهذا يعطينا فرصة للنظر في كلّ القضايا الإفريقية نظرةً تكاملية شاملةً.

وتتلخـص رؤية المعهد في السـعي أن يكون (معهد البحوث والدراسـات الإفريقية) من أفضل المؤسسـات العلمية والعالمية في الدراسات الإفريقية.

أما عن أهداف المعهد؛ فتتلخص في تعميق المعرفة بالشـؤون الإفريقية، وإعـداد أفضل البرامـج العلمية، والتدريبيـة والبحثيـة في مجـال البحوث والدراسـات الإفريقية، وتطويرها بشكلٍ دائم؛ بما يجعلها تواكب التقدّم العلمي على مسـتوى العالم، وتكوين خريجين متخصّصين فـي الشـؤون الإفريقيـة، وإعدادهم فـي التخصصات الأكاديمية التي يقدّمها المعهد، بحيث يصبحون على قدر كبير من التنافسـية العالمية، وتقديـم الخدمات البحثية والاستشارية والعلمية والتدريبية التي يتوافر عليها الطلب من جانب المستفيدين من أنشطة المعهد، وخصوصاً من جانب مصـر وفئات المجتمع المدنـي والقطاع الخاص، وتعميـق الوعـي المصـري بأهمية الانتمـاء الإفريقي، وتحسـين الصـورة المتبادلة بين المصريين وأشـقائهم الأفارقة، وتدعيـم العلاقات المصريـة والعربية بالقارة الإفريقية.

• ما أبـرز معالم مسيرة المعهد التاريخية، ومراحل تطوره؟

– أنشـئ (معهد البحوث والدراسات الإفريقية) عام ١٩٤٧م، وكان يُطلق عليه (معهد الدراسـات السـودانية)، حيث كان يتبـع كلية الآداب جامعة القاهـرة، وكان حين ذاك يضمّ قسـمين فقط، هما التاريخ والجغرافيا، وكانت مدة الدراسة فيه سـنتين، ثم أصبح معهداً مستقلاً تابعاً للجامعة مباشرةً عام ١٩٥٠م، تحت اسم (معهد الدراسات الإفريقية)، وفي عام ١٩٧٠م صدر قرار جمهوري بإنشـاء معهد مسـتقل للبحوث والدراسات الإفريقية، وعندها تمّ

إضافة أقسام جديدة، حيث تّم إنشاء أربعة أقسام، هي قسم النظم السياسية والاقتصادية، قسم الأنثروبولوجيا، قسم اللغات الإفريقية، قسم الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى قسمي التاريخ والجغرافيا.

وقد تطورت الدراسة بالمعهد تطوراً جذرياً في مراحل الدبلوم والماجستير والدكتوراه، ففي عام ٢٠٠٤م صدر القرار الوزاري رقم ١٩٤٧ بإصدار لائحة للمعهد، وهي اللائحة الحالية، حيث تطبق نظام الساعات المعتمدة، وفي ضوئها يتم منح دبلومين؛ الأول الدبلوم العام، وهو دبلوم تطبيقي غير مؤهّل للماجستير والدكتوراه، والثاني الدبلوم الخاص، وهو دبلوم تخصّصي مؤهّل لدرجتي الماجستير والدكتوراه؛ بشرط حصول الطالب على تقدير جيد في الدبلوم الخاص.

• يعاني البحث العلمي ومؤسساته في إفريقيا مشكلات عديدة، في التخطيط، والتمويل، والتنسيق، وعدم الاهتمام بدور البحوث ومخرجاتها، فما الأسباب من وجهة نظركم، وما مقترحاتكم في ذلك؟

– لا بد أن نعترف أنّ نقص الإمكانيات والتمويل له تأثير كبير في المخرجات البحثية والجهد العلمي بشكل عام، فجامعة القاهرة هي مَن تدعم البحث العلمي في المعهد، وخطة البحوث المدرجة بشأن الدول الإفريقية.

إنما لا بد من أجل الوجود في إفريقيا، بشكل علمي وبحثي جاد، من استجلاب المشاريع البحثية، بمعنى أنّ هناك العديد من المشكلات في إفريقيا، هناك أيضاً العديد من الدول المانحة للمشاريع البحثية، كلّ المطلوب أن نتقدم بمقترحات بحثية جيدة تلقى قبولاً لدى جهات التمويل.

أي بحث علمي يحتاج إلى تمويل، ويحتاج إلى ميزانية، بدون هذا التمويل لا تستطيع إجراء بحث علمي رزين.

فمن الحلول المقترحة لحلّ مشكلة التمويل عمل مقترحات بحثية جيدة، والتقدّم بها إلى الجهات المانحة، وهو أمر يعتريه القصور بشدة، لكن في الآونة الأخيرة بدأ المعهد في سعيه الحثيث لتجاوز هذا القصور، وهناك تعليمات لجميع الباحثين بهذا الشأن.

• ما الدور الذي يقوم به معهد البحوث والدراسات الإفريقية في تعريف القضايا الإفريقية؛ من خلال ما يقدّمه من دراسات وأبحاث؟

– لدينا الكثير من القضايا يهتم بها المعهد، على رأسها قضايا المياه وحوض النيل، وفي القلب من هذه القضايا قضية سدّ النهضة في إثيوبيا، وتأثيراته وتداعياته على مصر، نقوم بعمل ورش عمل مغلقة لهذا الموضوع، ونتناوله بالتحليل الدقيق، وندعو كافة المتخصصين في هذا المجال من مهندسين معنيين بالسدود، وجيولوجيين، وأساتذة علوم سياسية، وأساتذة قانون دولي، حتى نستطيع أن ننظر لهذه المشكلة نظرة تكاملية، نظرة شاملة.

وقد قمنا بعمل العديد من الندوات، ربما أكثر من عشر ندوات حول هذا الموضوع، وأصبح لدينا خبراء يُستعان بهم في الوزارات المعنية في هذا المجال، فوزارة الموارد المائية والري تستعين ببعض الخبراء لدينا لتناول هذه القضية.

• الاستلاب وتشويه التاريخ وطمس الهوية، وبخاصة الإسلامية، بفرض اللغات والثقافات الاستعمارية؛ كيف يسهم المعهد في معالجة ذلك من خلال خططه الدراسية وبرامجه البحثية؟

– كان لدينا في المعهد مركز لتعليم اللغة العربية للأجانب، وكان على رأس مَن يتعلم اللغة العربية الأفارقة، وكان يقوم بدور جيد جدّاً، لكن للأسف الشديد تمّ إلغاء هذا المركز نظراً لوجود نظير له تابع لجامعة القاهرة، وهو (مركز تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها)، فتمّ إلغاء المركز التابع للمعهد.

ويمكنني أن أشير هنا إلى اهتمام كبير من الأفارقة؛ من الناطقين باللغة السواحلية باللغة العربية، فاللغة السواحلية منذ ما يقرب من خمسين عاماً كانت تُكتب بالأبجدية العربية، وحالياً تُكتب بحروف لاتينية، وهناك رغبة من الأفارقة، خاصة من الدول الناطقة باللغة

السواحلية، أن يعيدوا كتابة هذه اللغة بالحروف العربية مرة أخرى، وهذا له علاقة كبيرة بالثقافة الإفريقية وتأثرها بالثقافة العربية.

وقد تقدّمت لقسم اللغات بالمعهد؛ لتبنّي مشروع إعادة كتابة اللغة السواحلية بالحروف العربية، وهذا المشروع من المشاريع المهمّة جدّاً في المجالات الثقافية، وهذا يحتاج لأمور فنية كثيرة معقدة، وهذا المشروع لو تمّ سيصبح نقلة كبيرة جدّاً، وقد تلقينا طلباً من سفير مصر في بوروندي بأنّ هناك اهتماماً كبيراً من البوروندين بإعادة كتابة اللغة السواحلية بالحروف العربية، وطلب تولّي المعهد هذا المشروع، وهناك اهتمام كبير في قسم اللغات لدينا بهذا الموضوع.

• يتحدث البعض عن غياب الثقافة الإفريقية، وتراجع الثقافة العربية، وهيمنة الثقافة الغربية على الواقع الإفريقي، ما مدى صحة ذلك، وكيف يعالج المعهد هذه القضية؟

– هذا موضوع مهمٌّ جدّاً، وهذه نقطة في غاية الأهمية، لأنّ إفريقيا ما زالت تعاني الفترة الاستعمارية، لأنّ الاستعمار، سواء الفرنسي أو الإنجليزي أو البلجيكي أو الإيطالي أو غيره، ترك آثاراً كبيرة جدّاً، سواء الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية، وما زالت توابعها موجودة في القارة الإفريقية، إلى يومنا هذا، إلا أنّ هذا لم يمنع الأفارقة من أن يكون لهم كيانهم واستقلاليتهم.

وهذا بدا واضحاً في عدة أمور حدثت في إفريقيا، على رأسها إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وهي حالياً الاتحاد الإفريقي، وهناك العديد من المؤسسات الإفريقية الخاصة بدأت تتكون الآن، بحيث أصبح هناك اعتزاز من الدول الإفريقية بانتمائهم للقارة، وأصبح موضوع التراث الإفريقي من الموضوعات ذات الاهتمام الكبير في الوقت الحاضر، ويكفي أننا أنشأنا هنا في المعهد ماجستير مهني اسمه (ماجستير إدارة مواقع التراث العالمي الإفريقي)، سواء الطبيعي أو الثقافي؛ لأنه لوحظ أنّ عدد المواقع العالمية المدرجة على سجل التراث العالمي في إفريقيا قليل جدّاً إذا ما قورنت بغيرها من المواقع في العالم، فإفريقيا تمثّل فقط حوالي ٨٪ من مواقع التراث العالمي المسجّلة، مع غنى إفريقيا بتلك المواقع، إلا أنّ تسجيل موقع ما، سواء كان تراثاً ثقافياً أو طبيعياً، لا بد له من إجراءات، ويعدّ له ملف، وله هيئة مسؤولة عنه، ولا بد للملف أن يعدّ بإتقان وعناية؛ حتى يدرج عالمياً ضمن مواقع التراث العالمي، وهذا الماجستير الذي أنشأناه في المعهد ستبدأ الدراسة فيه ابتداءً من أكتوبر ٢٠١٤م، وسيفتح الماجستير أبوابه لكلّ الدارسين من الخارج، وعلى رأسهم الأفارقة، ويدعم اليونسكو هذا المشروع بالتمويل والمنح.

وعلى غرار هذا المشروع؛ قدّم المركز ملفاً لجامعة القاهرة لإنشاء مركز للتراث العالمي، وإنشاء كرسي للتراث العالمي الإفريقي في جامعة القاهرة، وقد أعددنا البرنامج نفسه، والمقررات الدراسية التي ستُعطى في هذا البرنامج، ويشرف على هذا البرنامج الأستاذ الدكتور سمير غبور، وهو أستاذ موارد طبيعية، وهو من الأستاذة القلائل المهتمين بقضية التراث العالمي.

التراث العالمي داخل في قضية الثقافة، ولدينا قسمان في المعهد يهتمان بهذا الجانب الثقافي الإفريقي، وهما قسم الأنثروبولوجي وقسم اللغات الإفريقية، لأنّ اللغة هي وعاء الثقافة، ولدى المعهد اهتمام باللغات الإفريقية المحلية، مثل لغة الهوسا والسواحلية والأمهرية والفولانية، وغيرها من اللغات الإفريقية التي تتيح لدارسيها الاطلاع على الموروث الثقافي الموجود في إفريقيا.

الصورة الذهنية المشوّهة لدى كلٍّ من: (الإفريقي الزنجي، والعربي) عن الآخر؛ هل من أسباب موضوعية لذلك؟ وما السبيل لمعالجاتها؟

– قضية نظرة الأفارقة للعرب، والعكس، هذا الإحساس موجود عند الأفارقة، وجود نظرة استعلائية لدى العرب تجاههم، وهناك أحداث تبيّن هذا الأمر في مجال ممارسة دورٍ في إفريقيا، هذا الأمر لم يعد بالقوة كما كان من قبل، صحيح هناك بعض الرواسب.

لكــن الوقت – أظنــه – قد حان لاعتبــار المصالح المتبادلة هي الحَكَــم في العلاقات، هناك منافع متبادلة، فعلى ســبيل المثال: هل نســتطيع النظر للإثيوبي الذي يتحكّم في مياه النيل نظرة اســتعلائية؟! هذا سيكون في منتهى الخطورة على مســتقبل مصر، وقس على ذلك بقية العلاقات.

فالعلاقة بين الدول العربية والإفريقية الواقع لم يعد يســمح فيها بمثل تلك النظرة؛ في ظلّ الاحتياج المتبادل بين جميــع الأطــراف، وأرى أنّ هذه الصــورة النمطية بدأت تتغير من خلال الأبحــاث والاحتكاكات، ومن خلال الزيارات.

• هنالك العديد من مراكز ومعاهد البحوث والدراسات المتخصصة في الشأن الإفريقي، في مصر وفي السودان، وغيرهما، لها رسالة وأهداف مشتركة، فهل من شراكات بينها تنسّق جهودها العلمية والبحثية، وتسهم في تبادل الخبرات؟

– يقوم المعهد – على صعيد التقارب العلمي – بعمل رحلة علمية سنوية لإحدى الدول الإفريقية، منذ أن توليت العمــادة بدأنا في هــذا البرنامج، فقد زرنــا العام قبل الماضي السودان، والعام الماضي زرنا أوغندا، وهذا العام – إن شاء الله – سنزور تنزانيا.

يخرج وفد من المعهد في حدود ٢٥ أو ٣٠ أســتاذاً، وهــذه الزيارات مهمّــة جدّاً؛ لأننا معهــد متخصص في الدراســات الإفريقية، وبعد كلّ زيارة تتغير نظرتنا للدول الإفريقيــة، ونقوم خلال تلك الزيــارات بعمل بروتوكولات تعــاون علمي بيننا وبين الجامعــات الإفريقية، وهي تتيح فرصة من الاحتــكاك طيبة جدّاً، وهو جهد أعتبره جيداً؛ لأنه يُترجم بعد ذلك إلى منظومة بحثية.

فعلى ســبيل المثــال: بعد العودة مــن أوغندا بدأنا في التفكير في المشــاريع المشــتركة بين معهدنا وبعض الجامعــات في أوغندا، بحيث نُحــدث نوعاً من التواصل العلمــي الجيــد، وفي نفــس الوقت نقــوم بوضع حلول للمشكلات على أرض الواقع، لأنّ الزيارة تتيح التعرف على المشكلات على أرض الواقع، نقوم بوضع الحلول ونقدّمها لهم من خلال مشاريع بحثية، أو من خلال رسائل ماجستير ودكتوراه تُسجّل عن بعض المشكلات والقضايا التي تعانيها بعض الدول الإفريقية، فهذا يقدّم طفرة وإنجازاً كبيراً في هذا الاتجاه.

• ما دور معهد الدراسات والبحوث الإفريقية في احتواء القدرات البحثية الإفريقية وتطويرها، والاستفادة منها؟

– يســاهم المعهد، بالتعاون مع جامعة القاهرة، في جلب المنح الدراسية للباحثين الأفارقة، فقد قدّمت جامعة القاهرة بالتعاون مع المعهد ٥٠ منحة دراسية للأفارقة في دول حوض النيل، وقد تمّ عقد لقاء مع ســفراء هذه الدول لتحديد احتياجاتهم، وتّم تحديد هذه المنح فعلياً في جميع المجالات المطلوبة.

ويقوم المعهد باقتراح الدول التي تستحق هذه المنح، والمجــالات التي تحتــاج إليها تلك الــدول، فمن خلال خبرتنــا الإفريقية نعلم ما هــي احتياجاتهم، وندرس تلك الاحتياجات، ونقدّمها للجامعة، بحيث يصبح هذا البرنامج فعّالاً وتأثيراته جيدة.

كمــا يقوم المعهد بعمل بعض المؤتمرات، يدعو إليها الباحثين الأفارقة للاســتفادة من تلــك المؤتمرات، على سبيل المثال: عقد المعهد مؤتمراً عن (المياه والطاقة في إفريقيا)، وأعقبه بمؤتمر آخر عن (التأثيرات المناخية في إفريقيا)، وهو مؤتمر دولي يشارك فيه العديد من الأستاذة والعلماء من إفريقيا، من المغرب ونيجيريا والسودان.

• لمصر - بحكم تاريخها وموقعها الاستراتيجي - دور فاعل وعلاقات متميزة، على مستوى القارة ومنظماتها شبه الإقليمية وحكوماتها المختلفة، كيف يسهم المعهد في تدعيمها وتطويرها نحو الأفضل، وخصوصاً بعد ما أصابها من فتور بعد ستينيات القرن الماضي؟

– لدى المعهد بعض المشروعات البحثية الاقتصادية والسياســية، فلدينا مشــروع بحثي ممول من المصرف

العربي للشـؤون الاقتصادية الإفريقية، لدراسة التأثيرات الاقتصادية فـي إفريقيا، وبعض الجوانـب التنموية في إفريقيا، المعهد لديه العديد من الدراسـات السياسـية والاقتصادية، لدينا أكثر من ألف رسالة ماجستير ودكتوراه في الشأن الإفريقي في كافة المجالات.

ولدينـا العديد من ورش العمل والندوات التي تناقش كيفية تدعيم دور مصر في المنظمات العاملة في إفريقيا، مثل الكوميسـا والنيباد، ومبادرة حوض النيل، وغيرها من المبادرات، والمعهد لديه نشـاط واسع في هذا المجال، من خلال الرسـائل العلمية المسـجلة، والتي نوقشت في المعهد بشأن قضية تدعيم الدور المصري، لكن لا بد من الإشـارة إلى أنّ للمعهد عمل البحوث والدراسات، وتقديم الاستشارة لصانع القرار، وليس أبعد من ذلك.

ولدينا (سمنار) أسـبوعي يوم الاثنين، من الساعة ٥ إلى ٧، اسمه (الملتقى الإفريقي)، نستضيف فيه المعنيين بالشـأن الإفريقي، سـواء من داخل المعهد أو من خارج المعهـد، لعمل محاضرات حول القضايـا الإفريقية ذات الاهتمام أو ذات الأولوية.

فقد قـام المعهد بعمل العديد مـن الورش وندوات العمـل أثناء أزمة دارفور، وكذلـك قضية انفصال جنوب السـودان، قام المعهد بجهد كبير علـى الصعيد العلمي، من خلال البحوث والرسـائل والمؤتمرات العلمية، وكذلك مشكلة مالي والصومال، والعديد من القضايا والمشكلات الإفريقية.

• ربما تلامس العلاقات المصرية بغيرها من بلدان الدائرتين العربية والإسلامية الأمن القومي المصري، لكنها في الحالة الإفريقية تعد من صلب الأمن القومي نفسه، كون إفريقيا هي منبع نهر النيل، لماذا - بنظركم - هذا التقصير بالرغم من كل هذه الأهمية؟

- حقيقـةً في السـنوات الأخيرة مـن حكم الرئيس الأسـبق حسني مبارك، تقريباً الثلاث عشرة سنة الأخيرة من حكمه، شهدت تراجعاً كبيراً وإهمالاً للشأن الإفريقي، وتقريباً كان دور مصر منعدمـاً خلال تلك الحقبة، إنّ ما نراه الآن أنّ هناك اهتماماً من الدولة بالشـأن الإفريقي، خصوصاً مـع ظهور مشـكلات المياه، ومشـاريع البناء على منابع نهر النيـل، فأصبح لا مفرّ من أن نولي الملف الإفريقي اهتماماً.

ونستطيع أن نجمل أسباب هذا التردي في العلاقات الإفريقيـة إلى اطمئنان السـلطات المصريـة وقتها إلى قضيـة المياه، ولم تكن تنظر وقتهـا الدولة المصرية إلى الدول الإفريقية إلا بمنظار تأمين منابع نهر النيل.

ولكن بعد التقدّم الإفريقي، وبداية إنشاء المشروعات المائيـة على منابع النيل، انتبهـت القيادة المصرية لتلك القضية، خاصة أنّ إفريقيا تعدّ أرضاً خصبة، ونسـتطيع أن نسـوّق من خلالها المنتجات المصرية، ونسـتطيع أن نقول: إنّ هناك العديد من الدول التي سبقتنا إلى التعامل مع الدول الإفريقية، مثـل الصين وكوريا وإيران، والعديد من الدول والقوى الدولية الأخرى، وأسـتطيع أن أقول: إنّ التبادل التجاري بين مصر والدول الإفريقية شيء مخزٍ.

• قدّمت القوى والأحـزاب السياسية العديد من الأطروحات لطريقة التعاطي مع أزمة سدّ النهضة الإثيوبي؛ فما الذي قدّمه معهد البحوث والدراسات الإفريقية في هذه القضية؟

- المعهـد لديـه باحثون في هذا المجـال في كافة التخصصات، الجغرافيا والتاريخ والموارد الطبيعية، فقسم العلوم السياسـية تناول بالتحليل هذه المشكلة، فالمعهد قام في الآونة الأخيرة بالدعوة إلى ورشة عمل، دُعي فيها القانونيون فقـط؛ لأجل بحث الـدور القانوني الذي من الممكن أن تسـتخدمه مصر، لأننا تأخرنا كثيراً في هذا الجانـب، فكان من المهم أن تتقـدم مصر بملف قانوني؛ لضمان حقوقها التاريخية، وما يتضمنه من التزامات دولية في مجال الأنهار المشـتركة، فهناك مبدأ قانوني دولي بـ (عدم الضرر، والإخطار المسـبق قبل أي مشاريع مائية) خاصـة في حوض النيل، فلا يصح أن تُنشـئ أي دولة - مثل إثيوبيا على سـبيل المثال أو غيرها - مشـاريع على

حوض النيل دون إخطار الدول الأخرى، والتشاور معها، هذا التزام دولي، لأنّ له تأثيراً بالغاً على بقية الدول، خاصة أنّ ٨٥٪ من إيراد النيل من إثيوبيا، والمرجح بالفعل أنّ سدّ النهضة - في حال إقامته على النحو الذي تقوم به إثيوبيا - سيكون له ضرر مباشر على مصر.

لا شك أنّ هناك تقصيراً سياسياً - خلال الفترات السابقة - تجاه منطقة حوض النيل بوجه خاص، وإفريقيا بوجه عام، والمعهد لديه الكثير من الدراسات على الصعيد الأكاديمي، وهي دراسات متكاملة في كلّ المجالات.

• يُرجع البعض ما يحدث في منابع نهر النيل إلى التوغل الإسرائيلي، وبعض البلدان العربية التي تهدف إلى ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية، كيف تنظرون إلى هذه المسألة؟

- بالتأكيد الدور الإسرائيلي لا يخفى على أحد، سواء في إفريقيا، أو دول حوض النيل، ونستطيع أن نقول: إنّ قوة الدور الإسرائيلي في إفريقيا وتوغله؛ تعود بالأساس إلى ضعف الدور المصري، والعربي بشكل عام، في الاهتمام بإفريقيا؛ فأتت إسرائيل لتملأ هذا الفراغ، فتراجع الدور المصري؛ مما أعطى لإسرائيل وغيرها الفرصة للوجود المكثف سياسياً واقتصادياً في إفريقيا ودول حوض النيل.

فإسرائيل تدعم مثل تلك المشاريع على منابع النيل؛ لعلمها أنّ تأثيرات نقص المياه ستكون شديدة على مصر، فجميع خطط التنمية في مصر سوف تتأثر بنقص المياه.

• ما مستقبل ملف مياه نهر النيل، وما توقعاتكم الخاصة بالتعاون بين مصر ودول حوض النيل؟

- أعتقد أنه سيحدث تفاهمات، لكن لا بد من التحرك السريع؛ لأنّ المصريين لن يسمحوا أبداً أن تنهار خطط التنمية؛ لأن المياه هي أساس التنمية، فمصر لن تقف ساكنة أمام التهديدات.

فهناك جهود دبلوماسية الآن في هذا الاتجاه، واستخدام القوة الناعمة للتأثير على القرار في إفريقيا، ودفع عجلة التعاون بين مصر والدول الإفريقية، ولا سبيل للارتقاء بالجانب المصري أو الإفريقي إلا بالتعاون والتنمية، ونحن نساعد في دفع خطط التنمية في إفريقيا، ولا بديل في كلّ ذلك عن الحوار الجاد والواضح بين جميع الأطراف، ودمج المشروعات التنموية المتبادلة التي تعود بالنفع على الجميع؛ بعيداً عن الأيديولوجيات والتحيزات السياسية.

• هل ترون أنّ مصر تحتاج إلى وزارة خاصة بشؤون النيل والعلاقات الإفريقية؟

- يوصي المعهد في معظم المؤتمرات بضرورة وجود وزارة معنية بالشأن الإفريقي؛ لأنّ العمل في إفريقيا أصبح مبعثراً بين العديد من الوزارات والهيئات المختلفة، فهناك وزارة الزراعة، ووزارة الري، ووزارة التعاون الدولي، ووزارة الخارجية، فكلّ جهود تلك الوزرات مبعثرة، وتحتاج إلى توجيه استراتيجي بعيد المدى، وقصير المدى أيضاً، في إفريقيا، فوزارة الخارجية لديها إدارة كاملة تسمّى (إدارة الشؤون الإفريقية)، ولديها نائب وزير لإدارة الشؤون الإفريقية، ومع ذلك يظلّ الاهتمام بالشأن الإفريقي مبعثراً.

فهناك حاجة في الوقت الحالي لإيجاد صيغة واضحة في التعامل مع هذا الكيان المسؤول، فهناك غياب للمسؤولية عن هذا الملف، أقصد الملف الإفريقي وملف النيل، ففي حالات الإخفاق مَن يُحاسب.. مسؤول الري أم مسؤول الخارجية؟ وكل وزارة أو هيئة لديها رؤية ونظرة خاصة وأبعاد أخرى، فوجود كيان يهتم بإفريقيا من الأشياء المهمة.

فالمعهد لا يطالب فقط بوزارة للشؤون الإفريقية، أو نهر النيل، بل نطالب بأكثر من ذلك، بوزارة خاصة بالمشاريع المائية في إفريقيا، سواء على نهر النيل أو غيره.

• لماذا تأخرت الدول العربية عن منافسة القوى الدولية والإقليمية في الاستثمار في القارة الإفريقية؟

- بدأت بعض الدول العربية، مثل السعودية، ببعض الاستثمارات في إفريقيا، كما في إثيوبيا وغيرها، لكن

التأخر العربي راجع لضعف التعاون والتنسيق بين الدول العربية، ولا بد من وجود استراتيجية لدعم التنسيق العربي في إفريقيا، وهذا الأمر سيكون له تأثير قوي، فدول الخليج لديها الأموال، ودول الشمال الإفريقي لديها الخبرات الفنية والعلمية، ما المانع أن يتم التنسيق بين الدول العربية لدعم مشروعات مع الدول الإفريقية، مثل المشروعات الزراعية والصناعية وغيرها، ما يعود بالنفع على الكافة؟! فلو تم إيجاد نظرة استراتيجية عربية واحدة تجاه إفريقيا؛ بالتأكيد هذا الأمر سيغيّر من الوضع الحالي الذي يشير إلى ضعف الدور العربي في إفريقيا؛ في الوقت الذي توجد فيه الكثير من القوى الدولية والإقليمية بشكل واضح وكبير، ولا شك أنّ هناك وجوداً وحضوراً إيرانياً بارزاً في إفريقيا، وهذا ما يستدعي بالضرورة إيجاد توازن من جانب الدول العربية السنّية.

• تطفو بين الحين والآخر إحدى القضايا العرقية والطائفية في أحد البلدان الإفريقية، وغالبا يكون المسلمون فيها ضحية انتهاكات تدعمها البلدان الأوروبية، أينِ مصر من هذه القضايا؛ إفريقيا الوسطى نموذجا؟

– من الأسف القول: إنّ الدور المصري، بل والعربي، في هذا المجال ضعيف جدّاً، وعند وجودي في وسط إفريقيا – أثناء عمل بعض الدراسات والأبحاث – لاحظت غياباً تامّاً عن مشاكل المسلمين داخل القارة الإفريقية، حتى مبعوثي الأزهر الذين ترسلهم الدولة المصرية، ليقوموا بدورهم في تعليم مسلمي الدول الإفريقية تعاليم وشعائر الدين الإسلامي، لا يقومون بواجبهم على الوجه الأمثل في معظم الأحيان، وليست لديهم أهداف واضحة، فهناك غيابٌ تامٌّ للدور، أو الخطة، أو الهدف، المفترض أن يقوم به مبعوثو الأزهر.

في المقابل؛ هناك عمليات تبشير داخل إفريقيا، تسير على قدم وساق، وتتغلغل داخل المدن والقرى الإفريقية، وتقيم المراكز والكنائس، وتقوم بدور كبير وضخم داخل إفريقيا، وتتحرك في كلّ التجمعات السكانية؛ بما فيها القرى والنجوع.

والمسلمون في إفريقيا في أمسّ الحاجة للدول العربية والإسلامية من الناحية الدينية أو الاقتصادية؛ ليدعموا مواقفهم وقضاياهم.

• في هذا الصدد ما الذي يقوم به المعهد على مستوى الاهتمام والتعريف بقضايا الأقليات المسلمة في إفريقيا، وما يتعرضون له من اضطهاد وتضييق؟

– يوجد في قسم الجغرافيا التابع للمعهد دراسات عن السكان في إفريقيا، والتي تتناول – بالطبع –أوضاع السكان في البلدان الإفريقية، ومن تلك الأوضاع محلّ الدراسة التركيبة الدينية لهؤلاء السكان، كما يتمّ تناول تلك المشكلة في بعض أبحاث قسم السياسة.

فعند دراسة بعض القبائل الإفريقية – على سبيل المثال – يتم تناول أوضاعهم الدينية، لكن لا تكون تلك هي المشكلة البحثية، بل يتمّ تناولها أثناء الحديث عن المشكلة البحثية، ولا يوجد تركيز واضح داخل المركز على قضية المسلمين أو الأقليات المسلمة في إفريقيا، وهذا الأمر نسعى لعلاجه.

لكن يوجد اهتمام كبير بقضية اللاجئين أخيراً، ولدينا العديد من الباحثين والأساتذة يعملون في هذا المجال: النزوح القسري الناتج عن الصراعات الموجودة في إفريقيا.

• كلمة أخيرة توجهونها لمجلة قراءات إفريقية وقرائها؟

– المعهد يعتز جدّاً بمجلة (قراءات إفريقية)، ويرى أنّ دورها مكمّلاً لدور المعهد في التعريف بالقضايا الإفريقية، ونسعى لتبادل الخبرات مع كافة العاملين في مجال القضايا الإفريقية، ومنها مجلتكم الموقرة، ولدينا في المعهد التقرير الاستراتيجي الإفريقي السنوي، ومجلة شؤون إفريقية، ونأمل في زيادة التعاون بين مختلف الجهات المعنية بالشأن الإفريقي.

حملة القلوب الصغيرة السابعة في موريتانيا

إعداد: تحرير المجلة

اختتم (المنتدى الإسلامي) يوم الجمعة ١٤٣٥/٧/١٧هـ حملته الطبية السابعة (القلوب الصغيرة) لجراحة وقسطرة قلب الأطفال، في العاصمة الموريتانية نواكشوط، برعاية وزير الصحة ووزيري الشؤون الاجتماعية والأسرة والطفل، وبحضور سفير خادم الحرمين الشريفين، وعدد من السفراء العرب، بالتعاون مع (هيئة بن بيه).

فريق الحملة الطبي:

شارك في الحملة فريق طبي عالمي متطوع ومتخصّص في جراحة وقسطرة قلب الأطفال، يعمل في عدد من المستشفيات في المملكة العربية السعودية، بالرياض – وجدة – والقصيم – والمدينة المنورة – وتبوك، بلغ عدد المشاركين فيه (٢٥) عضواً؛ ما بين استشاريين وجراحين وأخصائيي العناية المركزة والتخدير وفنيين وممرضين، برئاسة الجراح د. عبدالرؤوف الصعيدي.

أعمال الحملة الطبية:

بدأت الحملة أعمالها في يوم السبت ١٤٣٥/٧/١١هـ الموافق ٢٠١٤/٥/١٠م، واستمرت إلى يوم الجمعة ١٤٣٥/٧/١٧هـ الموافق ٢٠١٤/٥/١٦م، وذلك في مقر الحملة (المركز الوطني لأمراض القلب)، حيث تمّ توفير جميع الأدوات الطبية اللازمة للعمليات.

في اليوم الأول قام الفريق الطبي بمناقشة الحالات وفرزها، حيث تمّ الكشف على أكثر من

١١٠ حالة، يعانون أمراضاً قلبيه متنوعة.

وبحمد الله وتوفيقه قام الفريق الطبي للحملة بعمل (٢٨) عملية، منها (١٥) عملية قسطرة، و (١٣) عملية جراحية للقلب المفتوح.

حفل الختام:

وفي حفل ختام الحملة ذكر الشيخ خالد الفواز أمين عام المنتدى الإسلامي سعي (المنتدى الإسلامي) لتلمّس معاناة إخواننا في موريتانيا، وخصوصاً في المجال الطبي، كما أشاد بتعاون الجهات الرسمية و (مركز القلب) و (هيئة بن بيه) لتهيئة جميع الوسائل والخدمات لإنجاح الحملة.

وأوضح مدير مركز القلب د. أحمد ولد باه شكره وامتنانه للمنتدى الإسلامي، وللفريق الطبي المتميز الذي استفاد منه الفريق الطبي الموريتاني، خصوصاً في عمليات الأطفال (حديثي الولادة).

كما أكد أهمية هذه الحملات الطبية والتخصّصية للشعب الموريتاني؛ مع ضعف الإمكانيات وقلّة التجهيزات الطبية في المراكز والمستشفيات بموريتانيا.

وفي ختام الحملة وُزّعت هدايا على الأطفال، رسمت على محياهم البسمة، وبثّت في ذويهم السرور، فبادروا بالدعاء لكلّ من ساهم في هذه الحملة المباركة.

عدد عمليات حملة (القلوب الصغيرة):

بلغ إجمالي ما تمّ تنفيذه خلال حملات (القلوب الصغيرة) (٣٦٢) عملية، منها (١٣٦) عملية جراحية للقلب المفتوح، و (٢٢٦) عملية قسطرة، تكللت بالنجاح ولله الحمد..

﴿... وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة : ٣٢].

خلاصات ورشة عمل
(أهم التحديات التي تواجه إفريقيا)

تقديم:

تعرض مجلة (قراءات إفريقية) فيما يأتي خلاصات لورشة العمل التي خُصّصت لمناقشة (أهم التحديات التي تواجه إفريقيا)، وأقيمت ضمن ملتقى (شركاء العمل الإنساني ١١) بتنزانيا، وذلك في الفترة من ٢٠١٤/٤/٢٦م وحتى ٢٠١٤/٥/١م.

الورشة الأولى: التشيّع.. إمكانات ومخاطر:

١ – توضيح التحدي وبيان معناه بدقة:

كان الإسلام في القارة الإفريقية سنّياً منذ سقوط الدولة الفاطمية، لكن بعد الثورة الإيرانية دخل التشيّع القارة الإفريقية، وصار التيار الشيعي عقبة أمام نشر الإسلام السنّي الصحيح فيها، وعمل على فكّ وحدته، فيتحتم على العاملين في الدعوة نشر الإسلام الصحيح، والعزم على تجاوز هذه العقبة.

٢ – حجم التحدي وقوته، وهل يعد ظاهرة؟:

هذا التحدي كبير وقوي، حيث دخل التشيّع دولاً كثيرة، وانتشر انتشاراً واسعاً وسريعاً فيها، حتى أصبح ظاهرة في تلك الدول، ومن الدول التي انتشر فيها انتشاراً واسعاً: غانا، ونيجيريا، وتنزانيا، وساحل العاج، وجزر القمر.

تسلّل التشيّع إلى جميع طبقات المجتمع، وصاحَبَه زخم سياسي واقتصادي قوي، وكذلك اجتماعي، وتنوعت أساليبه في الدخول إلى طبقات المجتمع، حيث أسسوا بعض المؤسسات العالمية والمهنية، مثل جامعة ومستشفى في غانا، ومدارس فودية للصغار (نسبة للشيخ عثمان فودي)، وهي شبيهة بالخلاوي، وتُعطى فيها عقائدهم الباطلة، ويدخلون بعض المواد كالفقه والقرآن، وحسينيات في نيجيريا وتنزانيا، ومركز الغدير في ساحل العاج، والمشاركة في فعاليات الدول ومناسباتها، واستغلال وسائل الإعلام في تبرئة أنفسهم، ونصرة قضاياهم، وتبنّي بعض الكتاب الصحافيين للكتابة في قضاياهم.

٣ – وصف الجهود القائمة حالياً في مواجهة التحدي في القارة ومدى كفايتها:

– التوعية والتعليم من الدعاة.

– ترجمة كتب عن فساد عقيدة الشيعة إلى اللغات المحلية.

– إقامة مؤسسات متخصّصة لمكافحة التشيّع، مثل مؤسسة أهل البيت والصحابة في نيجيريا.

– تكوين مجالس محلية مكوّنة من حلقات التعليم في المساجد لمكافحة التشيّع.

– إقامة المخيمات والدورات الشرعية لمواجهتهم، وبيان فساد عقيدتهم، مثلما يحصل في ساحل العاج.

– البرامج الإذاعية، وفتح قنوات خاصة لمكافحة التشيّع، مثل (إذاعة إقرأ) في جزر القمر، و (قناة الوصال).

– إقامة المسابقات العلمية في بيان عقيدة أهل السنّة والجماعة في أهل البيت.

– إقامة المؤتمرات الدولية في بيان عقيدة

أهل السنّة والجماعة في أهل البيت.

– السعي لإيجاد مؤسسات عالمية مضادة للمؤسسات الشيعية، مثل السعي في غانا لإقامة جامعة سنّية.

الجهود الحكومية:

– إصدار قوانين تجرّم الممارسة الشيعية، مثل قانون جزر القمر الخاص بتجريم من يسبّ الصحابة أو يمارس التشيّع.

– موقف دولة المغرب الصارم تجاه إيران.

لكن الجهود غير كافية، للأسباب الآتية:

– كثير من الجهود التي يقوم بها الدعاة لا تصلح للوصول إلى بعض الطبقات.

– الجهود قليلة مقارنة بجهود الشيعة، والتي وراءها دولة مهتمة بنشر التشيّع.

– عدم اهتمام بعض الدول للتصدي للمشكلة.

٤ – مقترحات لمواجهة التحدي:

١ – الدعاة:

أ) إنشاء مؤسسات خاصة لمكافحة التشيّع.

ب) تأهيل دعاة متخصّصين في مكافحة التشيّع.

ج) إيجاد مراكز خدمية لطبقات المجتمع.

د) تقوية الجهود في إنشاء إذاعات وقنوات تُعنى ببيان منهج أهل السنّة.

ه) برامج علمية ودعوية تستهدف الفئات المثقفة، وبخاصة ترجمة الكتب التي تبيّن منهج أهل السنّة وترد على الرافضة إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية.

٢ – الحكومات:

أ) توعية الحكومات بخطورة مشكلة انتشار التشيّع، وبيان أثره السيئ في إحداث التوترات السياسية والاضطرابات الأمنية.

ب) حثّ سفارات الدول الإسلامية على توعية القيادات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع بمشكلة التشيع وأهمية التصدي له.

ج) إدراج منزلة الصحابة رضي الله عنهم في المناهج الدراسية.

د) ملاحظة أنّ سعي الحكومات لحظر نشاط الرافضة معرّض لاستغلالهم، فقد يُظهرون أنفسهم بلباس المضطهدين، مما يؤدي إلى تعاطف الناس معهم، لذا يلزم الانتباه لذلك، وتكثيف العمل ضد هذا التوجه وتداركه.

الورشة الثانية: ضعف التعليم الإسلامي في المدارس الإسلامية:

ظهر ضعف التعليم الإسلامي في المدارس الإسلامية نتيجة حثّ الحكومات الإفريقية لها على تعليم المواد الغربية والتركيز فيها، والمدارس التي لا تستجيب لا يُعترف بشهادتها، مما يسبّب النفور منها وعدم الإقبال عليها.

١ – توضيح التحدي وبيان معناه بدقة:

الصعوبات أو المخاطر التي تعترض الأفراد أو المجموعات، وتُسهم في تأخير أو منع الإنجازات.

٢ – حجم التحدي وقوته، وهل يعد ظاهرة؟:

التحدي في مجال التعليم الإسلامي يعدّ تحدياً كبيراً، ويمثّل ظاهرة في القارة الإفريقية.

٣ – وصف الجهود القائمة حالياً في مواجهة التحدي في القارة ومدى كفايتها:

– إنشاء مدارس إسلامية مزدوجة اللغة، وتدريس العلوم الحديثة.

– إنشاء الكليات التربوية الإسلامية؛ لتخريج المعلمين المؤهلين في بعض الدول الإفريقية، مثل كليتَيْن في تنزانيا.

– إعداد مناهج إسلامية للتربية الإسلامية (بصائر).

– العناية بإنشاء الإسكانات التربوية في

بعض الدول الإفريقية؛ لتخريج طلاب مؤهلين.

– السعي للحصول على اعتراف الوزارات بالمدارس الإسلامية بالدول الإفريقية.

– إدخال بعض الطلاب المسلمين النابهين في بعض الكليات التربوية، وتوجيههم للمدارس الإسلامية.

– إنشاء برامج دعم تعليمي – من قِبَل اتحادات الطلاب – للطلاب المسلمين، لرفع مستواهم (رواندا).

– وجود مؤسسات خيرية إسلامية؛ للتعاون مع المدارس الحكومية في تدريس المواد الإسلامية (تنزانيا).

– وجود جهود توعية من قِبَل الجمعيات الخيرية الإسلامية في أوساط المسلمين؛ لضرورة السعي لمواجهة التحدي الذي يقابله التعليم الإسلامي في بلدانهم (عدد من الدول).

مدى كفاية الجهود المرصودة آنفاً:

هذه الجهود غير كافية، وتحتاج إلى مزيد من التفكير، وتطوير الجهود، وتوحيدها، ووضع رؤية وأهداف استراتيجية، مع التركيز في العناصر الحاسمة.

٤ – مقترحات لمواجهة التحدي:

– العناية بالإسكانات الطلابية من حيث العدد، وكفاءة الإدارة الفنية والإدارية (التنظيمية).

– الاستمرار في تطوير المناهج الإسلامية، بحيث تشمل المواد الحديثة.

– الاهتمام بتوجيه المنح؛ لإنشاء الإسكانات والمدارس والكليات الجامعية لسدّ الفجوة.

– تقديم مشروع نوعي لتطوير التعليم والتعلّم في المدارس الإسلامية؛ بجميع مجالاتها وعناصرها الإدارية والفنية.

– إنشاء بيت خبرة لتهيئة المدارس الإسلامية؛ للحصول على شهادات الاعتماد والجودة التربوية وفق أفضل التوجهات الحديثة.

– السعي لتمكين المسلمين سياسياً؛ لدعم قضية التعليم الإسلامي، وعلى الأقل تحقيق مساواته بالتعليم الحكومي.

– الاهتمام بتوجيه الكوادر الطلابية النابهة في الدراسات العليا إلى دراسة العلوم التربوية؛ للنهوض بالتعليم.

– إنشاء مدارس إسلامية تدرّس وفق مدارس الحكومة.

– إنشاء صندوق وقفي لدعم المدارس الإسلامية.

– الحشد والمناصرة لقضية التعليم الإسلامي في القارة.

– تبنّي القنوات والإذاعات، وسائر الوسائل الإعلامية، لحملات توعية، وللضغط على صنّاع القرار.

– توجيه الجهات المانحة لتوطين التعليم العالي في إفريقيا، بمساعدة المؤسسات والمنظمات الإسلامية، والتي تحاول بجهودها المتواضعة القيام ببناء مؤسسات تعليم عالٍ وفق المعايير اللازمة.

الورشة الثالثة: النشاط الوقفي وتأثيره على العمل الخيري (الواقع والمأمول):

١ – توضيح التحدي وبيان معناه بدقة:

التحدي الذي تواجهه الجمعيات:

– إنشاء الأوقاف الاستثمارية.

– إدارة الأوقاف.

– استمرار الاستثمار.

٢ – حجم التحدي وقوته، وهل يعد ظاهرة؟:

– ضعف الاهتمام بقضية الأوقاف لدى الجمعيات والعلماء والدعاة.

– ضعف ثقافة الوقف لدى الموسرين

الأفارقة.

– عـدم وجود جهـات مسـاندة للجهات الخيرية في قضية الوقف؛ تقدّم الاسـتثمارات والدعم المعنوي والقانوني.

حجم التحدي كبير جدّاً بالنظر إلى:

أ) محدودية – بل قلّة – الأوقاف التي لدى المؤسسات الخيرية.

ب) اهتمام المانحين من الخارج والمتبرعين الأفارقة بالأوقاف التعبدية فقط، مثل (مساجد – مدارس غير استثمارية – آبار...).

ج) غياب التشريعات والأنظمة التي تحمي الأوقاف.

٣ – وصف الجهـود القائمة حالياً في مواجهة التحدي في القارة، ومدى كفايتها:

الجهـود ضعيفة في هذا المجـال، ودور المنتـدى في هـذا المجال بارز فـي توجيه الجمعيات نحو إنشـاء الأوقاف، ووضعه ضمن مؤشراته الاستراتيجية.

٤ – مقترحات لمواجهة التحدي:

– تبنّي الجمعيات الإسـلامية نشر الوعي بأهمية الوقف وأثره الأخروي.

– البحث في تشريعات الدولة عن الأنظمة التي تحمي الوقف، وكذلك الدعوة إلى تشـريع أنظمة تساند الوقف.

– البدء بالأوقاف الصغيرة.

– الحـرص علـى تخصيـص جـزء من المشروعات الإنشائية للوقف.

– توجيه الاهتمام بصيغ الوقف الاستثمارية الأخـرى، وعدم الاقتصـار علـى المباني / العقارات التي تتطلب مبالغ كثيرة، بل الاستثمار بالأمـوال الصغيـرة، مثل: شـراء الدراجات وتأجيرها، الأرض الزراعية الصغيرة، المحلات والأكشاك الصغيرة، الأسهم والسندات المقبولة شرعاً.

– العمل على إنشـاء مؤسسة تُعنى بالوقف خاصـة، أو تخصيص هيئة مـن هيئات اتحاد علماء إفريقيا للأوقاف، تبحث في تشـريعاته، وتقدّم الدراسات حوله، وتتبنّى الدعوة إليه.

– دعوة الموسـرين من خارج القارة لإنشاء أوقـاف في بلادهم، تُخصّـص للجمعيات في إفريقيا.

– أن تعمـل الجمعيـات الواقعة في أماكن متقاربة في بعـض الدول علـى تكوين تكتل؛ لإقامة الوقف.

– الاسـتفادة من تجارب الدول الأخرى في إنشاء الأوقاف وإدارتها.

– إيجاد شركات ومؤسسات استثمارية تدير الأوقاف؛ لتجاوز العقبات القانونية، وتحسـين الاستثمار.

– توجيـه الجمعيات لحفـز بوصلة دعم المتبرعين والمؤسسـات؛ لتخصيص جزء من الإنشاءات والمساعدات للأوقاف.

– اسـتخدام وسائل تمويل وإنشاء الأوقاف المتعددة، مثل: المشـاركة المتناقصة، القرض الحسن.

الورشة الرابعة: أسلوب عمل الجهات والمؤسسات والجمعيات الخيرية الإفريقية تجاه الأزمات المفاجئة يتّسم بالبطء وعدم الفاعلية:

١ – توضيح التحدي وبيان معناه بدقة:

يكمن التحدي في ضعف تعامل الجمعيات مع مطلوبـات إدارة الأزمـات (الذي يجب أن يتسم بسـرعة وفاعلية)، ويتمثّل هذا الضعف فيما يأتي:

– بـطء في التعاطي مـع مطلوبات إدارة الأزمات.

– ضعف في الإمداد المعلوماتي.

- ضعف التوثيق.
- ضعف التعاطي مع الأزمة نفسها، من حيث الإمكانيات الداخلية والقدرات.
- عدم كفاية البرامج التدريبية الموجهة لإدارة الأزمات.
- ضعف الاهتمام، من حيث أصالة الموضوع.

٢ - حجم التحدي وقوته، وهل يعد ظاهرة؟

- يعدّ الأمر تحدياً (كبيراً)، وذلك أنّ معظم الجمعيات لم تؤهّل بما يكفي للتعاطي مع الأزمات بمنهجية علمية.
- طريقة التكوين والهيكلة لا تستوعب إدارة الأزمات.
- عدم إدراج إدارة الأزمات والتعاطي معها ضمن سياسات الجمعيات، وثقافتها، وأهدافها (البعد الإنساني).
- أنّ مطلوبات المانحين والشراكات الجديدة تفترض أن تكون الجمعية متمكنة من إدارة الأزمات.
- مما يدل على أنّ العمل في الأزمات قد ينضج الجمعية ويوسع انتشارها: تطوّر منظمة الإغاثة الإنسانية التركية (إيهاها İHH) بسبب أزمة سوريا.
- إلى جوار أنه تحدٍ فإنه فرصة، حيث إنّ الأزمات تصنع الفرص.
- الاتجاهات الدولية تضغط في علاج الأزمات.

الخلاصة:

يمثّل الأمر تحدياً كبيراً، وهو ظاهرة مرصودة في جمعياتنا (الجمعيات الخيرية الإفريقية) تجاه التعاطي مع الأزمات (إفريقيا الوسطى مثلاً).

٣ - وصف الجهود القائمة حالياً في مواجهة التحدي في القارة، ومدى كفايتها:

- الملتقيات والورش، مثل (ملتقى شركاء العمل الإنساني)، و (MCF).
- التدريب.
- المسوحات والإحصائيات.
- المشاركات الميدانية.
- جهود الشراكة والتنسيق.
- إنشاء الاتحادات.
- حملات التوعية.

الخلاصة:

تعتبر هذه الجهود محدودة، ومعظمها نظري، ونسبة الجهد والعمل فيها محدودة، ولكنها تساعد في بناء الوعي.

٤ - مقترحات لمواجهة التحدي:

- تضمين موضوع إدارة الأزمات في الأهداف الاستراتيجية للجمعيات.
- تكثيف الجهود القائمة لتوعية المنظمات بأهمية الشراكة والعمل في إدارة الأزمات.
- إنشاء أقسام خاصة بإدارة الأزمات؛ مع مراعاة الاعتبارات الهيكلية.
- تحفيز المؤسسات الرائدة في العمل في إدارة الأزمات لأن تشارك بخبراتها، وتتبادل الخبرات والممارسات العملية.
- تعظيم العائد من الأزمات، والنظر إليها على أنها فرص.
- تكثيف البرامج التدريبية في إدارة الأزمات.
- تفعيل المعايير العالمية الموجهة لإدارة الأزمات.
- الاهتمام بإدراج موضوع إدارة الأزمات ضمن اهتمامات مراكز البحوث والدراسات.
- تفعيل طرق التنبؤ بالأزمات، ونقاشها وتداولها، في الملتقيات ومنافذ الإعلام (هيئة خيرية).
- إحكام آليات التنسيق والشراكة.
- تفعيل آليات الحشد والمناصرة.
- إيجاد هيئة من الخبراء المسلمين للتنبؤ

بالأزمات (مثل مجموعة الأزمات الدولية).

الورشة الخامسة: الإعلام الإفريقي بين الهوية والتبعية.. الواقع والمأمول:

١ – توضيح التحدي وبيان معناه بدقة:

ما أكبر المشكلات والتحديات التي تواجه الإعلام الإفريقي؟

– افتقاد التعاون بين الإذاعات والمحطات الموجودة.

– الغرب مسيطر ومهيمن على الفكر الإعلامي (التبعية).

– الإعلام الموجود مركز في المواد الدينية فقط.

– ضعف الكوادر.

– الكهرباء ضعيفة (البنية التحتية).

– التأخر في استيعاب مهمّة الإعلام ودوره.

– وجود الاحتكار في مصادر الأخبار، والتدريب، والتطوير، في الإعلام الموجود.

٢ – حجم التحدي وقوته، وهل يعد ظاهرة؟:

– عدم التنسيق بين الإذاعات والمحطات، وهو تحدٍ ظاهر في الإعلام الإفريقي.

– ما مصدر الأخبار الإسلامية التي نأخذها؟

– الدراسة والتخصّص في المجال الإعلامي كلها أخذوها من الغرب، وساروا فيها على الأسس الغربية.

– الحكومات مسيطرة على الإعلام بقوة، ومن المشكلات المترتبة على ذلك: صعوبة استخراج التراخيص، والقيود الشديدة المفروضة على العمل الإعلامي بعد التراخيص، كما أنّ علاقة الحكومات بالغرب قوية، ولذلك فهي مسيطرة على الإعلام.

– ضعف الكوادر الإعلامية، والاعتماد أحياناً على غير المسلمين، وأيضاً قلة فَهْم ضيوف البرامج بأسلوب الإعلام وكيفية الحديث فيه.

٣ – وصف الجهود القائمة حالياً في مواجهة التحدي في القارة، ومدى كفايتها:

– قناة إيمان التنزانية.

– قناة الكعبة الكينية.

– قناة إفريقيا.

– قنوات محلية قريبة من التوجّه الإسلامي في الصومال.

– قناة جبل النور في توغو.

– إذاعة صوت الإسلام في بنين.

– هناك تنافس تجاري بين الإذاعات يؤدي إلى صعوبة وجود رابط بينها.

– الافتقار إلى وجود إعلامي مؤثر في القارة الإفريقية.

– مواقع التواصل الاجتماعي مؤثرة جدّاً.

٤ – مقترحات لمواجهة التحدي:

– إنشاء كلية للأعلام المحافظ في أي دولة في إفريقيا، تخدم جميع الشعوب الإفريقية، لفهم التحديات التي يواجهونها.

– إنتاج كوادر إعلامية جيدة مؤثرة في العامّة.

– وجود وكالات أنباء إفريقية تخدم القارة كلها.

– تأهيل الدعاة والمختصين إعلامياً؛ لكي يؤثروا في المجتمع الإفريقي.

– نقابة الصحافيين بشكل محلّي في الدول.

– الاستفادة من الكوادر الإسلامية من خارج القارة.

– نوافذ دعم للإعلام الإفريقي.

– التقدم بطلب إلى الاتحاد الإفريقي للإذاعات للتوسع في ضمّ الإذاعات الموجودة في القارة ودعمها.

– تركيز الجهود في كلٍّ من الإعلام المرئي والمسموع، فكلٌّ منهما مهمّ.

– إيجاد جهة بحثية متخصّصة في الإعلام الإفريقي الهادف.

قراءة أوليّة للوضع الدينيّ في جمهورية أنغولا

أ. د كمال محمد جاه الله الخضر*

ظلّت ما يسمّى بجمهورية أنغولا حالياً لنحو ٥٠٠ عام مستعمرَة برتغالية خالصة، حتى استقلت في عام ١٩٧٥م، ومنذ استقلالها وحتى اليوم ما يزال الأثر البرتغالي الاستعماريّ في جوانبه اللغوية والدينية والثقافية واضحاً، فاللغة البرتغالية ما تزال اللغة الرسمية للجمهورية، والديانة النصرانية (الكاثوليكية على وجه التحديد) ما تزال الغالبة وسط سكان الجمهورية، وبين مختلف الجماعات الإثنية في البلاد.

تحاول هذه الورقة المدخلية تعرّف واقع الوضع الديني في جمهورية أنغولا، انطلاقاً من تتبع واقع الأديان، بطوائفها، ولأنّ الدين هو ما يؤمن به السكان من معتقد، ولأنّ الدين يحتاج إلى لغة وسيطة، فإنّ معرفة التركيبة السكانية واللغوية، مدخلاً لتناول الأديان، لَأمرٌ مهمٌّ.

جمهورية أنغولا.. نبذة مختصرة:

تحدّ أنغولا، واسمها الرسمي (جمهورية أنغولا الشعبية)، وعاصمتها (لواندا)، من جهة الشمال والشمال الشرقي جمهورية الكنغو الديمقراطية، ومن جهة الشرق جمهورية زامبيا، ومن جهة الجنوب جمهورية ناميبيا، ومن جهة الغرب المحيط الأطلنطي.

تُقدّر مساحة أنغولا بـ ١,٢٤٦,٧٠٠ كم مربعاً. ويُقدّر عدد سكانها بنحو ٥,٦٤٦,١٦٦ نسمة في عام ١٩٧٠م، وفي منتصف عام ١٩٧٧م وصل عدد سكانها إلى نحو ٦,٣٠٠,٠٠٠ نسمة.. (ووفقاً لتقديرات تمّت في يوليو ٢٠٠٨م يبلغ عدد السكان ١٢,٥٣١,٣٥٧ نسمة).

ولغتها الرسمية هي البرتغالية، ويُتحدث فيها بعشرات من اللغات (أغلبها تنتمي للفصيلة البانتوية).

وأهم المجموعات الإثنية التي تقطن فيها هي: (الأوفيمنوندو، والأمبوندو، والكنغو)، وغيرها، إضافة للبرتغاليين[1]، وسنفصّل لاحقاً فيما أجملناه في الجزء الخاص بالجماعات الإثنية واللغات.

حصلت أنغولا على استقلالها من البرتغال في الحادي عشر من شهر نوفمبر ١٩٧٥م، إلا أنّ الحرب الأهلية التي استمرت بين (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) و (جبهة تحرير أنغولا) و (الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام) أهدرت موارد البلاد، وهي الخارجة للتوّ من فترات استعمار استمرت ٥٠٠ عام، وحينما انتهت الحرب الأهلية، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أخذ الاستقرار والأمن يعمّان رحاب هذا البلد الإفريقي الواعد.

ومن المعلوم - تاريخياً - أنّ البرتغال استعادت سيطرتها على أنغولا عام ١٦٤٨م (وذلك

(*) نائب عميد الدراسات العليا - جامعة إفريقيا العالمية.

(١) Kaplan Irving (ed.) (١٩٧٩): Angola, a country, Washington, DC, American University, pp xii-xiii.

بعد أن تمكّن الهولنديون في عام ١٦٤١م من طرد البرتغاليين من أنغولا، واستولوا على تجارة الرقيق)، وخلال القرن التاسع عشر، وإثر تردي تجارة الرقيق، بدأ المزارعون البرتغاليون زراعة الذرة الشامية، وقصب السكر، والتبغ، في أنغولا، وعُرفت أنغولا خلال الحكم البرتغالي لها باسم (إفريقيا الغربية البرتغالية)[١].

عاشت أنغولا لقرون عديدة في ركود اقتصادي، إلا أنه منذ الحرب العالمية الثانية حدث فيها تطور اقتصادي، وخطت بثبات وازدهار.

تعتمد أنغولا في دخلها وإيراداتها بصورة أساسية على الزراعة، والمصدّر الأول كان يتمثل في البُنّ (القهوة)، وفي نهاية ستينيات القرن الماضي كانت أنغولا ثالث أو رابع أكبر منتج للبُنّ، وغالبية هذا البُنّ يصدّر إلى الولايات المتحدة، والمحصولات الأخرى التي تصدّرها أنغولا تشمل – على سبيل المثال –: الذرة والقطن والسكر وزيت النخيل، وكذلك تصدّر أنغولا المنتجات السمكية والغابية، إضافة للماس وخام الحديد والبترول، وجميعها تساهم بصورة أساسية في نمو الناتج القومي، هذا علاوة على الإمكانيات المعدنية الكامنة المقدّرة، ومن الصناعات الرئيسة في هذه الدولة المواد الغذائية، ومنتجات التبغ، وصناعة نسيج القطن، والمنتجات البترولية، والأسمنت، والزجاج، والكيميائيات[٢].

يعيش حوالي ثلاثة أرباع السكان في المناطق الريفية، حيث يعملون بالزراعة والرعي، وينتجون قدراً من المحاصيل يكفي لسدّ احتياجاتهم الشخصية، ولكن معظم الأوروبيين والملونين يعيشون في المدن، حيث يديرون مصالح تجارية محدودة، أو يعملون في وظائف تتطلب مهارات إدارية وفنية، إلا أنّ العديد من الأفارقة تمكّنوا مؤخراً من شغل أماكنهم في هذه الوظائف[٣]، وقد ترك الأوروبيون هذه البلاد هروباً من الحرب الأهلية التي عاشت فيها أنغولا في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

بعد الاستقلال مباشرة في العام ١٩٧٥م اعتنقت سلطات أنغولا الحاكمة (الماركسية اللينينية)، التي كانت أشبه بـ (التقليعة) في تلك الفترة، ظهر ذلك بوضوح في علاقاتها الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي (السابق) وكوبا، وغيرهما من الدول التي تبنّت الماركسية، ويظهر حالياً في محاربتها للسحر، والجماعات الدينية الإنجيلية، والدين الإسلامي الذي بدأ يخطو خطوات سريعة في السنوات الأخيرة.

التركيبة السكانية لأنغولا:

تشير الموسوعة الأمريكية Encyclopedia Americana إلى أنّ الشعوب المتحدثة بـ (اللغات البانتوية) تشكّل الأغلبية من السكان في جمهورية أنغولا، وأنّ هناك ست مجموعات بانتوية كبرى، هي: (الأوفيمبوندو، والكيمبوندو، والكيكنغو، واللوندا-تشوكوي، والإنغانغويلا، والكوانياما-هومبي-فانهيكا)[٤].

أما الموسوعة البريطانية الجديدة The New Encyclopedia Britannica فتعيد أصول التركيبة السكانية في أنغولا إلى: (زنوج بنسبة ٩٠٪، وقوقازيين بنسبة ٨٪، وملونين بنسبة ٢٪)[٥].

---

(١) الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٩م)، ج (٣)، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ص (٢٠٢).

(٢) Encyclopedia Americana (١٩٧٤): International Edition, Vol. ١, New York, American Corporation, p (٨٥٠).

(٣) الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ص (٢٠١).

(٤) Encyclopedia Americana, Opcit, p (٨٤٩).

(٥) The New Encyclopedia Britannica (١٩٧٨), Vol. (١), London: Helen Hemingway Benton,

قبل أن تنال أنغولا استقلالها في عام ١٩٧٥م كان يعيش بها أكثر من ٤٠٠ ألف أوروبي، إضافة إلى المولدين من السود والبيض، ويُطلق عليهم اسم (المستيزو)، غير أنّ معظم الأوروبيين فرّوا من البلاد في أثناء الحرب الأهلية[١].

مهما يكن من أمر؛ فإنه يوجد في أنغولا ثلاث مجموعات إثنية رئيسة، تمثّل مجتمعة نحو ثلاثة أرباع السكان الأفارقة، وهي:

١ - الأوفيمبوندو Ovimbundu : وتُسمّى اللغة التي يتحدثون بها (الأومبوندو)، وهم تاريخياً يتمركزون في محافظتي هوامبو وبيي في وسط بلاتو الأعلى (حالياً يتمركزون في ساحل المحيط الأطلنطي).

٢ - الأومبوندو Mbundu : يتحدثون بلغة (الكيمبوندو)، وتاريخياً كانوا مسيطرين على العاصمة وما حولها (حالياً يتمركزون في ساحل المحيط الأطلنطي إلى الشمال من الأوفيمبوندو).

٣ - الباكنغو Bakongo : يعيشون بصورة رئيسة في المحافظات الشمالية الغربية على الحدود مع جمهورية الكنغو الديمقراطية وجمهورية الكنغو (ويتمركزون كذلك على ساحل المحيط الأطلسي إلى الشمال من الأومبوندو)[٢].

إنّ الغالبية العظمى من الأنغوليين (ومن المحتمل ٩٨٪ من مجملهم) تتحدث بلغات تتبع الفصيلة البانتوية، وبعضها ذو صلة قريبة، والآخر غير ذلك، يتحدث بها معظم الأفارقة الذين يعيشون جنوب خط الاستواء، وأعداد كثيرة شمال هذا الخط.

وتنقسم مجموعة من الشعوب المحلية المتبقية إلى مجموعتين مختلفتين تماماً:

مجموعة صغيرة: توجد في جنوبي أنغولا، وتعيش رسمياً في جماعات بدوية وشبه بدوية، تصطاد وتجمع الثمار، ومعظمهم يتحدث بلغات (الطقطقات)، وهم يختلفون جسمانياً عن السكان الأفارقة المحليين، ويتشاركون مميزات محددة (قصار، ذوو بشرة فاتحة اللون - مقارنة بالأفارقة -)، ويسمّيهم الأوروبيون (البشمان).

والمجموعة الثانية: تتكون من المستيزو Mesticos، وغالبيتهم يسكنون الحضر، ويعيشون في غربي أنغولا، ومعظمهم يتحدث باللغة البرتغالية على الرغم من أنّ بعضهم على معرفة بلغات إفريقية[٣].

ينتشر البشمان Bushman على امتداد الثلث الأدنى من أنغولا، وبصورة رئيسة في المناطق الجافة، وهم جماعات من الشعوب أغلبها كان بدوياً وجامع ثمار حتى القرن العشرين، على الرغم من أنّ بعضهم اختار تربية الماشية... ومَن بقي منهم على قيد الحياة تحول إلى حدٍّ ما إلى الفلاحة[٤].

أما المستيزو؛ فإنهم في عام ١٩٦٠م كانوا ١٪ من سكان أنغولا، وبحلول عام ١٩٧٠م تمّ تقديرهم بنحو ٢٪، بعضهم غادر البلاد بعد الاستقلال، ولكن المغادرة الكبرى من البرتغاليين - من المرجح أنها - كانت نتيجة للزيادة في نسبة المستيزو في مجمل الأنغوليين[٥].

وعلى ذلك؛ يمكن القول بأنّ التركيبة السكانية لأنغولا تتصدرها ثلاث مجموعة إثنية

---

(١) الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ص (٢٠١).

(٢) Tony Hodges (٢٠٠٤): Angola: Anatomy of an oil State, African Issued, Blooming and (Indianapolis: Indiana University, pp (٢٣ - ٢٤

(٣) (Kaplan Irving (ed.) (١٩٧٩), Opcit, p (٧٢.

(٤) (Ibid, (٨٤.

(٥) Ibid, Idem.

(Publisher, Encyclopedia Britannica Inc, p (٣٧٨.

تنتمي للفصيلة البانتوية، وهي (الأوفيمبوندو، والأومبوندو، والباكنغو)، كما تضم مجموعات إثنية متناقصة عبر الزمن، تتقدمها (البشمان) التي يعيش أغلبها على ما يشبه (الفطرة).

التركيبة اللغوية لأنغولا:

يُستنتج - من خلال استعراضنا للتركيبة الإثنية لأنغولا - أنّ اللغات المتحدث بها في هذا البلد الإفريقي متعددة، ونضيف إلى ذلك أنها مختلفة من حيث الانتماء التصنيفي للأسر اللغوية من منظور التصنيفات الحديثة للغات المتحدث بها في قارة إفريقيا، وسيتأكد هذا الأمر بعد قليل.

إنّ الاطلاع المتأنّي على المصادر والمراجع المتنوعة، والتي تناولت موضوع اللغات والوضع اللغوي في أنغولا، يعكس بجلاء أنّ فيها عشرات اللغات المتحدث بها، وبعضها يوصل العدد إلى مائتي لغة، غير أنّ هذه المصادر تتفق جميعها على أنّ الغالبية العظمى من تلك اللغات ترجع في الأصل إلى (الفصيلة البانتوية) المنحدرة من فرع (بنوي كنغو)، المنحدر من مجموعة لغات (النيجر كنغو)، المنحدرة من أسرة اللغات (النيجر كردفانية).

ولتفصيل القول المجمل السابق عن اللغات، يمكننا الاكتفاء باستعراض اللغات الأساسية التي يُتحدث بها في أنغولا، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأومبوندو Umbundu : تتحدث بهذه اللغة المجموعة البانتوية الرئيسة في أنغولا، وهي (الأوفيمبوندو)، والتي تتمركز في الجزء الجنوبي الأوسط من أنغولا، وهم يتحدثون بها تقليدياً، وهي اللغة الوطنية ذات العدد الأكبر من المتحدثين في البلاد[١].

إنّ تاريخ الأومبوندو، بوصفها لغة مشتركة، يرتبط في جزء منه بأنشطة التجارة في جنوب غرب إفريقيا، ومنذ مطلع القرن التاسع عشر عُرف شعب (الأوفيمبوندو) بأنهم كانوا يعملون بالتجارة جنباً إلى جنب مع غرب زنجبار... وكانوا يجلبون البضائع الأوروبية إلى المنطقة، بالإضافة لتجارتهم في العاج والمطاط لبيعها للأوروبيين في المناطق الساحلية، وبذلك انتشرت لغتهم داخل البلاد وشاعت على الساحل[٢].

إنّ عملية انتشار لغة الأومبوندو ما تزال مستمرة حتى اليوم، برغم أنّ شعوب الأوفيموبندو قد تدهورت أنشطتهم التجارية مطلع القرن العشرين، ولكن بما أنّ الكثير من القبائل تدهورت لغاتها، فقد تحولت إلى استخدام الأومبوندو لغةً أمّاً[٣].

إنّ لغة الأومبوندو اليوم قد انتشرت بوصفها لغة مشتركة، وطالت كلّ جنوب أنغولا، ولكن استخدامها في المنطقة الشرقية أقلّ من المنطقة الغربية، ويبدو أنّ الحدود الشمالية لانتشارها تنتهي عند منطقتي كويبالا وموسيندا، بينما تتركز كثافة السكان الناطقين بها حول منطقتي بنقولا وبيهي[٤].

ثانياً: الكيمبوندو Kimbundu : هي اللغة التي يتحدث بها الأومبوندو، وتُعَدّ اللغة الوطنية ذات العدد الأكبر من المتحدثين بعد لغة الأومبوندو، وتتركز بصور رئيسة في الوسط والشمال من البلاد، وهي لغة ذات أهمية كبيرة؛ لأنها لغة تقليدية للعاصمة والمملكة القديمة لأنغولا N'gola، وهي لغة متأثرة باللغة البرتغالية[٥].

---

(١) http://www.angolaembassyzim.com.

(٢) بيرند هايني (٢٠٠٦م): وضع واستخدام اللغات الإفريقية المشتركة، ترجمة: الأمين أبو منقة محمد، وأحمد الصادق أحمد، جامعة إفريقيا العالمية، ملتقى الجامعات الإفريقية، الخرطوم: دار جامعة إفريقيا للطباعة، ص (٤٧).

(٣) المرجع نفسه، ص (٤٧ - ٤٨).

(٤) المرجع نفسه، ص (٤٨).

(٥) http://www.angolaembassyzim.com.

ثالثاً: الكيكنغو Kikongo: هي اللغة التي يُتحدث بها في الشمال، على الحدود مع جمهوريتي الكنغو الديمقراطية والكنغو، حيث يتمركز الباكنغو، متحدثو هذه اللغة بلهجات مختلفة، كما أنّ هذه اللغة كانت لغة مملكة الكنغو السابقة[١].

واللغات الثلاث السابقة لغات (بانتوية)، إضافة إلى لغات أخرى، تأتي بعدها من حيث الأهمية، مثل: (التشوكويوالكوانياما، والأوكسيكوانياما، والنيانيكا)، وغيرها.

هذا، ويسكن جنوب أنغولا (البشمان)، وهؤلاء لا ينتسبون للفصيلة البانتوية، ويتحدثون بلغات صُنّفت حديثاً ضمن أسرة (اللغات الكويسانية).

ولغات الكويسان (التي تُنسب لمجموعتي البشمان والهتنتوت) يُتحدث بها في ناميبيا وزامبيا وجنوب إفريقيا، كما يُتحدث في أنغولا بعدد منها، مثل: (الإكوادي، والهايلوم)[٢]، ومن مميزات هذه اللغات وجود حركات تُسمّى بالطقطقات clicks لا توجد في لغة من لغات الأسر اللغوية المعروفة، والتي صُنّفت إليها اللغات في إفريقيا.

أمّا اللغة البرتغالية، اللغة الرسمية للدولة، فتشير بعض المصادر إلى أنّ ٣٪ من السكان الحاليين لأنغولا - من البيض والملونين - يتحدثون بهذه اللغة، ويتمركزون بصورة أساسية في المدن الكبرى.

كما يوجد عدد معتبر من متحدثي اللغة الفرنسية، ولغة اللنقالا، ومتحدثي اللغتَيْن الأخيرتَيْن من المهاجرين إلى أنغولا في أثناء فترة التحرر الوطني، وإبّان تحسّن العلاقة مع الأقطار المجاورة، والتي في مقدمتها، جمهورية الكنغو، وجمهورية الكنغو الديمقراطية[٣].

ويتحدث بالبرتغالية في أنغولا لغة أولى ٥٧,٦٠٠ (في عام ١٩٩٣م)، وجزء كبير من السكان يتحدث بالبرتغالية لغة ثانية، وهي اللغة الرسمية، وأغلب المستيزو، الذين يمثلون ١,٥٪ من جملة السكان (١٧٠,٠٠٠)، يتحدثون بالبرتغالية، وهي اللغة المستخدمة بالمنازل عندهم، ويميلون إلى تأييد الثقافة البرتغالية[٤].

ومن المعلوم أنّ اللغة البرتغالية ليست وقفاً على دولة أنغولا، وإنما يُتحدث بها في أقطار إفريقية عديدة، مثل: موزمبيق، وكيب فيرد (الرأس الأخضر)، وغينيا بيساو، وساوتومي، والبرنسيب.

واقع الأديان في أنغولا:

كما هو متوقّع من بلد استعمره البرتغاليون طيلة خمسة قرون؛ فإنه سيكون معتنقاً للنصرانية، ومذهب طائفة الروم الكاثوليك على وجه التحديد، كما هو الحال الذي عليه دولة البرتغال.

تختلف الإحصاءات التي توردها المصادر والمراجع المختلفة عن الحيثيات ذات الصلة بالأديان والوضع الديني في أنغولا، وحسبنا في هذه الورقة المدخلية أن نقف عند بعضها استعراضاً، ومن ثمّ التعليق عليها بقدر الإمكان.

أورد كتاب (أنغولا، دراسة قطرية) في هذا المجال ما يأتي: «تتوزع نسب الأديان في البلاد على النحو التالي: الرومان الكاثوليك ٥٠٪، البروتستانت ١٨٪، ديانات محلية ٣٠٪»[٥].

---

(١) Ibid, Idem.

(٢) Tom Guldemann and Rainer Vossen (٢٠٠٠): «Khoisan», African Languages, An Introdution (Edited by) Bernd Heine and Derek Nurse, Cambridge: Cambridge University Press, pp ٩٩ -(١٠٠ ,p (١٢٢.

(٣) http: //www.angolaembassyzim.com.

(٤) كمال محمد جاه الله (٢٠٠٦م): وضع اللغات الأوروبية في قارة إفريقيا، اللغات في إفريقيا، مقدمة تعريفية، يوسف الخليفة أبو بكر وآخرون، ملتقى الجامعات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، (١٢٩ - ١٥٣، ١٤٠).

(٥) (Kaplan Irving (ed.) (١٩٧٩), Opcit, p (xiii.

وأوردت (الموسوعة العربية العالمية) عن نسب الأديان في أنغولا، ما يأتي نصه: «تبلغ نسبة الذين يدينون بالنصرانية ٩٠٪، معظمهم من الكاثوليك، بينما يدين نحو ١٠٪ بمعتقدات محلية»[١].

أما (الموسوعة الأمريكية) عن المجال نفسه فتورد ما يأتي: «بما أنّ دين الدولة هو الكاثوليكية؛ فإنّ ثلاثة أرباع السكان من النصارى (٢,٥٠٠,٠٠٠) هم كاثوليك، ومهما يكن من أمر فإنّ نصف الأفارقة يدينون بديانات قَبَلَية»[٢].

وأما (موسوعة العالَم النصراني) World Christian Encyclopedia؛ فقد أوردت جدولاً مهماً في هذا المجال، أسمته (معتنقو الأديان في أنغولا)، أوردت فيه تفاصيل مهمة في هذا المضمار.

وفيما يأتي نستعرض هذا الجدول(٣):

الطائفة	١٩٠٠م	١٩٧٠م	منتصف ١٩٧٥م	منتصف ١٩٨٠م	٢٠٠٠م
رومان كاثوليك	١٥,٠٠٠ (٥٪)	٣,٤٨١,٣٨٠ (٦١,٤٪)	٤,١٨٠,٢٧٠ (٦٥,٨٪)	٤,٩٣٣,٣٠٠ (٦٨,٧٪)	٩,٠٤٧,٤٠٠ (٧٢,٦٪)
بروتستانت	٢,٠٠٠ (١٪)	١,٠٠٨,٦٧٠ (١٧,٨٪)	١,١٩٥,٧٦٠ (١٨,٨٪)	١,٤٢٣,٥٠٠ (١٩,٨٪)	٢,٦٥٥,٥٠٠ (٢١,٣٪)
أديان إفريقية	٢,٩٥٣,٠٠٠ (٩٩,٤٪)	١,١٠٠,٢٥٩ (١٩,٤٪)	٨٨١,٩٢٠ (١٣,٩٪)	٦٨٣,٥٠٠ (٩,٥٪)	٢٥٢,٤٠٠ (٢,٠٪)
أديان أخرى	- -	٧٩,٧٠٠ (١,٤٪)	٩٥,٠٥٠ (١,٥٪)	١٤٠,٧٠٠ (٢,٠٪)	٥٠٦,٧٠٠ (٤,١٪)
عدد السكان	**٢,٩٧٠,٠٠٠** (١٠٠٪)	**٥,٦٧٠,٠٠٠** (١٠٠٪)	**٦,٢٥٣,٠٠٠** (١٠٠)	**٧,١٨١,٠٠٠** (١٠٠٪)	**١٢,٤٦٢,٠٠٠** (١٠٠٪)

يمكن أن نخرج من الإحصاءات الواردة في الفقرات السابقة بأنّ الرومان الكاثوليك لهم مكان الصدارة من حيث العدد / النسبة من مجمل طوائف النصارى الأخرى، ومن مجمل سكان أنغولا، وأنّ هذه الإحصاءات غفلت عن ذكر عدد المسلمين ونسبتهم، فليس هناك من ذكر للإسلام، وأنّ الديانات الإفريقية القَبَلَية ما تزال لها قوتها وحيويتها.

وإذا ركزنا في الجدول التفصيليّ الذي أوردته (موسوعة العالَم النصراني)؛ يمكننا أن نقف عند النقاط الآتية:

١ - نلاحظ أنّ وضع الأديان في أنغولا في بداية القرن العشرين كانت تسيطر على خريطته الأديان الإفريقية بنسبة ٩٩,٤٪، بينما كان نصيب الكاثوليكية التي تسيطر على خريطة الأديان حالياً ٠,٥٪، وهذا البون الشاسع جداً بينهما غير مسوّغ تاريخياً، في ضوء مرور ٤ قرون على وصول النصرانية إلى البلاد.

٢ - نلاحظ تراجع نسبة الأديان الإفريقية في بداية سبعينيات القرن الماضي، وتقدّم نسبة الكاثوليكية (١٩,٤٪، في مقابل ٦١,٤٪) على التوالي، ليستمر الحال نفسه في منتصف السبعينيات من القرن نفسه (١٣,٩٪ في مقابل ٦٥,٨٪)، وكذلك الحال في منتصف الثمانينيات من القرن نفسه (٩,٥٪ في مقابل ٦٨,٧٪)، لينعكس الوضع في عام ٢٠٠٠م، وتتسع الشقّة بين الأديان الإفريقية التي تتراجع إلى نسبة ٢,٠٪ في مقابل الكاثوليكية ٧٢,٦٪، وكلّ هذا يدل حجم التحول إلى الكاثوليكية التي نشطت أعمالها بصورة متسارعة منذ أربعينيات القرن الماضي.

٣ - نلاحظ أنّ التحول من الأديان الإفريقية لا يتمّ دائماً للكاثوليكية، وإنما إلى البروتستانتية أيضاً، فالبروتستانتية كانت في بداية القرن تمثّل ١,٠٪، وفي بداية السبعينيات مثّلت ١٧,٨٪، وفي منتصف السبعينيات مثّلت ١٨,٨٪، وفي منتصف الثمانينيات مثّلت ١٩,٨٪، أمّا في عام ٢٠٠٠م فقد

(١) الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ص (٢٠١).

(٢) Encyclopedia Americana, Opcit, p (٨٤٩).

(٣) Harrett, B. David (١٩٨٢): World Christian Encyclopedia, A Comparative Study of Churches and Religions in the Modern world, Oxford: Oxford University Press, p. ١٤١.

مثّلت ٢١,٣٪، وكلّ ذلك يشي بأنها تسير بخطى ثابتة، ولكنها لا ترقى لمستوى الكاثوليكية.

٤ - نلاحظ خلو الجدول من نسب للمسلمين، حتى في الجزء الخاص بتصنيف (أديان أخرى) الوارد في عمود (الطائفة)، إذ إنّ (أديان أخرى) تعني - في الغالب - طوائف نصرانية أخرى غير الكاثوليكية والبروتستانتية.

وعلى ذلك؛ يمكن القول بأنّ الخريطة الدينية لأنغولا تسيطر عليها النصرانية بشقّيها (الكاثوليكي، والبروتستانتي)، وإن كانت الغلبة للأولى بجدارة.

الكاثوليكية في أنغولا:

من المهم جدّاً تقديم خلفية تاريخية تعرض معلومات مهمّة عن هذه الطائفة النصرانية، وذلك لما لهذه الطائفة من نفوذ واضح في هذا البلد الإفريقي المهم.

وصلت الإرسالية الكاثوليكية الأولى إلى مملكة الكنغو في عام ١٤٩١م، وتمركزت في سان سيلفادور بشمالي أنغولا، وهذه المجموعة المبادرة كانت تتكون من: فرانسيسكان، ودومنيكان، وقساوسة يتبعون للقديس جون، ورجال دين إنجيليين وعلمانيين[١].

بعد هذه البداية المبشّرة؛ فإنّ تراجع تجارة الرقيق سبّب تفكّك المملكة والكنيسة معاً، وفي عام ١٥٦٠م لازم Jesuits الحملة البرتغالية الأولى إلى مملكة إندنغو Ndongo ، بعيداً عن الساحل على نهر كوتنزا، وفي عام ١٥٧٦م تمّ تأسيس مدينة لواندا، وبنهاية هذا القرن تمّ تأسيس دائرة أسقفية، وبُنيت أربعة أديرة.

ومرة أخرى؛ وقفت تجارة الرقيق عائقاً أمام تمدد الكنيسة، هذا.. وعلى الرغم من النشاط الكنسي على الساحل شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر تراجعاً للإرساليات الكاثوليكية، ولم يأخذ ذلك النشاط مكانه إلا في عام ١٨٦٥م، حينما عقدت حملة دعائية موعداً لآباء الروح القدس لأنغولا.

وبحلول عام ١٨٩٠م تمّ تأسيس أربعة مراكز في: مالانغي Malange، وكاكوندا Caconda، كاسينغا Cassinga ، وهويلا Huila ، المراكز الأربعة خدمت باعتبارها نقاط انطلاق للتمدد نحو الداخل، مهما يكن من أمر؛ فإنّ كثيراً من المناطق لم يطلها التأثير حتى قبل الحرب العالمية الثانية[٢].

أحرزت الكاثوليكية تقدّماً معتبراً في أنغولا ابتداءً من عام ١٩٤٠م؛ عندما كشف الإحصاء الحكومي للمشكلات الاجتماعية الأساسية لأنغولا تلك المعضلات التي تواجه العمل والتعليم، لقد كان نظام التعليم معدّاً بصورة أساسية من أجل الجماهير العامّة المحلية، مع التركيز في تدريب بدائي أكثر منه من أجل تنمية قيادات أو صفوة، كما أنّ نقص القيادة الإفريقية كان أيضاً واضحاً في هيئة الكنيسة، فالأسقف الإفريقي الأول في الوقت المعاصر، ليس فقط في أنغولا ولكن في المستعمرات البرتغالية، عُيّن في عام ١٩٧٠م مساعداً لأسقف لواندا، وفي عام ١٩٧٣م نُقل إلى مالانغي مساعداً في الأسقفية، اتباعاً لتغيير النظام في البرتغال في ٢٥ أبريل ١٩٧٤م، وسمّت البابوية (السدة الرسولية) في أغسطس ١٩٧٤م أسقفاً إفريقياً ثانياً مساعداً في لواندا[٣].

هذه فقرات مختصرة عن بعض مراحل النصرانية في أنغولا، والتي تحتاج إلى متخصّص

---

(١) Ibid, ١٤٢.

(٢) Ibid, Idem.

(٣) Ibid, Idem.

في علم التاريخ لسبر أغوارها، وتتبع تفاصيلها في مظانها، وتقديمها للقارئ المتعطش لمعرفة الكثير عن هذا البلد.

الإسلام والمسلمون في أنغولا:

الحقّ أنّ المعلومات عن الإسلام والمسلمين في أنغولا قليلة، يصعب الحصول عليها، فلا نعرف - على سبيل المثال - متى دخل الإسلام هذا البلد! المتداول فقط أنه «دخل قبل سنوات قليلة»، ومعنى هذه العبارة المقتضبة أنه دخلها في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كما لا نعرف شيئاً مؤكداً عن أوضاع المسلمين وأعدادهم، فهناك أرقام متباينة أشدّ التباين تقدّرهم - كما سنعرف بعد قليل -.

لم تورد المصادر والمراجع الأساسية، التي كُتبت عن الأديان ووضعها في أنغولا، ذكراً أو إشارة عن الإسلام أو المسلمين - بحسب اطلاعنا -، ولذلك لجأنا إلى الشبكة العنكبوتية للبحث عن بعض المعلومات.

ولنبدأ بأدلة مسلمي أنغولا Angola Muslim Directories التي تحتوي على معلومات مهمة، تصلح نقطة انطلاق لمعرفة بعض المعلومات عن الإسلام والمسلمين في هذا البلد الإفريقي.

ومن المعلومات المفتاحية التي أوردتها تلك الأدلة:

أولاً: مسجد لواندا: يقع المسجد الأكبر في لواندا (العاصمة) على مقربة من وسط المدينة، وتُصلّى فيه الجُمَع، والصلوات اليومية الخمس، كما أنّ هناك مساجد صغيرة حول المدينة.

ثانياً: المجلس الأعلى للمسلمين الأنغوليين Supreme Council of Angolan Muslims: أُنشئ هذا المجلس لرعاية شؤون المسلمين في أنغولا.

ثالثاً: تقرير لوكالة أنباء عموم إفريقيا (PANA): كشف هذا التقرير أنّ ٢,٥٪ من سكان أنغولا هم من المسلمين، وأنّ عددهم ٢,٧٥٠,٠٠٠ وفقاً لإحصاء القطر الحادي عشر لمجمل السكان، فقط قبل عشر سنوات مضت كان عدد السكان المسلمين لا يزيد عن ربع المليون، ويعزو التقرير هذه الزيادة في عدد الأنغوليين الذين يعتنقون الإسلام إلى العدد المتزايد من التجار المسلمين القادمين من غرب إفريقيا، الذين اختاروا الاستيطان في أنغولا، فعدد من المدن الأنغولية شهدت في الآونة الأخيرة زيادة في الأنشطة الإسلامية، خصوصاً في إنشاء المساجد والمراكز الإسلامية، والمدارس القرآنية، بهدف نشر الثقافة الإسلامية، ونشر رسالة الإسلام.

رابعاً: لا توجد مدارس ولا كليات إسلامية في هذا البلد[1].

هناك تقرير مهمٌّ لكمال قبيسي (من لندن) خاص بموقع (العربية. نت) نُشر بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٣م، أي بعد نحو أسبوعين من أنباء صدرت في شكل تقارير تذكر أنّ السلطات في دولة أنغولا تتجه لحظر الدين الإسلامي، واعتبار المسلمين طائفة غير مرحب بها، إضافة إلى هدم مساجد!

وأهم ما ورد في تقرير (العربية. نت) ما يأتي:

أولاً: ورد على لسان فارس سبيتي (أبو علي) رئيس الجالية اللبنانية في أنغولا، والذي مكث فيها ٢٢ عاماً، أنّ عدد المساجد في لواندا ما بين ١٢ - ١٥ مسجداً فقط، مع وجود مصليات بالعشرات، وأنّ عدد المسلمين ٢٥ ألف نسمة تقريباً، نسبة قليلة جدّاً منهم عرب، والباقي مهاجرون من نيجيريا والسنغال والنيجر، إضافة لأنغوليين اعتنقوا الإسلام، الذي لم تعرفه البلاد إلا منذ سنوات قليلة فقط.

(١) http://www.esinislam.com.

ثانياً: يقول ديفيد ألبيرتو رئيس الجمعية الإسلامية في أنغولا إنّ هناك ٨٠ مسجداً في البلاد البالغ سكانها ١٨ مليون نسمة، ويؤكد وجود أكثر من ٥٠٠ ألف مسلم، بينما مصادر رسمية تلمح بأنهم ٩٠ ألفاً.

ثالثاً: نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قبل سبع سنوات (أي في عام ٢٠٠٦م) تقريراً أشارت فيه إلى عمليات تضييق يواجهها المسلمون في أنغولا، شملت إغلاق الشرطة لأربعة مساجد في أنغولا[١].

مهما يكن من أمر؛ فإنّ القرارات التي نقلتها وكالة الأنباء الأنغولية (أنغوب) عن وزيرة الثقافة روزا كروز دا سيلفا، وفقاً للقدس العربي[٢]، جاء فيها أنّ الإجراءات الجديدة هي وسيلة لمحاربة الجماعات الدينية الجديدة، التي تتعارض مع عادات أنغولا وتقاليدها وثقافتها، وبما أنّ وزارة العدل وحقوق الإنسان لم تقنّن ممارسة المسلمين لشعائرهم بعد؛ فإنّ المساجد سيتم إغلاقها حتى إشعار آخر[٣].

ووفقاً لصحيفة (الوسط – البحرينية –)[٤] فإنّ السلطات الأنغولية تفرض على المنظمات الدينية التقدم بطلب لاعتمادها، ويبلغ عدد المنظمات المعتمدة حالياً ٨٣ منظمة، جميعها مسيحية، وفي أكتوبر (٢٠١٣م) رفضت وزارة العدل طلبات ١٩٤ منظمة، من بينها منظمة تابعة للمجموعة الإسلامية في أنغولا[٥].

ومن الأخبار المتداولة في الصحف في السنوات الماضية؛ خبر عن إقدام السلطات الأنغولية في ١٧ أكتوبر ٢٠١٤م على هدم مسجد في بلدية (فيانا زانغو) في لواندا؛ بحجة أنه أُقيم بطريقة غير قانونية، فيما قام بعض من الأنغوليين بهدم مئذنة أحد المساجد في العاصمة، كما أنّ السلطات في أنغولا سبق أن أغلقت ٤ مساجد سنة ٢٠٠٦م[٦].

وعليه، وبحسب المعلومات المبتسرة التي أوردناها، يمكن القول بأنّ الإسلام في أنغولا، على الرغم من حداثة عهده، فإنه في تسارع، خصوصاً أنّ المهاجرين من دول غرب إفريقيا يقومون بدور الوسيط في نشر هذا الدين، كما أنّ مهنتهم الغالبة، أعني التجارة، ظلت عبر التاريخ من العوامل الجوهرية في نشر الإسلام في ربوع قارة إفريقيا.

وبما أنّ السلطات في أنغولا تعتنق الماركسية اللينينية – كما سبق القبول – فإنها فيما يبدو قد انزعجت من الانتشار السريع للإسلام، وانزعجت معها بعض مراكز القوى الداخلية والخارجية، ما جعلها تسارع بالتضييق عليه في المراحل الأولى.

خلاصة القول:

إنّ هذا البلد الإفريقي الذي ينتمي لغة وثقافة للبرتغال، وهي لغة وثقافة لا تواصل لنا معهما في العالمين الإسلامي والعربي، هذا البلد المتعدد إثنياً ولغوياً، وتسيطر على خريطته الطائفة الكاثوليكية، ليس من بدّ من التواصل معه، ومع مسلميه على وجه التحديد، لمعرفة أوضاعهم، ومساعدتهم، عبر المنظمات الخيرية رسمياً وشعبياً، لتشرق شمس الإسلام وثقافته في واحدة من دول الجنوب الإفريقي المهمة.

(١) http://www.alarabiya.net.

(٢) الصادرة بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣م.

(٣) http://www.alquds.co.uk.

(٤) العدد ٤١٠١، الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣م.

(٥) http://www.alwasatnew.com.

(٦) http://islamion.com.